الجامعـــــة الإســـلاميـة بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــة أصول الدين
ماجستير الحديث الشريف وعلومه

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Ossoul El-deen
Master of Hadith Sharif

تَعَقُّباتُ الحَافِظِ ابْنِ كَثِير عَلَى المُحَدِّثِين مِنْ خِلالِ كِتَابِهِ تَفْسِير القُرْآنِ العَظِيم
(جمعاً ودراسةً من بداية سورة النحل إلى نهاية سورة الناس)

The Keeper Ibn Kathir's Comments on Hadith Narrators' in His Book ،Tafisr El-Qur'an El-adhim

إعداد الباحثة
جيهان محمود الأسطل

إِشرَافُ الدُكتُور
رائد بن طلال شعت

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي الحديث الشريف وعلومه بِكُلِيةِ أصول الدين فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

ديسمير/2017م – ربيع أول/ 1439هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تعقبات الحافظ ابن كثير على المحدثين من خلال

كتابه تفسير القرآن العظيم

(جمعاً ودراسةً من بداية سورة النحل إلى نهاية سورة الناس)

The Keeper Ibn Kathir's Comments on Hadith Narrators' in His Book ،Tafisr El-Qur'an El-adhim

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	جيهان محمود الأسطل	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2017/12/11	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2018/01/16م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **جيهان محمود قاسم الأسطل** لنيل درجة الماجستير في كلية **أصول الدين**/ برنامج **الحديث الشريف وعلومه** وموضوعها:

تَعَقّباتُ الحَافِظِ ابْنِ كَثِير عَلَى المُحَدِّثِين مِنْ خِلالِ كِتَابِهِ تَفْسِير القُرْآنِ العَظِيم
(جمعاً ودراسةً من بداية سورة النحل إلى نهاية سورة الناس)

The Keeper Ibn Kathir's Comments on Hadith Narrators' in His Book, Tafisr El-Qur'an El-adhim

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الثلاثاء 28 ربيع الثاني 1439**هـ الموافق **2018/01/16**م الساعة ، في قاعة مبنى اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. رائد طلال شعت	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. ليلى محمد اسليم	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. محمد خالد كلاب	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية أصول الدين/برنامج الحديث الشريف وعلومه.**

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. مازن إسماعيل هنية

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: + 970 (8) 264 4400 هاتف: Fax: + 970 (8) 264 4800 فاكس: ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

الرقم العام للنسخة	3106798	اللغة	ع

التاريخ: 18 / 9 / 2018

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية

قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام **النسخة الإلكترونية** من رسالة

الطالب/ عبد الله محمد حسن الأسطل

رقم جامعي: 220120554 قسم: الحديث الشريف كلية: أصول الدين

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
- تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
- تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
- وجود جميع فصول الرسالة مجمَّعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
- وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF +WORD)
- تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
- تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.

257

ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله ولي التوفيق،

إدارة المكتبة المركزية

توقيع الطالب

ملخص الرسالة باللغة العربية

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على منهجية ابن كثير في تعقباته على غيره من العلماء، وإبراز شخصيته كإمام محدث عارف بالحديث وعلومه، ومحاولة التعرف على مرتبته بين علماء الحديث، والاطلاع على منهج العلماء في التعامل مع أخطاء من سبقهم، والذي تميز بدقته، وبيان وجه الثواب في المسألة بالأدلة العلمية الصحيحة، دون إنقاص أو تجريح لأحد، لتعم الفائدة.

منهج الدراسة:

وقد اتبعت في دراستي المنهج العلمي الاستقرائي التحليلي.

نتائج الدراسة:

خلصت الباحثة بعد تمام بحثها إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، كما يلي:

أولاً: النتائج:

1. القيمة العلمية لتفسير ابن كثير، فهو من أهم كتب لتفسير، كما أنه يزخر بالفوائد الحديثية القيمة التي تستحق الدراسة.
2. اتسمت تعقبات ابن كثير بالوضوح والدقة، واقترانها بالدليل على صحتها
3. بينت الدراسة شخصية ابن كثير الحديثية فهو عالم عارف بالحديث وعلله كما برع في التفسير، وبلغت المسائل التي قمت بدراستها 55 مسألة، أصاب ابن كثير في جلها، وخالفته في القليل جداً منها.

ثانياً: التوصيات:

فأوصي بالالتفات إلى مؤلفات ابن كثير والتعرف على منهجه في الحديث وعلومه، فهو علم فذٌّ برع في علوم الحديث كما سطع نجمه في التفسير.

كلمات مفتاحية:

(استدراكات العلماء، التعقبات، مناهج المحدثين).

Abstract

Study Aim:

This study aimed at identifying the methodology of Imam Ibn Katheer in his follow-ups to other scholars, and to highlight his personality as an Imam of Hadith and its sciences. The study also tried to identify his rank among the scholars of Hadith, to learn about the scholars' critical approach in dealing with the mistakes of their predecessors, and to clarify the rationale of reward in this regard based on the correct scientific evidence without underestimating anyone.

Study Approach:

The study adopted the analytical inductive scientific method.

Study Conclusion:

At the end of the study, the researcher concluded with a set of results and recommendations, as follows:

First: Results:

1. There is a great scientific value of the Tafsir (Noble Quran interpretation) by Imam Ibn Katheer. It is considered one of the most important books of Tafsir, and it is full of valuable knowledge in the field of Hadith that deserve attention.
2. Ibn Katheer's Ta’aqubat (observations) were characterized by clarity and accuracy, and were based on valid evidences.
3. The study showed the personality of Ibn Katheer as a scholar of Hadith. He had a firm knowledge in Hadith and its matters, in addition to the science of Tafsir. The issues that were examined in this study were 55 issues, in most of them Imam Ibn Katheer adopted the correct opinion. The study disagreed with him in very few issues.

Second: Recommendations:

The study recommends to pay attention to the works of Imam Ibn Katheer, and to pay attention to his methodology in Hadith and its sciences. He was an outstanding scholar in the sciences of Hadith, and a unique figure in the science of Tafsir.

Keywords: Scholars' follow-ups, Ta’aqubat, Hadith scholars approaches.

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله حمداً كثيراً متوالياً، على ما أسبغ عليَّ من النعم، ويسَّر من العسر، أحمده تعالى حمداً بوافي نعمه، ويكافئ مزيده، وأصلي وأسلم على من اصطفاه ربه وأرضاه وعلى آله وصحبه وأمته الذين اتبعوا هداه.

وانطلاقاً من قوله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"، وقوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" [1]، وإقراراً وعرفاناً مني بالفضل لأهل الفضل فإنني أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى شيخي وأستاذي فضيلة الدكتور/ رائد بن طلال شعث –حفظه الله تعالى– والذي منحني من وقته الكثير، مرشداً ومعلماً وناصحاً، فجزاه الله عنا خير الجزاء، وأجزل له المثوبة والعطاء.

كما وأتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى كل من الأستاذين الفاضلين:

الدكتور: حفظه الله.

الدكتور: حفظه الله.

اللذين تفضلا مشكورين بدراسة هذا البحث وتمحيصه، لإخراجه بهذه الصورة فجزاهما الله عني خير الجزاء، وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

كما وأتقدم بالشكر والامتنان إلى جامعتي الغراء الجامعة الإسلامية، وأخص بالذكر كليتي كلية أصول الدين ممثلة بعميدها وأقسامها، وفي مقدمتها قسم الحديث الشريف وعلومه ومدرسيه وعلى رأسهم الدكتور/ يوسف الاسطل –حفظه الله تعالى– وأشكر كل من أسدى إليَّ معروفاً أو دعا لي في ظهر الغيب، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

---

(1) [أبو داود: سنن أبي داود، كتاب الأدب/باب في شكر المعروف، 255/4، حديث رقم: 4811]. والحديث إسناده صحيح، صححه الترمذي في سننه تاب البر والصلة/ح339/4/1954).

الإهداء

إلى المبعوث رحمة للعالمين، نبي الأمة الصادق الامين محمد صلى الله عليه وسلم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. .

إلى من انتظرا طويـلاً، إلى بسمة الحياة، ومن بدعائهما أنارا لي الطريق، والـداي الأعـزاء حفظهما الله تعالى. .

إلى رفيقي ومن صبرَ واحتسب زوجي الغالي سعيد . .

إلى ريحانةِ القلبِ وقرةِ العينِ ابنتي الصغيرة مرام. .

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء . .

إلى الأهلِ الكرام وكلِ من دعا لي دعوةً في ظهرِ الغيب. .

إلى كل طالبٍ مُجِدّ، إلى كلِّ المخلصين. .

أهدي هذا العمل المتواضع. .

فهرس المحتويات

إقــرار.....أ
ملخص الرسالة باللغة العربية.....ت
Abstract.....ث
شكرٌ وتقديرٌ..... ج
الإهداء..... ح
فهرس المحتويات..... خ
المقدمة.....1
أولاً: أهمية البحث، وبواعث اختياره:.....1
ثانياً: أهداف البحث: 2
ثالثاً: الدراسات السابقة:.....3
رابعاً: منهج البحث: 4
خامساً : خطة البحث:.....6
الفصل الأول الإمام ابن كثير، وكتابه التفسير، وعلم التعقبات 9
المبحث الأول الإمام ابـن كثير 10
المطلب الأول: عصر الإمام ابن كثير.....11
المقصد الأول: الحياة السياسية: 11
المقصد الثاني: الحياة الاجتماعية:.....12
المقصد الثالث: الحياة العلمية:.....13
المطلب الثاني: ترجمة الإمام ابن كثير.....14
المقصد الأول: اسمه ونسبه وكنيته:.....14
المقصد الثاني: مولدُه ونشأتُه ووفاتُه:.....14
المقصد الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي:.....16
المطلب الثالث: حياة الإمام ابن كثير العلمية.....17
المقصد الأول: شيوخه وتلامذته ومؤلفاته:.....17
المقصد الثاني: رحلاته العلمية وأقوال العلماء فيه:.....21
المبحث الثاني تفسير القرآن العظيم.....23

المطلب الأول: التعريف بكتاب التفسير 24
المقصد الأول: موضوع التفسير:..... 24
المقصد الثاني: تاريخ تصنيف التفسير: 24
المقصد الثالث: مخطوطات التفسير ومطبوعاته:..... 25
المطلب الثاني: أهمية كتاب التفسير ومكانته..... 27
المقصد الأول: المكانة العلمية لتفسير ابن كثير: 27
المقصد الثاني: خصائص تفسير ابن كثير: 28
المقصد الثالث: انتقادات وملاحظات على تفسير ابن كثير، ومناقشتها[0]: 29
المطلب الثالث: منهجية تفسير ابن كثير العامة 31
المبحث الثالث معنى التعقبات..... 34
المطلب الأول: تعريف التعقبات لغة واصطلاحاً، والعلاقة بينهما 35
أولاً: تعريف التعقبات في اللغة:..... 35
ثانياً: المعنى الاصطلاحي:..... 36
المطلب الثاني: أهمية التعقبات ونشأتها..... 37
المطلب الثالث: صيغ التعقبات الصريحة وغير الصريحة..... 38
أولاً: الصيغ الصريحة: 38
ثانياً: التعقبات غير الصريحة:..... 40
المطلب الرابع: الألفاظ ذات العلاقة بمصطلح التعقبات..... 42
المطلب الخامس: منهج ابن كثير العام في التعقبات..... 44
الفصل الثاني التعقبات المتعلقة بالإسناد..... 45
المبحث الأول تعارض الوقف والرفع..... 46
تعريف المرفوع والموقوف لغة واصطلاحاً: 46
القول الأول: الحكم للرفع:..... 47
القول الثاني: الحكم للأكثر، أو الأحفظ: 48
القول الثالث: الحكم للوقف:..... 48
القول الرابع: لا تعارض بين الروايتين، فكلاهما صحيحة:..... 48
المبحث الثاني تعقباته في الوصل والإرسال..... 88
مفهوم الوصل والإرسال لغة واصطلاحاً:..... 88

تعارض الوصل والارسال:..... 89
المبحث الثالث تعقباته في الاتصال والانقطاع..... 93
مفهوم الاتصال والانقطاع لغةً واصطلاحاً:..... 93
الفرق بين المرسل والمنقطع:..... 93
المبحث الرابع تعقباته في الشاذ والمحفوظ..... 99
مفهوم الشاذ والمحفوظ لغة واصطلاحاً:..... 99
تعارض الشاذ والمحفوظ:..... 100
المبحث الخامس تعقباته في المنكر والمعروف..... 103
مفهوم المنكر والمعروف:..... 103
تعقباته في المنكر والمعروف:..... 104
المبحث السادس تعقباته على الغرابة والتفرد..... 107
مفهوم الغرابة والتفرد لغة واصطلاحاً:..... 107
تعقباته في الغرابة والتفرد:..... 109
المبحث السابع تعقباته في متابعات الحديث وشواهده..... 118
تعريف المتابعة والشاهد لغةً واصطلاحاً:..... 118
فائدة المتابعة والشواهد:..... 119
تعقباته في المتابعات والشواهد:..... 120
المبحث الثامن تعقباته في أصل الرواية..... 122
الرواية لغةً واصطلاحاً:..... 122
المبحث التاسع تعقباته في التعريف بالرواة..... 131
الراوي لغةً واصطلاحاً:..... 131
المبحث الحادي عشر تعقباته على الرواة جرحاً وتعديلاً..... 134
تعريف الجرح والتعديل لغةً واصطلاحاً:..... 134
تعارض الجرح والتعديل:..... 135
تعقباته في الجرح والتعديل:..... 136
المبحث الحادي عشر تعقباته في الحكم على الأسانيد..... 141
مفهوم الأسانيد لغةً واصطلاحاً:..... 141
تعقباته في الحكم على الأسانيد:..... 141

المبحث الثاني عشر تعقباته في المبهم 159
المبهم لغة واصطلاحا:..... 159
تعقباته في المبهم:..... 160
المبحث الثالث عشر تعقباته على ايراد الحديث في غير بابه..... 167
المقصود بالتصنيف على الأبواب:..... 167
تعقباته على المحدث في إيراد الحديث في غير بابه:..... 167
الفصل الثالث التعقبات المتعلقة بالمتن 169
المبحث الأول غرابة المتن أو نكارته 170
التعقبات في غرابة المتن أو نكارته:..... 171
المبحث الثاني تعقباته في غريب الحديث..... 178
تعريف غريب الحديث:..... 178
التعقبات في غريب الحديث: 179
المبحث الثالث تعارض الحديث مع صريح القرآن..... 182
المشكل لغة واصطلاحا: 182
تعقباته في تعارض الحديث مع صحيح القرآن:..... 182
المبحث الرابع تعارض الحديث مع صحيح السنة..... 189
مختلف الحديث لغة واصطلاحا:..... 189
تعقباته في تعارض الحديث مع صحيح السنة:..... 191
المبحث الخامس تعقباته في أصول العقيدة..... 195
مفهوم العقيدة لغة واصطلاحا:..... 195
التعقبات في أصول العقيدة:..... 195
الخاتمة 197
المصادر والمراجع..... 200
الفهارس العلمية..... 227
فهرس الأحاديث النبوية..... 228
فهرس الرواة..... 232

المقدمة

الحَمدُ لله الّذي فَتحَ بالحَمدِ كتابَهُ، وَجَعلَهُ آخِر دَعوى أهل جَنّتِهِ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، والمؤيد بالكتاب والوحي المبين، والذي أكرمه الله عز وجل بالحكمة والقول المتين فقال: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوْحَى)[النجم: 3]، لما أنزل الله كتابه، قال فيه: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون) [الحجر: 9]، ومنذ ذلك الحين انبرى لهذا الحفظ رجالٌ حفظوا كتاب الله وسنة رسوله، وشرحوا وفصلوا، ودرسوا وحققوا، وجمعوا ونقحوا.

ولما كانت كتب التفسير زاخرة بعلوم السُّنَّة النبوية، الشارحة لكلام ربنا عز وجل؛ كان لابد لطالب العلم أن يقف أمام هذه السُّنَّة، ذلك أنها إضافة إلى كونها شارحة للمصدر الأول للتشريع، فهي المصدر الثاني للتشريع، لذلك لم يدَّخر المحدثون جهداً في العناية بها.

وكان من جهابذة هؤلاء العلماء الأفذاذ من برع في علمي القرآن والسنة، الإمام الجليل ابن كثير: فقد برع في علوم القرآن تفسيراً ودراية، كما برع في مختلف علوم السنة النبوية.

ونظراً لما امتاز به تفسيره عن غيره من التفاسير كان على طلبة العلم أن يراجعوا كل كلمة فيه ويدرسوها حق الدراسة، فقد كان منهج الإمام ابن كثير الحديثي واضحاً في كتابه، وكانت تعليقاته وتعقباته الحديثية كثيرة وبالغة الأهمية.

ولم يكن في تعقباته على العلماء مُنْتَقِصَاً لهم، فلا يؤخذ عليه كثرة تعقباته عليهم، بل هي مَزِيَّةٌ امتاز بها، دلَّت على استقلال شخصيته العلمية الحديثية؛ ومن هنا جاء اختيار هذا الموضوع، وقد جعلته بعنوان: "تعقبات ابن كثير على المحدثين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم: جمعاً ودراسة".

أولاً: أهمية البحث، وبواعث اختياره:

1- بيان أهمية التعقبات وأثرها في بناء الشخصية العلمية المستقلة والملكة النقدية لدى علماء الحديث.

2- يعدُّ ابن كثير من المشتغلين بالحديث وعلومه، وكذا بنقد الرواة؛ لذا آثرت التعرف على تعقباته على من سبقه من المحدثين، سواء في الرواة جرحاً وتعديلاً، أو في الروايات تصحيحاً وتعليلاً. فقد امتاز بمكانة علمية في علوم الإسلام عامة، وعلم الحديث خاصة، تستوجب دراسة تعقباته. كما أن دراسة هذه التعقبات ومناقشتها تزيد القاريءَ قناعةً ورسوخاً في إمامة ابن كثير في علوم الحديث.

3- أن الإمام ابن كثير نقل في تفسيره عن كبار المحدثين نقولاتٍ مهمةً أيدهم في بعضها، واعترض عليهم في بعضها، مما يحتاج إلى تحرير ووقوف على الصواب فيها.

4- مكانة الإمام ابن كثير وعلو شأنه في هذا الباب؛ مما يستدعي الاهتمام بعلمه والعناية بأثره، فهو من العلماء الربانين من أهل السنة والجماعة، ممن تلقت الأمة تفسيره بالقبول لجودته وصفاء عقيدته، وللعصر العلمي الزاهر الذي عاش فيه، فهو من أشهر تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لهذا حري بنا أن ندرس تعقباته على المحدثين.

5- أن المتعقَّب عليهم غالباً هم من أئمة هذا العلم ومن أوعيته الجامعة؛ مما يجعل البحث في مسائل التعقبات أمراً جديراً بالدراسة والعناية.

6- قلة العناية من قبل الباحثين في التعقبات الحديثية على شهرتها وأهميتها، فإن ما كُتب في هذا الباب من العلم يُعدُّ بالآحاد، وهو قليل جداً بالنسبة إلى غيره من أبواب علم الحديث.

7- أن الموضوع لم يُكتب فيه في رسالة علمية تجمع تعقبات ابن كثير ودراستها.

8- إثراء المكتبة العلمية وبخاصة الحديثية بموضوع مهم، والذي من شأنه أن يقدم خدمة جليلة للباحثين وطلاب العلم المتخصصين.

9- تعلُّق هذا الموضوع بمختلف أنواع علوم الحديث المتعلقة بالإسناد والمتن.

10- أن هذه الدراسة ستكون ذات نتائج مفيدة -بإذن الله تعالى- للكاتب ولمكتبة الحديث؛ لأنها في حقيقتها دراسة حديثية تحليلية نقدية لا تكتفي بذكر المسألة، وإنما تجمع الأقوال في المسألة وبيان الراجح فيها.

ثانياً: أهداف البحث:

1- جمع تعقبات ابن كثير على من سبقه من المحدثين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم وتصنيفها، ومحاولة الوقوف على معانيها ومراده فيها.

2- معرفة منهج ابن كثير في تعقباته على المحدثين، والمصطلحات التي استخدمها في تعقباته.

3- الوصول إلى أصوب الأقوال في المسألة بعد عرضها ومناقشتها، ودراستها دراسة حديثية نقدية.

4- التعرف على مرتبة الإمام ابن كثير بين أئمة الحديث، هل هو من المعتدلين أم المتشددين أم المتساهلين؛ ويظهر هذا من خلال دراسة أقواله في التعقبات ومقارنتها بأقوال الأئمة.

5- بيان منهج العلماء في التعامل مع أخطاء من سبقهم والردِّ عليهم، وبيان وجه الصواب، كل ذلك بالأدلة العلمية دون نقد أو تجريح؛ للاستفادة من روح النقد.

6- محاولة الوقوف على شيء من جهود العلماء السابقين ومناهجهم في الانتهاض والاعتراض، والنقد والتصويب.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

بعد البحث والاستفسار عن طريق سؤال بعض شيوخي وأساتذتي الأفاضل في قسم الحديث الشريف وعلومه، وبالبحث في العديد من قواعد المعلومات الخاصة بالرسائل الجامعية والمتعلقة بالجامعات الإسلامية والعربية، وبعد المراسلة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والبحث على شبكة المعلومات الإنترنت، تبين لي عدم وجود دراسة علمية مستقلة حول تعقبات ابن كثير على المحدثين في كتابه التفسير.

بيد أن هناك دراسات تناولت الإمام ابن كثير، ومنهجه في كتابه، من نواحي مختلفة، من هذه الدراسات:

1- الحافظ ابن كثير وجهوده في الجرح والتعديل في تفسيره، عبد العزيز بن عبد الله الزير، وهي رسالة ماجستير، من جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الدراسات الإسلامية، سنة 1418هـ. تحدث فيها عن الجرح والتعديل بشكل عام.

2- منهج ابن كثير في نقد الروايات من خلال تفسيره للقرآن، خيري قدري أيوب، وهي رسالة ماجستير، من جامعة القاهرة، كلية الآداب، سنة 1997م. تحدث فيها عن منهج ابن كثير في نقد الروايات سنداً ومتناً.

3- منهج الحافظ ابن كثير في نقد الرواة والمرويات من خلال تفسيره، للدكتور يوسف عبد اللاوي، وهي رسالة دكتوراه. وهي تشبه رسالة خيري أيوب السابقة، غير أنه تحدث عن منهج ابن كثير في نقد الرواة بالإضافة إلى نقد الروايات.

4- الصناعة الحديثية عند الحافظ إسماعيل بن كثير في كتابه تفسير القرآن العظيم، للباحث: ياسر الشمالي، إشراف: حسيب حسن السامرائي، وهي رسالة ماجستير، من جامعة آل البيت، كلية الفقه والقانون، سنة 2001م. تحدث فيها عن طريقته في عرض الأسانيد والمتون، وعن علوم الحديث في تفسير ابن كثير، فقسمها إلى: علوم حديث متعلقة بالمتن، وأخرى متعلقة بالسند، وذكر فيه أيضاً منهج ابن كثير في نقد المتون ورده للروايات والأحاديث.

5- الإمام ابن كثير وأثره في علم الحديث رواية ودراية مع دراسة تطبيقية منهجية على تفسير القرآن العظيم، لعدنان بن محمد شلش، وهي رسالة دكتوراه، من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في السودان، طبعة دار النفائس للنشر والتوزيع بالأردن، ط الأولى 1425هـ.

6- الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي حكم عليها الحافظ ابن كثير في تفسيره، للشيخ محمود ابن محمد الملاح. جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة ورتبها بحسب سور القرآن وآياته، واختصر السند إلا إذا كان الكلام عليه، وجاء بهذه الأحاديث وذكر حكم الإمام ابن كثير مختصراً.

7- كتاب هداية المستنير بتخريج أحاديث تفسير ابن كثير، تأليف عادل بن يوسف العزازي، طبعة المكتبة الإسلامية القاهرة، ط الأولى سنة 1424هـ- 2003م. وهو تخريج مختصر في مجلد واحد.

8- تخريج الأحاديث الواردة في تفسير ابن كثير: المجلد الأول (يشتمل على 727 حديثاً)، حميد العبادي. وتخريج الأحاديث الواردة في تفسير ابن كثير: المجلد الثاني (يشتمل على 1338 حديثاً)، الحسن أفقيرن، كلاهما إشراف الدكتور المكي أحمد أقلاينة، من جامعة محمد الخامس، وهي رسالة ماجستير، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات الإسلامية، سنة 1995م.

ومما سبق ذكره يتضح لنا أن هذه الدراسات جميعها لم تتطرق إلى تعقباته على المحدثين في تفسيره، وإنما عنت هذه الدراسات بالحديث عن منهجه بشكل عام من زوايا متعددة بحسب تخصص كل دراسة، وفي دراستي هذه سأعمل على جمع تعقبات الإمام ابن كثير على غيره من المحدثين، ودراستها دراسة حديثية نقدية.

رابعاً: منهج البحث:

اعتمدت على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية لموضوع البحث، من خلال كتاب تفسير القرآن العظيم، من بداية سورة النحل إلى نهاية سورة الناس، كما اعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي؛ لبيان معالم التعقبات الحديثية.

وينقسم منهج البحث إلى قسمين:

القسم الأول: منهج الباحث في متن الرسالة:

1- التوطئة بين يدي الفصول والمباحث والمطالب بما يخدم فكرة البحث من غير إطالة.

2- استخراج مواضع التعقبات في تفسير ابن كثير على المحدثين بعد قراءة فاحصة؛ بغرض إبراز جميع ألوان التعقبات الحديثية، حتى وإن قلَّت في بعض الجوانب، ودراستها دراسة نقدية.

3- ترتيب التعقبات وفق العناوين التي يرجع لها كل تعقب، ثم في كل مبحث أرتبها بحسب ورودها في التفسير، أي: بحسب ترتيب السور والآيات.

4- تقديم القول المتعقَّب عليه، ثم أتبعه بتعقب الإمام ابن كثير، ثم تكون الدراسة للمسألة المتعقب فيها.

5- تكرار بعض المسائل في أكثر من مبحث بحسب الحاجة، إذا كانت المسألة تحتوي على أكثر من فائدة، وقد استفدت ذلك من منهج الإمام البخاري حيث كان يكرر الحديث على الأبواب كلما اقتضت الحاجة.

6- سياق الأمثلة التي يُستشهد بها بتمام أسانيدها، أو بتمام متونها، أو بتمامهما معاً، أو بالاقتصار على محل الشاهد من المثال؛ حتى تكتمل الفائدة وتتضح أكثر.

7- التعليق على الأمثلة والشواهد بما يناسب حالها، أو يُستفاد منها في الموضوع، من خلال الرجوع إلى كتب المصطلح والعلل والرجال وغيرها، مما يخدم مسألة البحث.

8- ضبط الأسماء والأعلام والكلمات التي قد تُشكل على القاريء غير العارف.

9- تقسييم البحث تقسيماً علمياً، إلى فصول ومباحث ومطالب ومقاصد؛ بحسب الحاجة ومتطلبات الدراسة.

10- وضع فهارس علمية متنوعة للأحاديث النبوية والآثار، والرواة المترجم لهم، والبلدان، والمراجع، والموضوعات.

القسم الثاني: منهج البحث في حاشية الرسالة:

1- تخريج الأحاديث الواردة في الأمثلة من كتب السنة، فإذا كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بتخريجه منهما، وإذا كان في أحدهما اكتفيت بتخريجه من الكتب الستة، وإذا كان في غيرهما توسعت في ذلك ما استطعت إليه سبيلاً، بما يناسب المقام، من غير إطالة، مع مراعاة التقاء طرق الحديث مع الحديث المطلوب المخرَّج.

2- عند تكرار الحديث في مواضع البحث للحاجة إلى ذلك، يُشار إليه بقول: "سبق تخريجه"، مع ذكر رقم الصفحة.

3- الحكم على الأمثلة الشواهد من الأحاديث غالباً، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، يُكتفى بوجوده فيهما عن الخوض في الحكم عليه، إلاَّ إذا دعت الضرورة إلى ذلك. ثم ترتيب الحكم على الحديث يكون بذكر الحكم الأصلي على الحديث بالضعف مثلاً، فإن كان يتقوى بالمتابعة ونحوها يُشار إليه بعد.

4- الترجمة للراوي الضعيف والمختلف فيه، وكذا الثقة أحياناً بحسب طبيعة الموضوع، وبما يخدم مسألة البحث من غير إطالة، وذلك بالرجوع إلى كتب الرجال الأصلية، ومن ثَمَّ الحكم عليه بما توافر من أسباب الجرح والتعديل.

5- استخدام بعض المصطلحات في التخريج التي تُنبيء عن مضمون الحديث، فإذا كان الحديث بنفس لفظ حديث الباب، يُقال: بلفظه أو بمثله، وإن كان قريباً منه، يُقال: بنحوه، وإن كان فيه إطالة، يُقال: مطولاً، وإن كان فيه اختصار، يُقال: مختصراً، وإن كان فيه قصة، يُقال: فيه قصة، فإن حُذفت منه، يُقال: من غير قصة.

6- إذا نُقل النصُّ من المصدر بحرفه، يُذكر اسم المصدر مباشرة، فإن كان النقل بتصرف، قيل: يُنظر.

7- توثيق المصدر توثيقاً كاملاً عند الاستفادة منه أول مرة، ثُمَّ يُذكر بعدُ مختصراً، مع ترتيب المصادر -في الجزئية الواحدة- غالباً بحسب سِنِيِّ الوَفَيات. أما عن ترتيب المصادر في التخريج فبحسب المتابعات.

8- توضيح غريب الحديث عند ذكر الشواهد والأمثلة، وذلك بالرجوع إلى مصادر غريب الحديث أو المعاجم اللغوية، وكذا كتب الشروح إن لم يوجد في كتب الغريب.

9- التعريف بالأماكن والبلدان غير المشهورة، وذلك بالرجوع إلى مظانها من كتب معاجم البلدان ونحوها.

خامساً : خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

المقدمة وفيها أهمية البحث وبواعث اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.

الفصل الأول: الإمام ابن كثير، وكتابه التفسير، وعلم التعقبات

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإمام ابن كثير

المطلب الأول: عصر الإمام ابن كثير.

المقصد الأول: الحياة السياسية.

المقصد الثاني: الحياة الاجتماعية.

المقصد الثالث: الحياة العلمية.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام ابن كثير.

المقصد الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المقصد الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المقصد الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الثالث: حياة الإمام ابن كثير العلمية.

المقصد الأول: شيوخه وتلامذته.

المقصد الثاني: رحلاته العلمية وأقوال العلماء فيه.

المقصد الثالث: مصنفاته وآثاره العلمية.

المبحث الثاني: تفسير القرآن العظيم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بكتاب التفسير.

المقصد الأول: موضوع التفسير.

المقصد الثاني: تاريخ تصنيف التفسير.

المقصد الثالث: مخطوطات التفسير ومطبوعاته.

المطلب الثاني: أهمية كتاب التفسير ومكانته.

المقصد الأول: المكانة العلمية لتفسير ابن كثير.

المقصد الثاني: خصائص تفسير ابن كثير.

المقصد الثالث: انتقادات وملاحظات على تفسير ابن كثير.

المطلب الثالث: منهجية تفسير ابن كثير العامة.

المبحث الثالث: علم التعقبات

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التعقبات لغة واصطلاحاً والعلاقة بينهما.

المطلب الثاني: أهمية التعقبات ونشأتها.

المطلب الثالث: صيغ التعقبات الصريحة وغير الصريحة.

المطلب الرابع: مصطلحات ذات علاقة بمصطلح التعقبات.

المطلب الخامس: منهج ابن كثير العام في ذكر التعقبات.

الفصل الثاني: التعقبات المتعلقة الإسناد

وفيه ثلاثة عشر مبحث:

المبحث الأول: تعقباته في الوقف والرفع.

المبحث الثاني: تعقباته في الوصل والإرسال.

المبحث الثالث: تعقباته في الاتصال والانقطاع.

المبحث الرابع: تعقباته في الشاذ والمحفوظ.

المبحث الخامس: تعقباته في المنكر والمعروف.

المبحث السادس: تعقباته على الغرابة والتفرد.

المبحث السابع: تعقباته في متابعات الحديث وشواهده

المبحث الثامن: تعقباته في أصل الرواية.

المبحث التاسع: تعقباته في التعريف بالرواة.

المبحث العاشر: تعقباته على الرواة جرحاً وتعديلاً.

المبحث الحادي عشر: تعقباته في الحكم على الأسانيد.

المبحث الثاني عشر: تعقباته في المبهم

المبحث الثاني عشر: تعقباته على المحدث في إيراد الحديث في غير بابه

الفصل الثالث: التعقبات المتعلقة المتن

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تعقباته في غرابة المتن أو نكارته.:

المبحث الثاني: تعقباته في غريب الحديث.

المبحث الثالث: تعقباته في تعارض الحديث مع صريح القرآن.

المبحث الرابع: تعقباته في تعارض الحديث مع صحيح السنة.

المبحث الخامس: تعقباته في تعارض الحديث مع أصول العقيدة.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس:

فهرس المصادر.

فهرس الأحاديث.

فهرس الرواة.

فهرس الموضوعات.

الفصل الأول

الإمام ابن كثير، وكتابه التفسير،

وعلم التعقبات

المبحث الأول
الإمـام ابــن كثير

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** عصر الإمام ابن كثير.
- **المطلب الثاني:** ترجمة الإمام ابن كثير.
- **المطلب الثالث:** حياة الإمام ابن كثير العلمية.

المطلب الأول: عصر الإمام ابن كثير

المقصد الأول: الحياة السياسية:

عاش ابن كثير في القرن الثامن الهجري، في ظل دولة المماليك، التي كانت تحكم مصر والشام، حيث كان مقر السلطان في مصر، وفي الشام يولِّي نائباً عنه، فأصبحت الشام ولاية تابعة لمصر، بعد أن كانت مصدر الحكم والسياسة [1]، وكانت البلاد تحت حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذي استلم الحكم سنة 693، وخُلع منها عام694هـ؛ لصغر سنه، وكان عمره آنذاك عشر سنين، وأُقيم الأمير زين الدين كتبغا المنصوري مكانه[2]، ثم أعيد للحكم مرة ثانية عام 698هـ، استمر لعام 708هـ، وترك السلطة للمرة الثانية، وأقام الأمير بيبرس الجاشنكير[3] مكانه، الذي استلم الحكم مدة سنة واحدة، وعاد الناصر محمد للسلطنة للمرة الثالثة واستمر حكمه إلى عام 741هـ، وهي أطول مدة حكم في عهد المماليك، وتميز بسدادة رأيه، ورباطة جأشه، فكان يباشر أمور الدولة بنفسه، يجهز الجيوش، ويقود الفتوحات، حتى أحبته الرعية وذاع صيته في كل الأرجاء، وبعد وفاته تولى أبناءه الحكم، بلغوا ثمانية سلاطين، وأربعة من أحفاده، خُلع منهم من خُلع، وقتل منهم عدد، ومنهم من لم يكمل الشهرين، ولم يكن لهؤلاء السلاطين اهتماماً بمزاولة الحكم؛ نظراً لصغر سنهم، وجهلهم بأمور السياسة، وتعاظم نفوذ الأمراء عليهم، فالحكم كان بيد الأمراء، فكانوا يعزلون ويخلعون ويقتلون وفقاً لأهوائهم، فسرعان ما ينقض بعضهم على بعض[4]. قال صاحب خطط الشام: "تواتر عزل الولاة والنواب بحلب، جرى كل هذا في مدة يسيرة، في هذه السنة 742 من تقلبات النواب واضطرابهم ما لم يجر في مئات من السنين على رأي ابن الوردي"[5]، وقال: "إن الخلل الذي طرأ على السلطنة بمصر بعد ذهاب عظماء السلاطين من أولاد قلاوون وسرعة قتلهم واستخلاف غيرهم من المماليك، قد

---

(1) محمد كرد علي، خطط الشام (ج130/2).

(2) ابن تغرِي بردِي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج229/8).

(3) الملك المظفر ركن الدين البرجي الجاشنكير المنصوري، وكان يعرف بالعثماني، الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر (ج71/2).

(4) محمد سهيل طقوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام (ص293).

(5) ينظر: محمد كرد علي، خطط الشام (ج147/2)، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (ج50/8).

سرى من شرارته شيء كثير في هذه الحقبة من الزمن، ومسألة اليحياوي مع أرغون شاه[1] مثال منها"[2].

فلا تكاد سنة من السنوات تخلو من هذه الأخبار، كما أن الصراع بين السنة والرافضة كان واضحاً في تلك الفترة، قال ابن كثير: "كانت فتنة عظيمة ببغداد بين الرافضة وأهل السنة، فنهب الكرخ[3] ودور الرافضة حتى دور قرابات الوزير ابن العلقمي، وكان ذلك من أقوى الأسباب في ممالأته للتتار"[4].

يظهر مما سبق أن الحياة السياسية كانت في أسوأ حالاتها، فكانت هذه المرحلة مثالاً على التوتر السياسي الكبير، والنزاع الشديد بين الامراء على الحكم، الذين كانوا يتلاعبون بالسلاطين، بالتعيين والعزل والقتل، وفقاً لأهوائهم، ما عدا حكم والدهم الناصر بن محمد.

المقصد الثاني: الحياة الاجتماعية:

شهدت فترة حكم السلطان محمد استقراراً في الحياة السياسية، وتبع ذلك استقراراً في الحياة الاجتماعية، حيث عمل السلطان على توفير الضمانات المعيشية للناس، وقضى على الرشوة، وأبطل مظالم كثيرة[5]، واهتم بإنشاء العمائر[6]، حتى قيل أن العمائر في مصر زادت أكثر من النصف في عهده، كما اهتم بالزراعة، وأعاد توزيع الأراضي، ورفع الضرائب[7]، وساد العدل، فكانت أيامه سعيدة، وأفعاله حميدة، وكذلك نُقل عن ولاته من الإصلاحات الزراعية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنع الظلم، وإنشاء المدارس والمساجد، والأوقاف[8]، إلا أن هذا الاستقرار فُقد في عهد أبنائه، فانتشر الانحلال الأخلاقي بشكل واضح، وكان السلاطين

---

(1) ينظر، محمد كرد علي، خطط الشام (ج148/2).

(2) المصدر السابق (ج149/2).

(3) الكَرخ: بالفتح ثم السكون، وخاء معجمة، وما أظنها عربيّة إنما هي نبطية، وهم يقولون: كرخت الماء وغيره من البقر والغنم إلى موضع كذا جمعته فيه في كل موضع، وكلّها بالعراق، وأنا أرتب ما أضفت إليه على حروف المعجم حسب ما فعلناه في مواضع. الحموي: معجم البلدان (4/ 447).

(4) ابن كثير، البداية والنهاية (ج196/13).

(5) ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (ج177/9).

(6) ينظر: المصدر السابق (ج178/9).

(7) ينظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام (ص297).

(8) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك (ج293/3).

والأمراء هم مصدر هذا الانحلال، فاشتهروا بالإدمان على شرب الخمر[1]، وكثر التظاهر بالمنكرات[2] وكان السلطان المنصور صلاح الدين محمد لا يفيق من السكر، يمضي أوقاته بين المغنيات، ومنهم من كان يلهو بالحمام تاركاً شئون البلاد، وانتشرت المجاعات والقحط في البلاد، دون اكتراث من السلاطين، الذين كانوا يعيشون حياة ترف وبذخ منعزلين تماماً عن الرعية، وانتشرت والأوبئة، وفي حديث ابن كثير عن عام 794 ذكر انتشار الأمراض والأوبئة، حتى قيل أن أهل قبرص مات أكثرهم، وكان الغلاء هو أكثر ظاهرة اقتصادية تكراراً[3]، وساد الاحتكار، وغلا الطعام؛ فلا تكاد تخلو سنة إلا وفيها أخبار المجاعات والأوبئة [4].

المقصد الثالث: الحياة العلمية:

بالرغم من سوء وتدهور كلٍ من الحياة السياسية والاجتماعية، ساد تلك الحقبة نشاط علمي، تمثل في كثرة المدارس[5] ودور العلم ووقف الأوقاف لها[6]، وأنشئت البيمارستانات، والكتاتيب، والمساجد، كما وظهرت علوم اللغة والدين، والتاريخ والجغرافيا، وكثرت المؤلفات في شتى العلوم[7]، وبرز كوكبة من العلماء الأجلاء، أمثال: ابن تيمية، والمزي، وابن القيم، وابن كثير، وغيرهم، ولذلك أسباب ذكرت في كتب التاريخ: من تنافس الأمراء، وكثرة الأوقاف على العلماء، وبناء المدارس، واتصال الأقطار الإسلامية بعضها ببعض، حيث كان السلطان يقدر العلماء ويقلدهم مناصب في الدولة[8]، لكن هذا النشاط كان محصوراً في دائرة التقليد والاختصار والشرح، وقل الإبتكار في هذا العصر، وقد امتازت هذه الفترة بحرية الفكر والبحث العلمي، وبالقيمة الرفيعة والمنزلة العالية للعلماء، وانصرف اهتمام العلماء في ذلك العصر إلى الإفادة من كتب الأقدمين، ودراستها ونقدها وتخريج أحاديثها واختصارها أو المقارنة بينها والموازنة بينها، وهو منصرف أيضاً في الغالب إلى علوم الدين واللغة[9].

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية (ج224/14).

(2) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك (ج33/4).

(3) ابن كثير، البداية والنهاية (ج260/14).

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (ج68/11) الذهبي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ج313/8).

(5) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (ج208/8).

(6) يُنظر: عبد القادر النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج359/1).

(7) محمد سهيل طقوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام (ص296).

(8) المصدر السابق، ص296.

(9) يُنظر: سليمان اللاحم، منهج ابن كثير في التفسير، (ص 15، 16).

المطلب الثاني: ترجمة الإمام ابن كثير

المقصد الأول: اسمه ونسبه وكنيته:

إِسْمَاعِيل بن عمر بن كثير بن ضَوْء بن دَرْع بن كثير الْقَيْسِي[1] الْقرشِي الْبَصْرِيّ ثمَّ الدِّمَشْقِي الْفَقِيه الشَّافِعِي الْحَافِظ عماد الدّين ابْن الْخَطِيب شهَاب الدّين وكنيته أَبُو الْفِدَاء[2].

المقصد الثاني: مولدُه ونشأتُه ووفاتُه:

أولاً: مولدُه:

ولد "بمجدل" القرية من أعمال مدينة بُصرى[3]، في سنة إحدى وسبعمائة[4]، إذ كان أبوه خطيبًا بها، ثم انتقل إلى دمشق في سنة ست وسبعمائة، وتفقه بالشيخ برهان الدين الفزَاري[5].

ثانياً: نشأتُه:

نشأَ ابنُ كثير في بيت علم، فقد كان أبوهُ شهابُ الدين أبو حفص عمر بن كثير من العلماء والخطباء والفقهاء، وله عناية باللغة والشعر والأدب، ولما بلغ الثالثة من عمره توفي والده، فتحولت أسرته إلى دمشق، ونزلت في الدار المجاورة للمدرسة النورية[6]، فرباهُ أخوه الشيخ عبدالوهاب وبه تفقه في مبدأ أمره، قال ابن كثير: "توفي والدي في شهر جمادى الأولى سنة

---

(1) بفتح القاف وسكون الياء وكسر السين، هذه النسبة إلى جماعة اسمهم قيس، السمعاني، الأنساب (ج538/10).

(2) يُنظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج64/1)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج29/1)، الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ (ص 38)، السيوطي، طبقات المفسرين (ص 260)، ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج39/1)، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب(ج67/1)، الزركلي، الأعلام (ج320/1).

(3) بصرى: في موضعين، بالضم، والقصر: إحداهما بالشام من أعمال دمشق، وهي قصبة كورة حوران، مشهورة عند العرب قديمًا وحديثًا، ذكرها كثير في أشعارهم، ياقوت الحموي، معجم البلدان (ج441/1).

(4) اختلف في تاريخ مولده على عدة أقوال، لكن الراجح والله اعلم أنه ولد في سنة 701هـ كما ذكر هو عن نفسه فقال: "وفيها ولد كاتبه إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي المصري الشافعي عفا الله عنه"، والله سبحانه أعلم، ابن كثير، البداية والنهاية (ج25/14).

(5) يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء(ج29/1)، الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ (ص 38)، ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج415/2)، ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج39/1)، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ج67/1).

(6) ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ج68/1).

ثلاث وسبعمائة، في قرية مجيدل القرية[1]، ودفن بمقبرتها الشمالية عند الزيتون وكنت إذ ذاك صغيراً ابن ثلاث سنين أو نحوها لا أدركه إلا كالحلم، ثم تحولنا من بعده في سنة سبع وسبعمائة إلى دمشق صحبة كمال الدين عبد الوهاب، وقد كان لنا شقيقا، وبنا رفيقا شفوقا، وقد تأخرت وفاته إلى سنة خمسين، فاشتغلت على يديه في العلم فيسر الله تعالى منه ما يسر، وسهل منه ما تعسر والله أعلم"[2]، وأمه مريم بنت فرج بن علي، لها من الأولاد كما قال ابن كثير: "عبد الوهاب وعبد العزيز ومحمد وأخوات عدة، ثم أنا أصغرهم" [3]، توفيت سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وصلي عليها بعد الجمعة، ودفنت بالصوفية شرقي قبر الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمهما الله تعالى"[4]، وبانتقاله إلى مدينة دمشق مركز العلم والعلماء في ذلك الزمان، دأب ابن كثير في طلب العلم ولازم شيوخه، وأخذ عنهم الفقه والتفسير والحديث واللغة، وَيَقُول عَنهُ ابْن تَغْرِي بَرْدِي[5]: "وسمع وجمع وصنّف ودرّس وحدّث وألّف، وكان له اطّلاع عظيم في الحديث والتفسير والتاريخ واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهى إليه علم التاريخ والحديث والتفسير، وله مصنّفات عديدة مفيدة، وَغير ذَلِك" [6]، ولازم المزي وقرأ عليه تهذيب الكمال، وصاهره على ابنته، وأخذ عن ابن تيمية، ففتن بحبه، وامتحن لسببه، وكان كثير الاستحضار، حسن المفاكهة، سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته[7].

ثالثاً: وفاته: وتوفي بدمشق في يوم الخميس السادس عشر من شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمائة عن أربع وسبعين سنة، وكان قد أضر في أواخر عمره[8].

---

(1) اسمها مجيدل القرية وعليه يكون التقييد بالقرية للتمييز بينها وبين البلدة الكبيرة التي تسمى المجيدل وبدون تقييد وهي بلدة من بلاد فلسطين بين الناصرة وحيفا وفي ترجمة والد العماد ابن كثير من الدرر الكامنة انه كان يخطب بالقرية من عمل بصرى ويظهر ان فيه اقتصارا على القيد المميز والله اعلم، أحمد رافع الطهطاوي، التنبيه والإيقاظ (ص 26).

(2) ابن كثير، البداية والنهاية (ج37/14).

(3) المصدر السابق (ج37/14).

(4) المصدر نفسه (ج164/14).

(5) ابن تَغْري بِرْدِي: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين: مؤرخ بحاثة، من أهل القاهرة، مولداً ووفاة، كان أبوه من مماليك الظاهر برقوق ومن أمراء جيشه المقدمين، ومات بدمشق سنة 815 هـ، الزركلي، الأعلام (ج222/8).

(6) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج123/11).

(7) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج445/1).

(8) يُنظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج64/1)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج29/1)، الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ (ص38)، السيوطي، طبقات المفسرين (ص 260)، ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج39/1)، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ج67/1)، الزركلي، الأعلام (ج320/1).

ورثاه بعض طلبته:

لفقدك طلاَّب العلوم تأَسفوا ... وجادوا بدمْع لا يبيد غزير

ولو مزجُوا ماء المدامع بالدِّما ... لكان قليلاً فيك يا ابن كثير[1].

المقصد الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي:

أولاً: عقيدته:

كان ابن كثير صحيح الدين سلفي العقيدة، ويدل على هذا ملازمته لشيخ الإسلام وناصر السنة ابن تيمية، وفى ذَلِك يَقُول ابْن الْعِمَاد: "كَانَت لَهُ خُصُوصِيَّة بِابْن تَيْمِية ومناضلة عَنهُ وَاتِّبَاع لَهُ فِي كثير من آرائه، وَكَانَ يُفْتى بِرَأْيِهِ فِي مَسْأَلَة الطَّلَاق، وامتحن بِسَبَب ذَلِك وأوذى"[2]، وَيَقُول ابْن حجر: "وَأخذ عَن ابْن تَيْمِية، ففتن بحبه، وامتحن بِسَبَبِهِ"[3]، كما أن تمسكه بعقيدة السلف ظاهرٌ في مؤلفاتهِ؛ فنجدُهُ يقرر عقيدة أهل السنة والجماعة في تفسيرهِ لآيات العقيدة[4]، كما رد على المبتدعة والمخالفين من الشيعة، والمعتزلة، وغيرهم، وهذا يدل على سلامة معتقده، وشدة تمسكه بعقيدة أهل السنة والجماعة.

ثانياً: مذهبه:

كان ابن كثير شافعي المذهب، وقد تتلمذ على يد شيوخ الشافعية، أمثال برهان الدين الفزاري، وابن الزملكاني، وابن قاضي شهبة[5]، وغيرهم من كبار الشافعية الذين تأثر بهم ابن كثير، وهذا يظهر في تأليفه لكتاب طبقات الشافعية[6]، وكتاب الواضح النفيس في مناقب محمد بن إدريس[7]، ومع أنه شافعي المذهب إلا أنه لا يتعصب للشافعة بل هو منصفٌ يعرض كل المذاهب، وقد يخالف الشافعي في بعض المواضع[8].

---

(1) يُنظر: أبو الطيب المكي، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (ج472/1)، ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج415/2).

(2) ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ج399/8).

(3) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج445/1).

(4) يُنظر: ابن كثير، التفسير (ج122/1)، (ج474/2)، (ج469/3)، (ج422/7).

(5) سيأتي التعريف بهم.

(6) طُبع الكتاب بتحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، 1413 هـ .

(7) الكتاب ما زال مخطوطاً، منه نسخة في شستربيتى بإيرلندا.

(8) مثال ذلك تفسيره لقوله تعالى: "وقوله: "ذلك أدنى ألا تعولوا"، قال بعضهم: ذلك أدنى ألا تكثر عيالكم، قاله زيد بن أسلم وسفيان بن عيينة والشافعي رحمهم الله، وهو مأخوذ من قوله تعالى: وإن خفتم عيلة، التوبة: 28، أي فقرا: "فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء"، التوبة: 28، ... ولكن في هذا التفسير هاهنا نظر"، ابن كثير، التفسير (ج186/2).

المطلب الثالث: حياة الإمام ابن كثير العلمية

المقصد الأول: شيوخه وتلامذته ومؤلفاته:

نشأ الإمام ابن كثير في دمشق مدينة العلم والعلماء، وقد أتاحت له الإقامة في دمشق اللقاء بأبرز العلماء في ذاك الوقت، أمثال المزي، وابن تيمية، اللذين لازمهما طويلاً، وغيرهم من العلماء، مما كان له كبير الأثر في بناء شخصيته العلمية المتميزة، فقد برع في أكثر من مجال كالفقه، والحديث، والتفسير، واللغة.

أولاً: أشهر شيوخه:

1. برهان الدين الفَزَاري[1]، أبي إسحاق إبراهيم بن سباع بن ضياء ابن الفِركاح الفزاري المصري الشافعي، ولد في ربيع الأول سنة ستين وستمائة، وسمع الحديث واشتغل على أبيه وأعاد، قال ابن كثير: "وقد سمعنا عليه صحيح مسلم وغيره"، توفي في جمادى الأولى سنة 729هـ[2].
2. ابن قاضي شُهْبة، كمال الدين أبو محمد عبد الوهاب بن ذُؤَيْب الأسدي الشُهبي، الشافعي، انْتفع بِهِ النَّاس، وَكَانَ ينفع المبتدئين، يُقْرِئهُمْ النَّحْو وَالْفِقْه، توفّي رَحمَه الله سنة سِتّ وَعشْرين وَسبع مائة [3].
3. كمال الدين ابن الزَمْلَكاني[4]، محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، كمال الدين، المعروف بابن الزملكاني: فقيه، انتهت إليه رياسة الشافعية في عصره، مات ببَلْبَيْس[5]، في رمضان سنة سبع وعشرين وسبع مائة[6].

---

(1) بفتح الفاء والزاى والراء في آخرها بعد الألف، هذه النسبة إلى فزارة، وهي قبيلة، كان منها جماعة من العلماء والأئمة، السمعاني، الأنساب (ج212/10).

(2) يُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية (ج167/14)، الصفدي، الوافي بالوفيات (ج30/6)، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج36/1)، ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج100/1)، الزركلي، الأعلام (ج45/1).

(3) يُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية (ج146/14)، الصفدي، الوافي بالوفيات (ج222/19)، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج239/3)، السيوطي، بغية الوعاة (ج124/2)، الزركلي، الأعلام (ج225/1).

(4) الزَمْلكانى، بفتح الزاى واللام والكاف بينهما الميم الساكنة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى قريتين إحداهما بدمشق والثانية ببلخ، السمعاني، الأنساب (ج318/6).

(5) بَلْبَيْس بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، بعده باء مثل الأولى مفتوحة أيضا، وياء ساكنة، معجمة باثنتين من تحتها، وسين مهملة؛ وهو موضع قرب مصر معروف، قال أبو الطيّب: جزى عربا أمست ببلبيس ربّها ... بمسعاتها تقرر بذلك عيونها، معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع (ج272/1).

(6) يُنظر: الذهبي، معجم الشيوخ الكبير (ج244/2)، صلاح الدين، فوات الوفيات (ج7/4)، الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر (ج624/4)، الصفدي، الوافي بالوفيات (ج151/4)، الزركلي، الأعلام (ج284/6).

4. أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القُضاعي[1]، الكلبي المزي: محدث الديار الشامية في عصره، ولد بظاهر حلب، ونشأ بالمِزَّة[2]، وتوفي في دمشق يوم السبت ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة[3].

5. شمس الدين الذهبي، مُحَمَّد بن أَحْمد بن عُثْمَان بن قايماز بن عبد الله التركماني الأَصْل، الفارقي، ثمَّ الدِّمَشْقِي الْحَافِظ أَبُو عبد الله شمس الدّين الذَّهَبِيّ حَافظ لَا يجاري، وَلَا فظ، لَا يباري، اتقن الحَدِيث، وَرِجَاله، وَنظر علله، وأحواله، وَعرف تراجم النَّاس وأزال الإبهام فِي تواريخهم، توفّي يَوْم الِاثْنَيْنِ ثَالِث ذِي الْقعدَة سنة ثَمَان وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة بِدِمَشْق وأضر قبل مَوته بِيَسِير[4].

6. شيخ الإسلام ابن تيمية 728هـ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، واسمه، الخضر بن محمد بن علي بن عبد الله الحَراني، ثم الدمشقي، المعروف بابن تيمية، ولد في حران، ومات معتقلا بقلعة دمشق، فخرجت دمشق كلها في جنازته[5].

ثانياً: أشهر تلاميذه:

الحافظ زين الدين العراقي الإمام الكبير؛ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، ولد بمنشأة المهراني[6] بالقاهرة في جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة، وعُني بالفن،

---

(1) القُضاعي، بضم القاف وفتح الضاد المعجمة وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى قضاعة، ويقال: إن قضاعة هو ابن معد ابن عدنان، ويقال: بل هو من حمير، السمعاني، الأنساب (ج446/10).

(2) المِزَّةُ: بالكسر ثم التشديد، أظنه عجميّا فإني لم أعرف له في العربية مع كسر الميم معنى، وهي قرية كبيرة غنّاء في وسط بساتين دمشق، بينها وبين دمشق نصف فرسخ، وبها فيما يقال قبر دحية الكلبي صاحب رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، ويقال لها مزّة كلب، الحموي، معجم البلدان (ج122/5).

(3) يُنظر: السبكي، معجم الشيوخ (ص508)، أبو الطيب المكي، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (ج322/2)، ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (ج74/3)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج228/6)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص 521)، الزركلي، الأعلام (ج236/8).

(4) يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج114/2)، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج66/5)، السيوطي، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص 521)، الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (ج110/2).

(5) يُنظر: أبو الطيب المكي، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (ج325/1)، الصفدي، الوافي بالوفيات (ج11/7)، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج168/1)، ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج358/1)، الزركلي، الأعلام (ج144/1)،

(6) موضعها فيما بين النيل والخليج. المقريزي تقي الدين: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (2/ 176).

فبرع فيه وتقدم بحيث كان شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة، مات في ثامن من شعبان سنة ست وثمانمئة[1].

1. أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرَّازَيَاني ثم المصري، أبو زرعة وليّ الدين، ابن العراقي: قاضي الديار المصرية، مولده ووفاته بالقاهرة، رحل به أبوه الحافظ العراقي إلى دمشق فقرأ فيها، وعاد إلى مصر فارتفعت مكانته إلى أن ولي القضاء سنة 824هـ، توفي 126هـ[2].
2. ابن الجَزَرِي المقرئ، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي، قاضي القضاة بدمشق وببلاد شيراز، شمس الدين، المعروف بالجزري الشافعي المقرئ، وكان إماما في القراءات لا نظير له في عصره في الدنيا، حافظاً للحديث وغيره، مات في خامس ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة بشيراز[3].

4. الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، عالم بفقه الشافعية والأصول ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة، وأخذ عن الإسْنَوي، ومُغُلْطاي، وابن كثير، والأذْرَعِي، وغيرهم، وألف تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها الخادم على الرافعي والروضة، وشرح المنهاج، والديباج، وشرح جمع الجوامع وشرح البخاري وغير ذلك، مات يوم الأحد ثالث رجب سنة أربع وتسعين وسبعمائة، ودفن بالقرافة الصغرى[4].

5. ابن حِجِّي الحُسْبَاني، أحمد بن حجي بن موسى بن أحمد بن سعد السعدي الحسباني خطيب دمشق حافظ مؤرخ، من أهل دمشق، ولد ومات فيها، ويلقب بمؤرخ الإسلام، انتهت إليه مشيخة الشيوخ في البلاد الشامية، وصنف كتبا جليلة، منها الدارس من أخبار المدارس، احترق غالبه في وقعة التتر، و جمع المفترق فوائد في علوم متعددة، مات في سادس المحرم سنة ست عشرة وثمانمائة [5].

---

(1) يُنظر: السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (ج1/360)، الزركلي، الأعلام (ج3/344)

(2) يُنظر: الأصفوني، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص 184)، السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (ج1/336)، الزركلي، الأعلام (ج1/148).

(3) يُنظر: أبو الطيب المكي، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (ج1/256)، ذيل طبقات الحفاظ للذهبي للسيوطي (ص 249).

(4) يُنظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (ج1/437)، الزركلي، الأعلام (ج6/60).

(5) يُنظر: أبو الطيب المكي، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (ج1/304)، الزركلي، الأعلام (ج1/110).

6. أبو زيد الرِدْماوي[1]، علي بن زيد بن علوان بن صبرة بن مهدي بن حريز الردماوي الزُّبَيدِي، ولد فِي جُمَادَى سنة إِحْدَى وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة، وبرع فِي فنون؛ من حَدِيث وَفقه وَنَحْو وتاريخ وأدب، وَسمع من اليافعي وَالشَّيْخ خَلِيل وَابْن كثير، وجال فِي الْبِلَاد، وَسكن الشَّام؛ وَكَانَ يستحضر الحَدِيث وَالرِّجَال، ويذاكر من كتاب سِيبَوَيْهِ، ويميل إِلَى مَذْهَب ابْن حزم؛ ثمَّ اختفى من الصَّعِيد لفتنة، ثمَّ قدم الْقَاهِرَة. وَكَانَ شهما قوي النَّفس؛ لَهُ معرفَة بأحوال النَّاس على اخْتِلَاف طبقاتهم، مَاتَ سنة ثلاث عشرَة وَثَمَانمِائَة[2].

ثالثاً: أشهر مؤلفاته[3]:

في علوم القرآن :

1. تفسير القرآن العظيم.
2. فضائل القرآن.

في السنة وعلومها :

1. أحاديث الأصول.
2. شرح صحيح البخاري.
3. التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والمجاهيل.
4. اختصار علوم الحديث.
5. جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن.
6. تخريج أحاديث أدلة التنبيه في فقه الشافعية.
7. تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب.
8. مختصر كتاب "المدخل إلى كتاب السنن" للبيهقي.

في الفقه وأصوله :

9. الأحكام الكبرى.
10. كتاب الصيام.
11. أحكام التنبيه.
12. المقدمات في أصول الفقه.

---

(1) نسبة إلى رَدْمَانُ: بفتح أوّله، وهو فعلان من الرّدم، يقال: ردمت الشيء إذا سددته، وألقيت بعضه على بعض أردمه، بالكسر، ردما: وهو باليمن، وفي الحديث: أملوك ردمان أي مقاولها، معجم البلدان (ج40/3).

(2) يُنظر: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (ج152/9)، السيوطي، بغية الوعاة (ج167/2).

(3) للمزيد، يُنظر: أحمد بن عمر السيد، تعقبات ابن كثير على المفسرين، رسالة دكتوراة، ص 40.

في التاريخ والمناقب :

1. البداية والنهاية.
2. السيرة النبوية: مطبوع باسم الفصول في سيرة الرسول بدمشق.
3. طبقات الشافعية.
4. الواضح النفيس في مناقب محمد بن إدريس: منه نسخة في شستربيتى بإيرلندا.
5. مناقب ابن تيمية.
6. مقدمة في الأنساب.

المقصد الثاني: رحلاته العلمية وأقوال العلماء فيه:

أولاً: رحلاته:

عرف علماء المسلمين بحبهم للرحلة في طلب العلم والإسناد العالي، فيسافر أحدهم من بلد إلى بلد ليسمع الحديث الواحد، لكن بدأت تضعف قيمة الرحلة بعد انتشار المدارس والمراكز العلمية، حيث كانت القاهرة ودمشق مركز للعلم والعلماء في عصر المماليك، ودمشق موطن ابن كثير، مع ذلك وردت أخبار في ارتحاله ومن ذلك:

زيارته للقدس، حيث ذكر ابن كثير أنه زار الشيخ المقري أبو عبد الله فقال: "اجتمعت به وبحثت معه في هذه السنة حين زرت القدس الشريف، وهي أول زيارة زرته"[1].

زيارته لنابلس حيث تحدث عنها عند حديثه عن شيخه شمس الدين أبو محمد عبد الله بن العفيف المقدسي النابلسي قرأت عليه عام ثلاث وثلاثين وسبعمائة مرجعنا من القدس كثيرا من الأجزاء والفوائد[2].

زيارته لبعلبك [3] حيث تحدث عن السيول التي غزت بعلبك وآثارها على الناس[4].

زيارته إلى مكة للحج، قال ابن كثير: "وخرج الركب الشامي يوم الاثنين ثامن شوال وأميره عز الدين أيبك، أمير علم، وقاضيه شهاب الدين الظاهري... وكاتبه إسماعيل ابن كثير، وآخرون

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية (ج109/14).

(2) المصدر السابق (ج179/14).

(3) بالفتح ثم السكون، وفتح اللام، والباء الموحدة، والكاف مشددة: مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة وقصور على أساطين الرّخام لا نظير لها في الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام وقيل اثنا عشر فرسخا من جهة الساحل. الحموي: معجم البلدان (1/ 453).

(4) المصدر نفسه (ج81/14).

من سائر المذاهب، حتى كان الشيخ بدر الدين يقول: اجتمع في ركبنا هذا أربعمائة فقيه وأربع مدارس وخانقاه [1]، ودار حديث..." [2].

ثانياً: أقوال العلماء فيه:

كانت لابن كثير تلك المكانة الرفيعة بين العلماء فقد أثنوا عليه كثيرا، فكانت له معرفة بالرجال والحديث والفقه والتفسير والتاريخ والنحو، وهذه بعض من أقوال العلماء فيه:

يَقُول عَنهُ ابْن حجر: "اشْتغل بِالْحَدِيثِ مطالعة فِي متونه وَرِجَاله، وَكَانَ كثير الاستحضار حسن المفاكهة، سَارَتْ تصانيفه فِي حَيَاته، وانتفع النَّاس بهَا بعد وَفَاته"[3].

ويَقُول عَنهُ الذَّهَبِيّ: "الامام الْمُفْتى الْمُحدث البارع، فَقِيه متفنن، ومفسر نقال، وَله تصانيف مفيدة"[4].

وَيَقُول عَنهُ ابْن تَغْرِي بَرْدِي: "ثم لازم الاشتغال، ودأب وحصل وكتب، وبرع في الفقه والتفسير والحديث"[5].

وقال ابن حبيب فيه: "إمام ذوي التسبيح والتهليل، وزعيم أرباب التأويل، سمع وجمع وصنف، وأطرب الأسماع بقوله وشنف، وحدث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه إلى البلاد، واشتهر بالضبط"[6].

وقال ابن ناصر الدمشقي: "العلامة الحافظ عماد الدين ثقة المحدثين عمدة المؤرخين علم المفسرين"[7].

وأثنى السيوطي على تفسيره فقال: "له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله"[8].

وقال الشوكاني: "برع في الفقه والتفسير والنحو وأمعن النظر في الرجال والعلل ومن جملة مشايخه شيخ الاسلام تقى الدين ابن تيمية ولازمه وأحبه حبا عظيما كما ذكر معنى هذا ابن حجر في الدرر وأفتى ودرس وله تصانيف مفيدة"[9].

وقال الداودي: "كان قدوة العلماء والحفاظ وعمدة أهل المعاني والألفاظ"[10].

---

(1) أَصْلُ الخانَقاه: بُقْعَةٌ يَسْكُنُها أَهْلُ الصَّلاةِ والخَيْرِ، والصُّوفِيَّةُ. الزبيدي: تاج العروس (25/ 270).
(2) المصدر نفسه (ج154/14).
(3) السيوطي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج445/1).
(4) الذهبي، معجم المحدثين (ص 41).
(5) ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج415/2).
(6) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر (ج39/1).
(7) ابن ناصر الدين، الرد الوافر (ص 92).
(8) السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ (ص 239).
(9) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (ج153/1).
(10) الداوودي، طبقات المفسرين (ج112/1).

المبحث الثاني

تفسير القرآن العظيم

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** التعريف بكتاب التفسير.
- **المطلب الثاني:** أهمية كتاب التفسير ومكانته.
- **المطلب الثالث:** منهجية تفسير ابن كثير العامة.

المطلب الأول: التعريف بكتاب التفسير

المقصد الأول: موضوع التفسير:

سماه ابن كثير "تفسير القرآن العظيم"، وهو من أفضل كتب التفسير التي اعتمد صاحبها في التفسير على النصوص الصحيحة، من تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة؛ فهي شارحة ومفسرة للقرآن، أو بما نُقل عن الصحابة؛ لأنهم تلقوا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاصروا نزول الوحي بالقرآن فهم أقرب إلى فهم معانيه، أو بما نقل عن كبار التابعين، فهذه طريقة فريدة اعتمدها ابن كثير في تفسيره لآيات القرآن، ووضحها ابن كثير في مقدمة كتابه فقال: " فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد بسط في موضع آخر، فإن أعياك فعليك بالسنة؛ فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن، ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، لاسيما علماءهم وكبراءهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهتدين المهديين، وعبد الله بن مسعود –رضي الله عنهم أجمعين–وإذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين"[1]، وهو يحتل المكانة الثانية إن لم تكن الأولى بين كتب التفسير، وقد ظهرت فيه شخصية ابن كثر المستقلة فهو ليس مجرد ناقل وإنما ناقش ورد بالأدلة والبراهين واستشهد بالأحاديث بأسانيدها.

المقصد الثاني: تاريخ تصنيف التفسير:

لم يذكر ابن كثير رحمه الله تاريخ بدايته ولا تاريخ انتهائه منه، لكنه ذكر بعض الدلائل التي تُشير إلى تاريخ انتهائه منه، فقد ذكر أثناءَ تفسيرهِ لسورة الأنبياء، شيخه المزي ودعا له، قال ابن كثير: "منهم شيخنا الحافظ الكبير أبو الحجاج المزي، فسح الله في عمره، ونسأ في أجله، وختم له بصالح عمله"[2]، يُفهم من ذلك أنه قد ألف أكثر من نصف التفسير في حياة شيخه المزي، كما أن اقتباس الزيلعي المتوفى 742هـ في كتابه تخريج أحاديث الكشاف منه، يدلل على انتشار كتابه في تلك الفترة، كما أنه جاء في آخر النسخة المكية هذه العبارة: " آخر كتاب فضائل القرآن وبه تم التفسير للحافظ العلامة الرحلة الجهبذ مفيد الطالبين الشيخ عماد

(1) ابن كثير، التفسير (ج18/1).

(2) المصدر السابق (ج383/5) .

الدين إسماعيل الشهير بابن كثير، على يد أفقر العباد إلى الله الغني محمد بن أحمد بن معمر المقري البغدادي، عفا الله عنه ونفعه بالعلم، ووفقه للعمل به آمين.... بتاريخه يوم الجمعة عاشر جمادى الآخرة من سنة تسع وخمسين وسبعمائة هلالية هجرية[1]".

المقصد الثالث: مخطوطات التفسير ومطبوعاته:

أولاً: مخطوطات التفسير[2]:

1. النسخة الأزهرية، وهي نسخة محفوظة بمكتبة الأزهر برقم (168) تفسير، وتحتوي على الكتاب كاملا في سبعة مجلدات.
2. نسخة تشستربتي، وهي نسخة محفوظة بمكتبة تشستربتي بإيرلندا برقم (3430)
3. نسخة الحرم المكي، وهي نسخة محفوظة بمكتبة الحرم المكى بمكة المكرمة برقم (91) وتحتوي على الجزء الأول، ويبدأ بأول التفسير، وينتهي عند قوله تعالى {إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه} الآية [النساء: 31] .
4. نسخة الحميدية، وهي نسخة محفوظة بالمكتبة الحميدية بتركيا، وتحتوي على الكتاب كاملا وخطها دقيق ومزينة بالذهب، وهي حديثة ومنقولة عن نسخة معتمدة.
5. نسختا الحرم المكي، الأولى محفوظة بمكتبة الحرم المكي بمكة برقم (91) وتحتوي على تفسير أول سورة النمل إلى نهاية تفسير سورة الأحزاب.

والثانية، وهي نسخة محفوظة بمكتبة الحرم المكي بمكة برقم (91) ، وتبدأ من أول سورة الأعراف، وتنتهي بنهاية تفسير سورة التوبة.

6. نسخة جامعة الرياض، وهي نسخة محفوظة بجامعة الملك سعود بالرياض برقم (4052) وتبدأ من تفسير الآية: 31 من سورة النساء، وتنتهي بتفسير الآية 36 من سورة التوبة.
7. نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد، وهي نسخة قديمة، وهي أقدم نسخ التفسير.

وغيرها من المخطوطات.

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج18/1)

(2) للمزيد يُنظر: سليمان اللاحم، منهج ابن كثير في التفسير، (ص 65).

ثانياً: أشهر مطبوعات التفسير[1]:

1. طبع ببولاق سنة 1302هـ .
2. طبع في مطبعة المنار مع تفسير معالم التنزيل، طبعه السيد محمد رشيد رضا، وألحق به كتاب فضائل التفسير لابن كثير.
3. طبعة دار إحياء الكتب العربية.
4. طبعة مطبعة الفجالة بالقاهرة، نشرتها مطبعة النهضة الحديثة.
5. طبعة دار الأندلس، ودار الفكر ببيروت في سبع مجلدات 1385هـ، وقد أعادت دار الفكر طباعته مرة ثانية سنة 1389هـ.
6. قام بتحقيقه كلٍ من عبد العزيز غنيم، محمد أحمد عاشور، ومحمد إبراهيم البناء، نشرته دار الشعب في تمانية مجلدات 1390هـ.
7. ثم تتالت المطابع ودور النشر على نشر هذا الكتاب ومن ذلك:
8. دار العلم ببيروت بتحقيق خلي الميس في أربع مجلدات.
9. دار الكتب العلمية ببيروت بتحقيق حسن زهران في اربع مجلدات.
10. دار الحديث بمصر.

10. دار الدعوة بتركيا.

11. مكتبة المنار في الأردن.

12.مكتبة الريان بمصر.

13.دار طيبة بتحقيق سامي سلامة.

---

(1) يُنظر: سليمان اللاحم، منهج ابن كثير في التفسير، (ص 65).

المطلب الثاني: أهمية كتاب التفسير ومكانته

المقصد الأول: المكانة العلمية لتفسير ابن كثير:

أثنى العلماء كثيرا على تفسير ابن كثير، فهو من أصح التفاسير وأهمها، ويأتي في المرتبة الثانية بين كتب التفسير كما ذكرنا إن لم تكن الأولى، وهذه بعض من أقوال العلماء حول هذا التفسير:

قال الذهبي: وبالجملة فإن هذا التفسير من خير كتب التفسير بالمأثور، وقد شهد له بعض العلماء فقال السيوطى فى ذيل "تذكرة الحفَّاظ" والزرقانى فى "شرح المواهب": إنه لم يُؤَلَّف على نمطه مثله[1].

وقال السيوطي: "وله التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله"[2].

وقال الزرقاني: "وتفسيره هذا من أصح التفاسير بالمأثور إن لم يكن أصحها جميعا نقل فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكبار الصحابة والتابعين"[3].

وقال الشوكاني: "وله تصانيف، منها التفسير المشهور وهو في مجلدات، وقد جمع فيه فأوعى، ونقل المذاهب والأخبار والآثار، وتكلم بأحسن كلام وأنفسه، وهو من أحسن التفاسير إن لم يكن أحسنها"[4].

وقال الشيخ أحمد شاكر: "وبعد فإن تفسير الحافظ ابن كثير أحسن التفاسير التي رأينا ، وأجودها وأدقها بعد تفسير إمام المفسرين أبي جعفر الطبري، ولسنا نوازن بينهما وبين أي تفسير آخر بين أيدينا، فما رأينا مثلهما ولا ما يقاربهما[5].

---

(1) الذهبي، التفسير والمفسرون (ج176/1).

(2) السيوطي، طبقات الحفاظ (ص 534).

(3) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن (ج30/2).

(4) ابن كثير، التفسير (ج19/1).

(5) مقدمة عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير ص: 9.

المقصد الثاني: خصائص تفسير ابن كثير:

اختص تفسير ابن كثير بميزاتٍ عديدة وضعته في مكانة رفيعة بين كتب التفسير ومن تلك الخصائص:

1. الشخصية المستقلة لابن كثير فلم يكن من المقلدين[1].
2. امتاز ابن كثير أيضاً في هذا التفسير بعدم تعصبه لأيٍ من المذاهب وتوسطه وعرضه للآراء المختلفة[2].
3. المصداقية في عزو الأقوال لأصحابها[3].
4. نقده ومناقشته لأقوال المفسرين من قبله فهو ليس مجرد ناقل لها[4].

---

(1) فهو ليس مجرد ناقل بل يناقش ويرد الأقوال وأمثلة ذلك كثير منها عند تفسيره لقوله تعالى: "وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس"[البقرة: 34]، قال ابن كثير بعد عرضه لآراء المفسرين قبله: "وفي هذا التنظير نظر، والأظهر أن القول الأول أولى، والسجدة لآدم إكراما وإعظاما واحتراما وسلاما، وهي طاعة لله، عز وجل؛ لأنها امتثال لأمره تعالى، وقد قواه الرازي في تفسيره وضعف ما عداه من القولين الآخرين وهما كونه جعل قبلة إذ لا يظهر فيه شرف، والآخر: أن المراد بالسجود الخضوع لا الانحناء ووضع الجبهة على الأرض وهو ضعيف كما قال، قلت: وقد ثبت في الصحيح: "لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة خردل من كبر"، ابن كثير، التفسير (ج232/1).

(2) ومثال ذلك: ذكره للخلاف بين الأئمة الأربعة وأتباعهم في مقدار النصاب الذي تقطع به يد السارق، وبهذا يتبين عدم تعصبه وعرضه للآراء المختلفة، يُنظر: ابن كثير، التفسير (ج108/3).

(3) ومثال هذا كثير، من ذلك قوله عند تفسيره لقوله تعال : "ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام" [البقرة: 149]، قال: "وقد اختلفوا في حكمة هذا التكرار ثلاث مرات، فقيل: تأكيد لأنه أول ناسخ وقع، في الإسلام على ما نص عليه ابن عباس وغيره، وقيل: بل هو منزل على أحوال، فالأمر الأول لمن هو مشاهد الكعبة، والثاني لمن هو في مكة غائبا عنها، والثالث لمن هو في بقية البلدان، هكذا وجهه فخر الدين الرازي. وقال القرطبي: الأول لمن هو بمكة، والثاني لمن هو في بقية الأمصار، والثالث لمن خرج، في الأسفار، ورجح هذا الجواب القرطبي"، ابن كثير، التفسير (ج463/1).

(4) ومثال ذلك قوله: "قال ابن جرير: وقال بعضهم: إنما معنى قوله: "ختم الله على قلوبهم"، إخبار من الله عن تكبرهم، وإعراضهم عن الاستماع لما دعوا إليه من الحق، كما يقال: إن فلانا لأصم عن هذا الكلام، إذا امتنع من سماعه، ورفع نفسه عن تفهمه تكبرا، قال: وهذا لا يصح؛ لأن الله قد أخبر أنه هو الذي ختم على قلوبهم وأسماعهم، قلت: وقد أطنب الزمخشري في تقرير ما رده ابن جرير هاهنا وتأول الآية من خمسة أوجه وكلها ضعيفة جدا، وما جرأه على ذلك إلا اعتزاله؛ لأن الختم على قلوبهم ومنعها من وصول الحق إليها قبيح عنده –تعالى الله عنه في اعتقاده–ولو فهم قوله تعالى: "فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم"، وقوله "ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون"، وما أشبه ذلك من الآيات الدالة على أنه تعالى إنما ختم على قلوبهم وحال بينهم وبين الهدى جزاء وفاقا على تماديهم في الباطل وتركهم الحق، وهذا عدل منه تعالى حسن وليس بقبيح، فلو أحاط علما بهذا لما قال ما قال، والله أعلم"، ابن كثير، التفسير (ج174/1).

5. تقريره عقيدة السلف والذب والدفاع عنها خاصة في تفسيره لآيات العقيدة والصفات [1].
6. اعتماده على النصوص في التفسير وسيأتي الكلام على ذلك.
7. عدم استطراده كثيرا واقتصاره على ما يفيد في تفسير الآية[2].
8. حرصه على إيراد الأحاديث الصحيحة، خاصة فما يتعلق بالأحكام[3].

المقصد الثالث: انتقادات وملاحظات على تفسير ابن كثير، ومناقشتها[4]:

1. أنه حفل بكثير من الإسرائيليات التي لا تستند إلى نقل ولا عقل وهي أشبه بالخبالات، قد نقبل هذا الإنتقاد، لكن يبقى ابن كثير أكثر المفسرين تشدداً تجاه الإسرائيليات، وإن كان وقع فيها قليلاً.
2. توسعه في ذكر المسائل الفقهية والاختلاف فيها مع ذكر ذلك بالأسانيد المطولة التي تشتت ذهن القارئ، اعتمد ابن كثير في تفسيره على ذكر الأحاديث بأسانيدها، لا يقتصر هذا على الأحكام الفقهية، بل اعتمد ذلك في أغلب تفسيره، لكن إطالته في ذكر الأسانيد ليست على إطلاقها، وإن كانت في بعض المواضع.
3. نقوله عن المفسرين كانت غالبا بالمعنى فهو لا يثبت العبارة كما هي وإنما يتصرف فيها، وهذه الملاحظة أيضاً ليست على إطلاقها، فهو وإن كانت غالب نقولاته بالمعنى؛ إلا أنه ينقل بالنص في بعض المواضع، وله هدف من وراء ذلك.
4. أنه لا يذكر أحيانا أسباب النزول، اهتم ابن كثير كثيراً بذكر أسباب النزول مقارنة بغيره من التفاسير، إلا أنه في بعض المواضع يذكر سبب النزول كتفسير للآية، وفي بعض الموضع يهمل ذكر سبب النزول؛ لكونه ضعيفاً عنده.
5. خلا في كثير من المواضع من تخريج الأحاديث، بالرغم من ابن كثير اهتم بذكر الأسانيد، وقد سبقت الإشارة إلى أنه يطيل أحياناً في ذكر الأسانيد، إلا أنه قد فاته

---

(1) يُنظر: ابن كثير، التفسير (ج122/1).

(2) ويدل على هذا قوله: "ولم نطول كتابنا هذا بسرد ذلك إلا أن يدور فهم المعنى عليه، أو يرجع الحكم في ذلك إليه"، ابن كثير: التفسير (ج343/1).

(3) ومن ذلك رده لقصة الغرانيق، لأنها جاءت من طرق مرسلة، قال ابن كثير: "قد ذكر كثير من المفسرين هاهنا قصة الغرانيق، وما كان من رجوع كثير من المهاجرة إلى أرض الحبشة، ظنا منهم أن مشركي قريش قد أسلموا. ولكنها من طرق كلها مرسلة، ولم أرها مسندة من وجه صحيح، والله أعلم"، ابن كثير: التفسير (ج441/5).

(4) ينظر: سليمان اللاحم، منهج ابن كثير، (ص424).

بعض الشيء من ذلك، لكن هذا قليل بالنسبة إلى ما خرجه، وغالباً ما تكون الأحاديث معروفة.

لكن أهم ما يؤخذ على ابن كثير في تفسيره:

6. ذكره للأحاديث الضعيفة، وذكر بعض الأحاديث بدون سند، فهو قد ناقش أكثرها إلا أنه فاته بعضها.
7. ذكره للإسرائيليات، فهو وإن كان موقفه متشدداً بالنسبة لغيره من المفسرين، إلا أنه وقع في ذكرها في بعض الأحيان.

المطلب الثالث: منهجية تفسير ابن كثير العامة

تبرز منهجية الإمام ابن كثير العامة في تفسيره من خلال النقاط الآتية:

1. اعتماده على أفضل طريقة في تفسير القرآن، وهي تفسير القرآن بالقرآن[1]، ثم بالسنة [2]، ثم بأقوال الصحابة، ثم أقوال التابعين وتابعيهم[3].
2. اهتم باللغة العربية، وعدها من مصادر التفسير[4].
3. استشهاده بالشعر في التفسير[5].
4. تمسكه بعقيدة السلف عند تفسيره لآيات العقيدة والصفات خاصةً[6].
5. يبدأ بذكر المعنى العام للآية بطريقة سلسة بعيدة عن التعقيد، ثم يفصل .

---

(1) ومثال ذلك تفسيره لقوله تعال: "يأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم" [المائدة: 1]، قال: "والظاهر والله أعلم أن المراد بذلك قوله: "حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع"، فإن هذه وإن كانت من الأنعام إلا أنها تحرم بهذه العوارض؛ ولهذا قال: "إلا ما ذكيتم وما ذبح على النصب"، يعني: منها. فإنه حرام لا يمكن استدراكه، وتلاحقه؛ ولهذا قال تعالى: "أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم"، أي: إلا ما سيتلى عليكم من تحريم بعضها في بعض الأحوال"، ابن كثير، التفسير (ج8/2).

(2) مثال ذلك تفسره لقوله تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة" [الأنفال: 60]، بقوله صلى الله عليه وسلم: "ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي"، المصدر السابق (ج80/4).

(3) ومن ذلك تفسيره للفظة الأوابين في قوله تعالى: "ربكم أعلم بما في نفوسكم إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين غفورا" [الإسراء: 25]، فأورد في تفسيرها عدد من أقوال الصحابة والتابعين:

"قال قتادة: للمطيعين أهل الصلاة، وعن ابن عباس: المسبحين. وفي رواية عنه: المطيعين المحسنين، وقال بعضهم: هم الذين يصلون بين العشاءين. وقال بعضهم: هم الذين يصلون الضحى، وقال شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب في قوله:" فإنه كان للأوابين غفورا"، قال: الذي يصيب الذنب ثم يتوب، ويصيب الذنب ثم يتوب ...، وكذا قال عطاء بن يسار..."، يُنظر: المصدر السابق (ج67/5).

(4) مثال ذلك: تفسير كلمة ويل في قوله تعالى: "فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم" [البقرة: 79]، قال : "وقال الخليل بن أحمد: الويل: شدة الشر، وقال سيبويه: ويل: لمن وقع في الهلكة، وويح لمن أشرف عليها، وقال الأصمعي: الويل: تفجع والويل ترحم، وقال غيره: الويل الحزن، وقال الخليل: وفي معنى ويل: ويح وويش وويه وويك وويب، ومنهم من فرق بينها، وقال بعض النحاة: إنما جاز الابتداء بها وهي نكرة؛ لأن فيها معنى الدعاء، ومنهم من جوز نصبها، بمعنى: ألزمهم ويلا. قلت: لكن لم يقرأ بذلك أحد"، المصدر السابق (ج312/1).

(5) ومن ذلك تفسيره لكلمة يسومونكم: "ومعنى يسومونكم، أي: يولونكم، قاله أبو عبيدة، كما يقال سامه خطة خسف إذا أولاه إياها، قال عمرو بن كلثوم:

إذا ما الملك سام الناس خسفا ... أبينا أن نقر الخسف فينا، المصدر السابق (ج258/1).

(6) ومثال ذلك كلامه على مسألة رؤية الله عز وجل، عند تفسيره لقوله تعالى: "لا تدركه الأبصار" [الأنعام: 103]، قال: " فقد تواترت الأخبار عن أبي سعيد، وأبي هريرة، وأنس، وجرير، وصهيب، وبلال، وغير واحد من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة في العرصات، وفي روضات الجنات، جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه آمين. أن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة في العرصات، وفي روضات الجنات، جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه آمين، المصدر السابق (ج309/3).

6. يذكر الأحاديث بأسانيدها، ويبين رواتها ومن أخرجها [1]، وينقد الأحاديث ويذكر عللها[2].
7. يذكر أسباب النزول، ويرجح الصواب منها[3]، ويهتم بذكر القراءات ورجح الصحيح منها[4]، ويجمع بينها[5].
8. يناقش أقوال المفسرين ويبين الضعيف منها من الصحيح [6].

---

(1) ومثال ذلك كثير، يُنظر: ابن كثير، التفسير (ج528/1)، (ج507/1)، (ج578/1)، (ج607/1).

(2) ومثال ذلك قوله: "وقال ابن مردويه بإسناده عن جويبر، عن الضحاك عن ابن عباس قال: إن الله ناجى موسى بمائة ألف كلمة وأربعين ألف كلمة، في ثلاثة أيام، وصايا كلها، فلما سمع موسى كلام الآدميين مقتهم مما وقع في مسامعه من كلام الرب، عز وجل، وهذا أيضا إسناد ضعيف، فإن جويبرا ضعيف، والضحاك لم يدرك ابن عباس، رضي الله عنه"، المصدر السابق (ج474/2).

(3) ومن ذلك تفسيره لقوله تعالى: "ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا..." [البقرة: 204]، قال ابن كثير: " قال السدي: نزلت في الأخنس بن شريق الثقفي، جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأظهر الإسلام وفي باطنه خلاف ذلك. وعن ابن عباس: أنها نزلت في نفر من المنافقين تكلموا في خبيب وأصحابه الذين قتلوا بالرجيع وعبر ابوهم، فأنزل الله في ذم المنافقين ومدح خبيب وأصحابه: "ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله"، وقيل: بل ذلك عام في المنافقين كلهم وفي المؤمنين كلهم. وهذا قول قتادة، ومجاهد، والربيع ابن أنس، وغير واحد، وهو الصحيح، المصدر السابق (ج562/1).

(4) ومن ذلك: "وقالت هيت لك" [يوسف: 23]، قال: "وقرأ ذلك آخرون: "هِئِت لك" بكسر الهاء والهمزة، وضم التاء، بمعنى: تهيأت لك، من قول القائل: هئت للأمر أهي هيئة وممن روي عنه هذه القراءة ابن عباس، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو وائل، وعكرمة، وقتادة، وكلهم يفسرها بمعنى: تهيأت لك، قال ابن جرير: وكان أبو عمرو والكسائي ينكران هذه القراءة، وقرأ عبد الله بن إسحاق "هيَتِ"، بفتح الهاء وكسر التاء: وهي غريبة، وقرأ آخرون، منهم عامة أهل المدينة "هَيتُ" بفتح الهاء، وضم التاء، المصدر السابق (ج380/4).

(5) فعند قوله تعالى: "وما يخدعون إلا أنفسهم" [البقرة: 9]، صحح كل من القراءتين (يخدعون، ،يخادعون)، فقال: "ومن القراء من قرأ: "وما يخادعون إلا أنفسهم"، وكلا القراءتين ترجع إلى معنى واحد"، المصدر السابق (ج177/1)

(6) ومن ذلك : "وقال ابن جرير: "الحمد لله"، ثناء أثنى به على نفسه وفي ضمنه أمر عباده أن يثنوا عليه فكأنه قال: قولوا: "الحمد لله، قال: وقد قيل: إن قول القائل: الحمد لله، "ثناء عليه بأسمائه وصفاته الحسنى، وقوله: الشكر لله ثناء عليه بنعمه وأياديه، ثم شرع في رد ذلك بما حاصله أن جميع أهل المعرفة بلسان العرب يوقعون كلا من الحمد والشكر مكان الآخر، وقد نقل السلمي هذا المذهب أنهما سواء عن جعفر الصادق وابن عطاء من الصوفية. وقال ابن عباس: الحمد لله كلمة كل شاكر، وقد استدل القرطبي لابن جرير بصحة قول القائل: الحمد لله شكرا، وهذا الذي ادعاه ابن جرير فيه نظر؛ لأنه اشتهر عند كثير من العلماء من المتأخرين أن الحمد هو الثناء بالقول على المحمود بصفاته اللازمة والمتعدية، والشكر لا يكون إلا على المتعدية، ويكون بالجنان واللسان والأركان، المصدر السابق (ج128/1).

9. يذكر الأحكام الفقهية المستنبطة من الآيات [1]، ويشير إلى اختلاف الأئمة مع ذكر أدلتهم ويرجح بينها[2].
10. موقفه المعتدل من الإسرائيليات والتنبيه على عدم الأخذ بها، إلا أنه وقع فيها أحياناً[3].
11. لا يستطرد كثيرا فيما لا فائدة من ورائه [4].
12. بيان عدم التعارض بين النصوص والتوفيق بين ما ظاهره التعارض[5].

---

(1) ومثال ذلك عند تفسيره لقول تعالى : "فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير" [البقرة: 234]، يستفاد من هذا وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها مدة عدتها، ابن كثير، التفسير (ج637/1)

(2) ومن ذلك ترجيحه لقول الجمهور بعد ذكره لأقوال المفسرين عند تفسيره لقوله تعالى: "وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي"[البقرة: 196]، قال: "والدليل على صحة قول الجمهور فيما ذهبوا إليه من إجزاء ذبح الشاة في الإحصار: أن الله أوجب ذبح ما استيسر من الهدي، أي: مهما تيسر مما يسمى هديا، والهدي من بهيمة الأنعام، وهي الإبل والبقر والغنم، كما قاله الحبر البحر ترجمان القرآن وابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة أم المؤمنين، رضي الله عنها، قالت: أهدى النبي صلى الله عليه وسلم مرة غنما..."، المصدر السابق (ج534/1).

(3) فعند تفسيره لقوله تعال: " قالوا يا موسى إنا لن ندخلها أبدا ما داموا فيها فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون"[المائدة: 24]، وقد ذكر كثير من المفسرين هاهنا أخبارا من وضع بني إسرائيل، في عظمة خلق هؤلاء الجبارين، وأنه كان فيهم عوج بن عنق، بنت آدم، عليه السلام، وأنه كان طوله ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ذراعا وثلث ذراع، تحرير الحساب! وهذا شيء يستحى من ذكره، ثم هو مخالف لما ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله تعالى خلق آدم وطوله ستون ذراعا، ثم لم يزل الخلق ينقص حتى الآن"، المصدر السابق (ج76/3).

(4) ومن ذلك قوله :"وفي جبريل وميكائيل لغات وقراءات، تذكر في كتب اللغة والقراءات، ولم نطول كتابنا هذا بسرد ذلك إلا أن يدور فهم المعنى عليه، أو يرجع الحكم في ذلك إليه، وبالله الثقة، وهو المستعان"، المصدر السابق (ج343/1).

(5) ومثال ذلك توفيقه بين قوله تعالى: "لا إكراه في الدين" [البقرة: 256]، وبين الحديث الشريف: "أسلم وإن كنت كارهاً"، فقال: "فأما الحديث الذي رواه الإمام أحمد: حدثنا يحيى عن حميد عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل: "أسلم" قال: إني أجدني كارها. قال: "وإن كنت كارها" ، فإنه ثلاثي صحيح، ولكن ليس من هذا القبيل فإنه لم يكرهه النبي صلى الله عليه وسلم على الإسلام؛ بل دعاه إليه فأخبر أن نفسه ليست قابلة له بل هي كارهة فقال له: "أسلم وإن كنت كارها فإن الله سيرزقك حسن النية والإخلاص"، المصدر السابق (ج683/1).

المبحث الثالث

معنى التعقبات

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التعقبات لغة واصطلاحاً، والعلاقة بينهما.

المطلب الثاني: أهمية التعقبات ونشأتها.

المطلب الثالث: صيغ التعقبات الصريحة وغير الصريحة.

المطلب الرابع: الألفاظ ذات العلاقة بمصطلح التعقبات.

المطلب الخامس: منهج ابن كثير العام في التعقبات.

المطلب الأول: تعريف التعقبات لغة واصطلاحاً، والعلاقة بينهما

أولاً: تعريف التعقبات في اللغة:

قال ابن فارس[1]: العين والقاف والباء أصلانِ صحيحان: أحدُهما يدلُّ على تأخير شيء، وإتيانِه بعد غيره، والأصل الآخَر: يدلُّ على ارتفاعٍ وشدّة وصُعوبة.

قال الفارابي[2]: عاقبة كل شئ: آخره، وقولهم: ليست لفلانٍ عاقبةٌ، أي ولد، وفي الحديث: " السيِّد والعاقب "، فالعاقب: مَن يخلف السيدَ بعده، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "أنا العاقب"، يعني آخر الأنبياء، وكلُّ من خَلَفَ بعد شيء فهو عاقبه.

قال الزبيدي[3]: وتعقب الخبر: تتبعه، ويقال تعقبت الأمر إذا تدبرته، والتعقب: التدبر والنظر ثانية.

قال الفراهيدي[4]: العَقِب: مؤخر القدم، تؤنثه العرب، وتميم تخففه. وتجمع على أعقاب، وثلاث أعقبة، وعقب الرجل: ولده وولد ولده الباقون من بعده وقولهم: لا عقب له: أي لم يبق له ولد ذكر... والتعقيب: انصرافك راجعا من أمر أردته أو وجه، والمُعَقِّبِ: الذي يتتبع عقب إنسان في طلب حق أو نحوه.

قال أبو حيان[5]: والمعقب الذي يكر على الشيء فيبطله، وحقيقته الذي يعقبه أي: بالرد والإبطال، ومنه قيل لصاحب الحق: معقب، لأنه يقفي غريمه بالاقتضاء والطلب.

فمعاني التعقب تتلخص في: تأخير الشيء، والارتفاع والشدة، وآخر الشيء، والتتبع، والتدبر والنظر ثانية، وإبطال الكلام.

---

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج77/4).

(2) الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج184/1).

(3) الزَّبيدي، تاج العروس (ج410/3).

(4) الفراهيدي، العين (ج178/1).

(5) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير (ج401/6).

ثانياً: المعنى الاصطلاحي:

نظر العالم ابتداءً في كلام غيره أو كلامه المتقدم تخطئةً واستدراكاً[1].

شرح التعريف، وبيان محترزاته: ويقصد بالتعريف أن يكون العالم هو أول من أشار إلى التعقب، فيخرج ما نقله عن غيره، وترجيحه عند اختلاف العلماء، والعالم يستدرك ويتعقب غيره إن جانب الصواب، وقد يستدرك على نفسه، فيرى أن اجتهاده في مسألة في غير محله فينبه على ذلك، ومعنى المتقدم أن ينظر العالم في قول آخر سواء كان معاصراً له، أو متقدماً عنه، بشرط أن يكون القول المتعقب عليه متقدم، والمقصود بقوله تخطئة أن التوضيح والبيان للقول السابق لا يطلق عليه تعقباً، بل التعقب يعني تخطئة القول السابق، ومعنى قوله استدراكاً: أن يشترط أحد العلماء شرطاً في كتابه، ويغفل عن بعض ما اشترطه، فيأتي من بعده ينبه عما غفل عنه ويلزمه به، كما فعل الدارقطني في كتابع التتبع على الشيخين[2].

وللتعقبات تعريف آخر أكثر دقة وهو: نظر العالم ابتداءً في كلام غيره من أهل العلم، استدراكاً، أو تخطئةً، أو ما جرى مجرى هذين الأمرين[3].

فلا يعد نظر العالم في كلامه تعقباً، بل هو تراجعاً، فالإنسان مجبول على تعقب عثرات غيره، وقوله مجرى هذين الأمرين يقصد أن هناك ألفاظاً أخرى تحمل معنى التعقب سيتم التنبيه عليها[4].

وعرف صاحب كتاب تعقبات المفسرين تعقبات المحدثين بعدة تعريفات، هي[5]:

1. استدراك إمام على إمام أحاديث لم يخرجها، وهي موافقة لشرطه، أو العكس.
2. استدراك محدث على آخر في الإسناد، مثل استدراكه عليه في روايته عن راوٍ لا ينبغي الرواية عنه، أو الرواية عمن عنعن ولم يصرح.
3. الاستدراك على رفع موقوف، أو وقف مرفوع.

ويظهر من التعريفات السابقة العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي للتعقبات، فالمعنى يدور حول: التتبع، والتدبر، وإعادة النظر في كلام الغير، وإبطاله، أو تخطئته. وأكثر استعماله بمعنى الاستدراك، والله أعلم.

---

(1) نصار، تعقبات ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب (ص 22).

(2) المرجع السابق، ص22.

(3) العزري، تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على ابن حجر في كتابه فتح الباري (ص 11).

(4) المصدر السابق، ص 11.

(5) السيد، تعقبات ابن كثير على المفسرين، (ص 98).

المطلب الثاني: أهمية التعقبات ونشأتها

نشأت الاستدراكات والتعقبات في الحديث مع نشأة الرواية، فقد استدركت عائشة رضي الله عنها على الصحابة عدداً من الأحاديث، جمعها الزركشي في كتاب سماه: "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، قال في مقدمته: "فهذا كتاب أجمع فيه ما تفردت به الصديقة رضي الله عنها، أو خالفت فيه سواها، برأي منها، أو كان عندها فيه سنة بينة، أو زيادة علم متقنة، أو أنكرت فيه على علماء زمانها، أو رجع فيه إليها أجلة من أعيان أوانها، أو حررته من فتوى، أو اجتهدت فيه من رأي رأته أقوى"[1].

ومع تقدم العلم وظهور المؤلفات ظهر علم التعقبات بمعناه الأوسع، فقد استدرك اللاحقون على السابقين؛ بقصد الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، أو التنبيه على خطأ، أو وهم وقع فيه المؤلف.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التعقب مصطلحٌ قديم، ذُكر في مصنفات العلماء، بمعانيه وألفاظه المتعددة، كما أطلقه البعض كمسمى لكتبهم، فقد ألف السيوطي كتاب سماه: "تعقبات على موضوعات ابن الجوزي"، كما ظهرت كتب المستدركات، وألف الدارقطني كتاباً سماه: "الإلزامات"، وآخر سماه: "التتبع"، كل هذه المسميات تحمل معنى التعقب.

فعلم التعقبات علمٌ مهم، انتشر وصار منهجاً سلكه المؤلفون، فكلما اشْتُهِر كتاب في فن من الفنون، والتفت إليه الناس، كلما كثرت عليه التعقبات والاستدراكات. ومن أظهر الأمثلة على ذلك كتاب: "معرفة أنواع علوم الحديث" المعروف بمقدمة ابن الصلاح، حيث ألفت حوله النكت والتعقبات والاستدراكات. ولا يكاد يخلو كتاب من خطأ، أو نقص؛ مما يستدعي التنبيه على هذا الخطأ، أو تكملة النقص، ومن هنا تظهر أهمية التعقبات.

---

(1) الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، ص27.

المطلب الثالث: صيغ التعقبات الصريحة وغير الصريحة

أولاً: الصيغ الصريحة:

1. التصريح برد القول المتعقب عليه، وتخطئته، ومن أمثلة ذلك:

أ. تعقب ابن كثير للبزار في حديث إرسال رجل من بني إسرائيل لما عليه من الدَّيْن لصاحبه في خشبة في البحر عند حلول أجل الدَّيْن[1]، حيث قال: لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، فقال معقباً على كلامه: "وهو خطأ"[2].

ب. تعقبه لمن رفع حديث عائشة قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن كان أبواك لمن الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح: أبو بكر والزبير، رضي الله عنهما"، قال: "ورفع هذا الحديث خطأ محض من جهة إسناده"[3].

2. التصريح بغرابة القول المتعقب عليه ومن أمثلته:

أ. عند تعقبه لمن رفع حديث عبد الله بن بريدة، بأن الصمد: الذي لا جوف له، قال: "وهذا غريب جداً، والصحيح أنه موقوف على عبد الله بن بريدة" [4].

ب. عند تعقبه لمن رفع حديث الجن على ثلاثة أصناف، قال: "رفعه غريب جداً"[5].

3. التصريح بأن القول المتعقب عليه منكر، أو منكر جداً، ومن ذلك:

أ. عند تعقبه لحديث رواه قُرَّة بن دَعْمُوص النُّمَيْرِيُّ [6]، رفعه، قال: "غريب جداً، ورفعه منكر، وفي إسناده من لا يعرف، والله أعلم" [7].

ب. عند تعقبه لحديث رواه ابن أبي حاتم من طريق أبي هريرة مرفوعاً، قال: "رفعه منكر جداً" [8].

---

(1) [البزار: المسند، 238/15: رقم الحديث8682].

(2) ابن كثير، التفسير (ج61/2).

(3) المصدر السابق (ج167/2).

(4) المصدر نفسه (ج528/8).

(5) المصدر نفسه (ج499/6).

(6) من بني نمير بن عامر بن صعصعة، بصري، استغفر له رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان قدم إليه مع قيس بن عاصم، والحارث بن شريح، روى عنه مولاه، وروى عنه أيضا عائذ بن ربيعة بن قيس، ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (ج1281/3).

(7) ابن كثير، التفسير (ج497/8).

(8) المصدر السابق (ج323/5).

ت. تعقبه لحديث رواه ابن أبي حاتم، من طريق علي مرفوعاً، قال: "وهذا حديث غريب، ورفعه منكر، والأشبه أنه موقوف على علي رضي الله عنه، كما رواه عنه أبو عبد الرحمن السلمي رحمه الله"[1].

4. التصريح بأن القول المتعقب عليه لا يصح:

أ. تعقبه لحديث رواه ابن جرير، من طريق أبي هريرة رفعه، قال: "ومن شر غاسق إذا وقب"، قال: "النجم: الغاسق"، قال ابن كثير: " قلت: وهذا الحديث لا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم"[2].

ب. تعقبه لحديث رواه الدارقطني مرفوعاً، قال ابن كثير : "ولكن لا يصح رفعه"[3].

5. التصريح بأن القول المتعقب عليه ضعيف، مستبعد:

أ- ومن قال: إنها ليلة النصف من شعبان –كما روي عن عكرمة–فقد أبعد النجعة فإن نص القرآن أنها في رمضان. والحديث الذي رواه عبد الله بن صالح، عن الليث، عن عقيل عن الزهري: أخبرني عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "تقطع الآجال من شعبان إلى شعبان، حتى إن الرجل لينكح ويولد له، وقد أخرج اسمه في الموتى"، فهو حديث مرسل، ومثله لا يعارض به النصوص[4].

6. التعجب من القول المتعقب عليه، ومن ذلك

أ- وقد روى ابن جرير في هذا المكان حديثا أسنده عن حذيفة مرفوعا مطولا وهو حديث موضوع لا محالة، لا يستريب في ذلك من عنده أدنى معرفة بالحديث! والعجب كل العجب كيف راج عليه مع إمامته وجلالة قدره[5].

ب–قوله في سياق حديثه عن حديث ذي القرنين: والعجب أن أبا زرعة الرازي، مع جلالة قدره، ساقه بتمامه في كتابه دلائل النبوة، وذلك غريب منه، وفيه من النكارة أنه من الروم [6].

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج54/6).
(2) المصدر السابق (ج536/8).
(3) المصدر نفسه (ج561/1).
(4) المصدر نفسه (ج246/7).
(5) المصدر نفسه (ج47/5).
(6) المصدر نفسه (ج189/5).

ثانياً: التعقبات غير الصريحة:

1. أن يذكر قول المتعقب عليه ثم يقول: "فيه نظر"، ويعلل هذا التعقب أحياناً، ومن ذلك:

أ. تعقبه للترمذي عند قوله في يوسف بن مازن: مجهول، قال ابن كثير: "وقول الترمذي: إن يوسف هذا مجهول، فيه نظر؛ فإنه قد روى عنه جماعة، منهم: حماد بن سلمة، وخالد الحذاء، ويونس بن عبيد، وقال فيه يحيى بن معين: هو مشهور، وفي رواية عن ابن معين: هو ثقة" (1).

ب. تعقبه لحديث رواه ابن أبي حاتم، عن عبد الله بن عمر رفعه، قال ابن كثير: "هذا حديث غريب جداً، ورفعه فيه نظر"(2).

2. ترجيح الموقوف على المرفوع، مستخدماً عبارة: "أشبه"، ويفهم منه تخطئة رواية من تعقب عليه، ومن ذلك:

أ. قوله عن حديث رواه أبو داود الطيالسي والترمذي وغيرهم من طريق عمران بن حصين مرفوعاً: "هي الصلاة، بعضها شفع، وبعضها وتر"، قال ابن كثير: "وعندي أن وقفه على عمران بن حصين أشبه، والله أعلم" (3).

ب. تعقبه لحديث رواه ابن ماجه من طريق ابن مسعود مرفوعاً: "عليكم بالشفاءين: العسل والقرآن"، قال ابن كثير: وقد رواه ابن جرير، عن سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن سفيان –هو الثوري–به موقوفاً، [وهو](4) أشبه"(5).

3. أن يسرد طرقاً للحديث في تفسير آية، ثم يحكم برد هذه الأحاديث، وعدم صحة الإستدلال بها على تفسير الآية ومن ذلك، قال ابن كثير: "قد ذكر كثير من المفسرين هاهنا قصة الغرانيق، وما كان من رجوع كثير من المهاجرة إلى أرض الحبشة، ظنا منهم أن مشركي قريش قد أسلموا. ولكنها من طرق كلها مرسلة، ولم أرها مسندة من وجه صحيح، والله أعلم"(6).

4. أن يجرح راوٍ في سند الحديث ومن ذلك: قال ابن كثير: " قال الحافظ أبو بكر البزار: حدثنا زياد بن أيوب، حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي، حدثنا تمام ابن نجيح، عن الحسن–يعني

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج442/8).

(2) المصدر السابق (ج274/5).

(3) المصدر نفسه (ج393/8).

(4) في المطبوع من تفسير ابن كثير: "ولهو"، ولا لزوم للام التوكيد في هذا الموضع.

(5) المصدر السابق (ج584/4).

(6) المصدر نفسه (ج441/5).

البصري–عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من حافظين يرفعان إلى الله، عز وجل، ما حفظا في يوم، فيرى في أول الصحيفة وفي آخرها استغفار إلا قال الله تعالى: قد غفرت لعبدي ما بين طرفي الصحيفة". ثم قال تفرد به تمام بن نجيح، وهو صالح الحديث، قال ابن كثير: قلت: "وثقه ابن معين وضعفه البخاري، وأبو زرعة، وابن أبي حاتم والنسائي، وابن عدي، ورماه ابن حبان بالوضع، وقال الإمام أحمد: لا أعرف حقيقة أمره"[1].

5. أن يذكر القول المتعقب عليه، ثم يذكر ما يرى أنه أصوب ومن ذلك: قال ابن كثير: "وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ شَاذَانَ التَّمَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَابِقٍ بِهِ. وَرَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سَابِقٍ، بِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ سَمَّاهُ الْحَارِثَ بْنَ سِرَارٍ، وَالصَّوَابُ: الْحَارِثُ بْنُ ضِرَارٍ، كَمَا تَقَدَّمَ"[2].

(1) ابن كثير، التفسير (ج344/8).

(2) المصدر السابق (ج371/7).

المطلب الرابع: الألفاظ ذات العلاقة بمصطلح التعقبات

- **الاستدراك:** ومعنى الاستدراك: هو أن يتتبع إمام من الأئمة إماما آخر في أحاديث فاتته ولم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه، أخرج عن رواتها في كتابه أو عن مثلهم فيحصي المستدرِك هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى: "المستدرَك" غالبا أو ما في هذا المعنى [1]. ويستخدمون الاستدراك بمعنى التعقب، ومنه قول مُغُلْطاي: "واستدرك ذلك عليه الحافظ ضياء الدين في كتاب العلل، بأنّ ابن خزيمة شيخَه إنّما قال: هذا من باب الجواز، لا النقل"[2]. وقال ابن حجر: " فاسْتُدْرِكَ وَتُعُقِّبَ بأنه يستلزم أن يكون نسخاً، والنسخ لا يدخل الخبر، وأجيب: بأن الحكم بالخبر يجوز نسخه"[3].
- **النكت:** والنكتة هي: هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإمعان، من: نكت رمحه بأرض، إذا أثر فيها وسميت المسألة الدقيقة: نكتة؛ لتأثير الخواطر في استنباطها[4].

ومن ذلك كتاب ابن حجر النكت على كتاب ابن الصلاح، وفيه تعقب على ابن الصلاح ورد وانتقاد لما جاء في كتابه.

- **الانتقاد:** وهو من الصيغ التي يستخدمها النقاد بمعنى التعقب. قال السخاوي: "وكذا انتقد بعضهم على ابن الصلاح، كما قرأته بخط الشارح: تفضيل كتب السنن على مسند أحمد"[5]. وقال القسطلاني: "انتقد الدارقطني هذا بأن أبا أيوب لم يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم"[6].
- **الاعتراض:** وقد أكثر العلماء من هذا اللفظ ويريدون به التخطئة أو التعقب. قال الزركشي: "قال القعنبي كذا اعترض عليه في التمثيل بعفان والقعنبي فإن كليهما من شيوخ البخاري الذين سمع منهم"[7]. وقال ابن حجر: " اعترض عليه بأنه لو قال: المسند المتصل لاستغنى عن تكرار لفظ الإسناد"[8].

---

(1) أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص 239).

(2) مغلطاي، شرح ابن ماجه (ص 1141).

(3) ابن حجر، فتح الباري (ج318/1).

(4) الجرجاني، التعريفات (ص 246).

(5) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج117/1).

(6) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (ج339/1).

(7) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (ج234/1) .

(8) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (ج59/1).

- **الرد:** رُد عليه، ويقصدون: تعقبه. قال ابن حجر: " وكذا قول الخطابي أن في آخر حديث ابن مسعود: إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، لكن رُد عليه: بأن هذه الزيادة مدرجة"[1].

(1) ابن حجر، فتح الباري (ج164/11).

المطلب الخامس: منهج ابن كثير العام في التعقبات

1. مناقشته للأقوال التي يتعقبها وبيان وجه رده لها.
2. عدم تعصبه أو تشدده بل كان منصفاً في تعقباته.
3. بيان القول الراجح من وجهة نظره مستدلا على قوله بالدلائل الصحيحة من الكتاب والسنة.
4. استخدامه أسلوباً علمياً مهذباً في تعقباته، فلا يقلل من قيمة أحد، ولا يجرح أحداً بل يستخدم عباراته اللائقة بمقام من يتعقبهم من العلماء.
5. يتوسع في تعقبه أحياناً ويتوسع في ذكر المتون بأسانيدها إن دعت الحاجة إلى ذلك، حتى يبين وجه الصواب من المسألة.

الفصل الثاني

التعقبات المتعلقة بالإسناد

المبحث الأول
تعارض الوقف والرفع

ذكرت كتب مصطلح الحديث القديمة منها والمحدثة مبحثاً؛ عن تعارض الوقف والرفع بين الأحاديث، وهو أمرٌ وُجد في كثيرٍ من الأحاديث، والحديثُ الذي يُختلف فيه وقفاً ورفعاً، تفاوتت فيه آراء المحدثين وفي هذا المبحث سأناقش هذا الموضوع.

تعريف المرفوع والموقوف لغة واصطلاحاً:

أولاً: المرفوع لغة واصطلاحاً:

- **المرفوع لغة:** اسم مفعول من رَفَع، والرَّفعُ خلافُ الوضعِ والخفضِ[1]، وسُمي بذلك؛ لنسبته إلى صاحب المقام الرَّفيع، وهو النبي صلى الله عليه وسلم[2].
- **المرفوع اصطلاحاً:** ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية، وسواء أكان متصلاً أم منقطعاً أم مرسلاً، وهو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولا يقع مطلقه على غير ذلك، نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم[3].

---

(1) يُنظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج1221/3)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج423/2).
(2) المفصل في علوم الحديث (ج246/1).
(3) يُنظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص21)، ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 45، 48)، ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص 17)، ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص40)، القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص61)، أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص204).

ثانياً: الموقوف لغة واصطلاحاً:

- **الموقوف لغة:** اسم مفعول من وَقَفَ، والوَقْفُ: الحَبْسُ، وأوقف: قصَّر[1]، وكل شيء تُمسك عنه تقول: أُوقَفْت[2]، وسُميَّ موقوفاً؛ لأنه وقَف على الصحابة رضي الله عنهم، ولم يُتَجاوز به إلى النبي صلى الله عليه وسلم[3].
- **الموقوف اصطلاحاً:** فهو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يُتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد يستعمل مقيَّداً في غير الصحابي، فيُقال: "حديث كذا وكذا، وقفه فلان على عطاء، أو على طاوس، أو نحو هذا"[4].

وقد يقع التعارض بين الرفع والوقف فيُروى الحديثُ مرفوعاً من وجه، وموقوفاً من وجه آخر، ولهذا التعارض حالتان:

أولاً: أن يكون الرفع والوقف من راوٍ واحد.

ثانيا: أن يكون الرفع من راوٍ، والوقف من غيره.

ويجب على الناقد أن ينظر في كلا الروايتين؛ ليظهر له الصواب، فقد يكون الخطأ في رفع الحديث، وقد يقع الخطأ في وقفه؛ لذا فإن المحدثين اجتهدوا في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: الحكم للرفع:

وهذا ظاهر من قول الخطيب، حيث قال: "والأخذ بالمرفوع أولى؛ لأنه أزيد"[5]، واختاره ابن الصلاح، فقال: "وهكذا إذا رفع بعضُهم الحديثَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ووقفه بعضهم على الصحابي، أو رفعه واحد في وقت ووقفه هو أيضاً في وقت آخر، فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع؛ لأنه مثْبِتٍ وغيره ساكت، ولو كان نافياً،

---

(1) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج251/9).

(2) الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج1440/4).

(3) يُنظر: السمعوني، توجيه النظر إلى أصول الأثر (ج176/1)، عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص 326).

(4) يُنظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص46)، النووي، التقريب والتيسير (ص33) ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص17)، ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص 40).

(5) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 417).

فالمثبت مقدَّم عليه؛ لأنه علم ما خفي عليه"[1]. وصححه العراقي، وعدَّه المرجَّح عند المحدثين[2].

القول الثاني: الحكم للأكثر، أو الأحفظ:

قال العراقي: "وأما الأصوليون فصححوا أنَّ الاعتبارَ بما وقع منه أكثرُ. فإنْ وقعَ وصلُه، أو رفعُه أكثرَ من إرسالِهِ، أو وقفهِ؛ فالحكمُ للوصلِ، والرفعِ، وإن كان الإرسالُ، أو الوقفُ أكثر، فالحكمُ له"[3]. وذكر ابن القطان وجهاً لترجيح الرفع، فقال بجواز أن الذي وقفه قصر في حفظه، أَو شكّ في رفعه، فأسقط الشَّك، واقْتصر على الصحابي[4].

وقال العلائي: "إن الجماعة إذا اختلفوا في إسناد حديث كان القول فيهم للأكثر عدداً، أو للأحفظ والأتقن... ويترجَّح هذا أيضاً من جهة المعنى، بأن مدار قبول خبر الواحد على غلبة الظن، وعند الاختلاف فيما هو مقتضى لصحة الحديث أو لتعليله، يرجع إلى قولِ الأكثرِ عدداً؛ لبعدهم عن الغلطِ والسهوِ، وذلك عند التساوي في الحفظ والإتقان، فإن تفارقوا واستوى العدد، فإلى قول الأحفظ والأكثر إتقاناً، وهذه قاعدةٌ متفقٌ على العملِ بها عند أهلِ الحديثِ"[5].

القول الثالث: الحكم للوقف:

يترجح الوقف؛ بتجويز أن يكون الرافعُ تبعَ العادةَ، وسلكَ الجادَّة[6].

القول الرابع: لا تعارض بين الروايتين، فكلاهما صحيحة:

قال الماوردي: "الخبر إذا روي موقوفاً ومسنداً حُمل الموقوفُ على أنه مذهبُ الراوي، والمسندُ على أنه قول النبي ﷺ"[7]، وهذا ما رجَّحه ابن القطان، فقال: "فإن الحديثَ الواحدَ، إذا رواهُ الصَّحابي مرفوعاً، ورُويَ عنه من قولِه، لم يبعد أن يكونَ قد ذهبَ إليهِ، وتقلَّد مُقتضاه[8].

---

(1) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 72).
(2) يُنظر: السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج220/1).
(3) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (ج233/1).
(4) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج456/5).
(5) يُنظر: الفحل، بحوث في المصطلح (ص 192).
(6) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (ج610/2).
(7) الماوردي، الحاوي الكبير (ج359/2).
(8) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج456/5).

وذكر الخطيب نحو هذا، فقال: "اختلافُ الروايتين في الرفعِ والوقفِ لا يؤثر في الحديث ضعفاً؛ لجواز أن يكون الصحابي يُسند الحديث مرةً، ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فيُحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً"[1].

وأجاب ابن حجر: بأن هذا الحكم يختصُ بأحاديثِ الأحكام، أما ما لا مجال للرأي فيه فيحتاجُ إلى نظر[2].

والراجحُ من الأقوال السابقة، والظاهرُ من صنيع المحدثينَ القدامى، أن تعارضَ الوقفِ والرفعِ ليس له قاعدة مطردة، فأحياناً يترجحُ الوقف، وأخرى يترجحُ الرفع، وهذا الترجيحُ يأتي بناءً على المرجِّحات والقرائن، فيقع الترجيحُ بالأكثر والأحفظ، وقد تُصحَّح كلا الروايتين الموقوفة والمرفوعة، وهكذا، وهذا ما سيظهر خلال دراستي لبعض الأحاديث التي تعارضت وقفاً ورفعاً.

المسألة الأولى:

حديث: "عليكم بالشفاءين، العسل، والقرآن".

المتعقب عليه:

تفرد ابن ماجه برواية الحديث مرفوعاً.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وهذا إسناد جيد، تفرد بإخراجه ابن ماجه مرفوعاً، وقد رواه ابن جرير، عن سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن سفيان هو الثوري به موقوفاً، ولهو أشبه"[3].

دراسة المسألة:

يتعقب ابنُ كثير ابنَ ماجه؛ لروايته الحديث مرفوعاً، ويرجح وقف الحديث.

وأما الحديث، فقد أخرجه ابن ماجه في سننه قال: حدثنا علي بن سلمة، قال: حدثنا زيد بن الْحُبَاب، قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: "عَلَيْكُمْ بِالشِّفَاءَيْنِ: الْعَسَلِ، وَالْقُرْآنِ"[4].

---

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 417).

(2) يُنظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (ج610/2).

(3) ابن كثير، التفسير (ج584/4).

(4) [ابن ماجه: سنن ابن ماجه ، الطبِّ/باب العسل، 1142/2: رقم الحديث3452].

والحديث فيه: علي بن سلمة اللَّبَقيُّ[1]: قال أبو حاتم السلمي: "سمعت مسلم بن الحجاج يوثق علي بن سلمة اللبقي النيسابوري"[2]، ووثقه الحاكم[3]، والذهبي[4]، وقال ابن حبان: "مستقيم الحديث"[5]، وقال ابن حجر: "صدوق"[6].

الخلاصة: ثقة.

– زيد بن الحباب: وثقهُ ابن معين[7]، وعلي بن المديني[8]، وأحمد[9]، وابن ماكولا[10]. وعثمان ابن أبي شيبة[11]، وأبو جعفر السبتي[12]، والعجلي[13]، وقال أبو حاتم: "صدوق، صالح"[14]، وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: "زيد بن حباب كان صدوقاً، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، ولكن كان كثير الخطأ"[15]، وقال المفضل بن غسان الغلّابي، عن يحيى بن معين: "كان يقلب حديث الثوري، و لم يكن به بأس"[16]، وقال ابن عدي: "له حديث كثير، وهو من أثبات مشائخ الكوفة، ممن لا يُشك في صدقه، والذى قاله ابن معين عن أحاديثه عن الثوري، إنما له أحاديث عن الثوري يستغرب بذلك الإسناد، و بعضها ينفرد برفعه، والباقي

---

(1) اللَّبَقي: بفتح اللام والباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها القاف، عرف بهذه النسبة جماعة منهم : على بن سلمة اللبقي، يرو عن شبابة بن سوار ومالك بن سعير. السمعاني، الأنساب (ج203/11).

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج453/20).

(3) الحاكم، سؤالات السجزي للحاكم (ص 112).

(4) الذهبي، الكاشف (ج40/2).

(5) ابن حبان، الثقات (ج474/8).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 401).

(7) ابن معين، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين (ص 108).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج562/3).

(9) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج101/2).

(10) المزي، تهذيب التهذيب (ج402/3).

(11) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 135).

(12)المزي، تهذيب التهذيب (ج402/3).

(13) العجلي، الثقات (ص 171).

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج562/3).

(15) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج447/9).

(16) المصدر السابق (ج447/9).

عن الثوري، وغير الثوري مستقيمة كلها"[1]، وقال الذهبي: "لم يكن به بأسٌ، قد يهم"[2]، وقال ابن حجر: "صدوقٌ يخطئ في حديث الثوري"[3].

الخلاصة: ثقة يُخطئ في أحاديث الثوري.

- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري: ثقة حافظ[4].
- أبو إسحاق السبيعي، عمرو بن عبد الله بن عبيد: ثقة مكثر، اختلط بأخرة[5].
- أبو الأحوص: عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي الجشمي، وثقه ابن معين[6]، وابن سعد[7]، وابن حجر[8]، وذكره ابن حبان في الثقات[9].

الخلاصة: ثقة.

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لأجل زيد بن الحباب فقد ضُعف في حديث الثوري خاصة، لكن الحديث له طرق أخرى.

فقد رُوي موقوفاً ومرفوعاً:

فأخرجهُ ابن ماجه[10]، وأبو نعيم[11]، والبيهقي[12]، من طريق سفيان الثوري. وأخرجهُ الحاكم[13]، من طريق عبد الله بن محمد، كلاهما عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، مرفوعاً. وأخرجهُ الطحاوي[14]، وابن أبي حاتم[15]، والطبراني[16]، والبيهقي[17]، من

---

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج165/4).
(2) الذهبي، الكاشف (ج415/1).
(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 222).
(4) المصدر السابق، ص 244.
(5) المصدر نفسه ، ص 618.
(6) المصدر نفسه (ج14/7).
(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج182/6).
(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 433).
(9) ابن حبان، الثقات (ج274/5).
(10) [ابن ماجه: سنن ابن ماجه، الطبِّ/العسل، 1142/2: رقم الحديث3452].
(11) [الأصبهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، 133/7].
(12) [البيهقي: السنن الكبرى، الضحايا/أدوية النبي ﷺ، 579/9: رقم الحديث 19565).
(13) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين ، الطب، 447/4: رقم الحديث8225).
(14) [الطحاوي: شرح معاني الآثار، الطهارة/حكم بول ما يؤكل لحمه، 108/1، رقم الحديث651].
(15) [ابن أبي حاتم: التفسير ،1957/6: رقم الحديث10418].
(16) [الطبراني: المعجم الكبير،184/9: رقم الحديث 8910].
(17) [البيهقي: السنن الكبرى، الضحايا/أدوية النبي ﷺ، 579/9: رقم الحديث 19566].

طريق إسرائيل، وشعبة، عن أبي إسحاق عن عبد الله موقوفاً. وأخرجهُ الطبري[1]، عن سفيان بن وكيع، وأخرجه ابن أبي شيبة[2] كلاهما عن وكيع عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله موقوفاً. وأخرجهُ ابن أبي شيبة[3] من طريق ابن نمير، وأبي معاوية، عن الأعمش عن خيثمة، عن الأسود، عن عبد الله، موقوفاً. وأخرجهُ الحاكم[4]، من طريق محمد بن عبيد، عن الأعمش، عن خيثمة والأسود، عن عبد الله، موقوفاً.

مدار الحديث على أبي إسحاق، واختُلف عنه، فرواه عنه سفيان، وإسرائيل، وشعبة، أما سفيان الثوري فقد رواه عنه زيد بن الحباب مرفوعاً، ورواه وكيع عنه موقوفاً، ورواه إسرائيل وشعبة عن أبي إسحاق موقوفاً، كما رواه الأعمش عن خيثمة عن الأسود، ومرة رواه عن خيثمة والأسود، عن عبد الله وكلا الطريقين موقوفة.

يتبين مما سبق أن وقف الحديث –كما ذهب الحافظ ابن كثير– هو الصحيح، ورفع الحديث خطأ؛ وذلك لما يلي:

1. أن زيداً شذَّ في روايته للحديث مرفوعاً، حيث خالفه وكيع، ويحيى القطان، وأبو حذيفة[5]، فقد رواه عن سفيان موقوفاً، فضلاً عن أن العلماء ضعفوا روايته عن سفيان الثوري.
2. رُوي الحديث أيضاً من طريق اسرائيل وشعبة، وكلاهما رواه عن أبي إسحاق موقوفاً.
3. نصَّ عدد من العلماء على أن الرواية الموقوفة هي الصحيحة، فقد رجح ابن عدي[6]، والدارقطني[7]، وقف الحديث، وقال البيهقي: "رفعه غير معروف، والصحيح موقوف، ورواه وكيع عن سفيان موقوفاً"[8].

---

(1) الطبري، التفسير (ج250/17).

(2) [ابن أبي شيبة: المصنف، فضائل القرآن/في التمسك بالقرآن، 126/6: رقم الحديث 30019].

(3) [ابن أبي شيبة: المصنف، الطب/ما قالوا في العسل، 60/5: رقم الحديث 23689).

(4) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين، كتاب الطب،223/4: رقم الحديث 7437).

(5) يُنظر: الدارقطني، علل الدارقطني (ج322/5).

(6) يُنظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج480/4).

(7) يُنظر: الدارقطني، العلل (ج322/5).

(8) [السنن الكبرى، الضحايا/باب أدوية النبي ﷺ، 579/9: رقم الحديث 19566].

المسألة الثانية:

حديث التوبة من الذنب.

المتعقب عليه:

رواية أحمد للحديث مرفوعاً.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقد روي هذا مرفوعاً فقال الإمام أحمد: حدثنا علي بن عاصم، عن إبراهيم الهَجَري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "التوبة من الذنب أن يتوب منه، ثم لا يعود فيه". تفرد به أحمد من طريق إبراهيم بن مسلم الهجري، وهو ضعيف، والموقوف أصح والله أعلم."[1].

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير الحديث الذي رواه أحمد مرفوعاً، مرجِّحاً وقف الحديث، ومضعّفاً إبراهيم الهجري.

والحديث فيه: أبو الأحوص: عوف بن مالك بن نَضْلَة الأشجعي الجُشَمِي، أبو الأحوص الكوفي. وثقه ابن معين[2]، وابن سعد[3]، وابن حجر[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

– إبراهيم بن مسلم، العبدي، الهجري: ضعيف متفقٌ على ضعفه، وقد نص عددٌ من العلماء على أنه يرفع الموقوفات؛ كأحمد بن حنبل[6]، والبزار[7]، والفسوي[8]، والأزدي[9]، وقال عنه ابن حجر: "لين الحديث، رفع موقوفات"[10].

– علي بن عاصم بن صهيب الواسطي: قال ابن حجر: "صدوق يخطئ ويُصِر"[11].

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج169/8).

(2) يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج14/7).

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج182/6).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 433).

(5) ابن حبان، الثقات (ج274/5).

(6) يُنظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج165/1).

(7) يُنظر: المصدر السابق (ج165/1).

(8) الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج108/3).

(9) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج165/1).

(10) المصدر السابق، ص94.

(11) المصدر نفسه ص403.

قلت: الحديث ضعيف؛ لأجل ضعف إبراهيم الهجري، وعلي بن عاصم، وقد رُوي مرفوعاً وموقوفاً.

فقد أخرجه البيهقي[1]، من طريق علي بن صالح، وأخرجهُ ابن أبي شيبة[2]، من طريق سفيان الثوري، وأخرجهُ البيهقي[3]، من طريق إسرائيل، ثلاثتهم عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي الأحوص، عن عبد الله موقوفاً. وأخرجهُ الحاكم[4]، من طريق سفيان بن عُيينة، عن عمر بن سعيد، عن عَباية الأسدي، عن عبد الله موقوفاً.

وله شاهد موقوف من حديث عمر رضي الله عنه قال: "التوبة النصوح أن يتوب العبد من العمل السيئ، ثم لا يعود إليه أبداً"، أخرجه ابنُ أبي شيبة[5]، والحاكم[6].

خلاصة المسألة:

الحديث رُوي موقوفاً ومرفوعاً، ورواية الموقوف أصح؛ فالإسناد المرفوع مدارهُ على إبراهيم الهجري الذي ضعفه أغلب النقاد، ونص بعضهم على أنه كان رفَّاعاً، أي: أنه يرفع الموقوفات، وقد خالف أبا إسحاق السبيعي، في روايته للحديث مرفوعاً، كما أن الرواية الموقوفة لها شاهدٌ، وقد رجح البيهقي الموقوف[7]، فحديث إبراهيم الهجري منكر، وهذا يقوي ما ذهب إليه ابن كثير من ترجيح وقف الحديث.

غير أن ما ذكره ابن كثير من تفرد الإمام أحمد برواية هذا الحديث من هذا الطريق فيه نظر؛ فقد أخرجه البيهقي[8]، من طريق بكر بن خُنَيْس، وأخرجهُ الطحاوي[9]، من طريق خالد بن عبدالله الواسطيّ، كلاهما عن إبراهيم الهجري به مرفوعاً.

المسألة الثالثة:

حديث تفسير قوله تعالى: "ومن يُرد فيه بإلحاد".

---

(1) [البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الشهادات/شهادة الفاسق،260/10: رقم الحديث20566].

(2) [ابن أبي شيبة: المصنف، 107/7: رقم الحديث34560].

(3) [البيهقي: شعب الإيمان، 265/9: رقم الحديث6741].

(4) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين، التفسير/تفسير سورة التحريم، 537/2: رقم الحديث3831].

(5) [ابن أبي شيبة، المصنف، 99/7: رقم الحديث 34491].

(6) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين، التفسير/تفسير سورة التحريم،537/2: رقم الحديث3830]

(7) [البيهقي: شعب الإيمان، 265/9].

(8) [البيهقي: شعب الإيمان، 264/9: رقم الحديث6635].

(9)[الطحاوي: شرح معاني الآثار، 288/4: رقم الحديث 6949].

المعقب عليه:

رواية ابن أبي حاتم للحديث مرفوعاً.

التعقيب:

قال ابن كثير: قال ابن أبي حاتم في تفسيره: حدثنا أحمد بن سنان، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا شعبة، عن السدي: أنه سمع مرة يحدث عن عبد الله -يعني ابن مسعود- ﷺ في قوله: "ومن يرد فيه بإلحاد بظلم"، قال: "لو أن رجلاً أراد فيه بإلحاد بظلم، وهو بعَدَن أبيَن، أذاقه الله من العذاب الأليم".

قال ابن كثير: "هذا الإسناد صحيح على شرط البخاري، ووقفه أشبه من رفعه، ولهذا صمم شعبة على وقفه من كلام ابن مسعود ﷺ، وكذلك رواه أسباط، وسفيان الثوري، عن السدي، عن مرة، عن ابن مسعود موقوفاً، والله أعلم"[1].

دراسة المسألة:

في الحديث: أحمد بن سنان القطان الواسطي: ثقة حافظ[2].

- يزيد بن هارون بن زَاذِي السُّلَمِيُّ: ثقة متقن عابد[3].
- شعبة بن الحجاج: ثقة حافظ متقن [4].
- إسماعيل بن عبد الرحمن السدي: وثقه أحمد[5]، والعجلي[6]، زاد العجلي: عالم بالتفسير، رواية له، وذكره ابن حبان في الثقات[7]، وقال القطان: "لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير، وما تركه أحد"[8]، وقال النسائي: "صالح"[9]، وقال مرة: "ليس به بأس"[10]، وقال أبو أحمد بن عدى: "له أحاديث يرويها عن عدة شيوخ، وهو عندي مستقيم"[11]، وقال

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج361/5).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص80).

(3) المصدر السابق، ص606.

(4) المصدر نفسه، ص266.

(5) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وصالح والميموني (ص 56).

(6) العجلي، الثقات (ص 66).

(7) ابن حبان، الثقات (ج20/4).

(8) البخاري، التاريخ الكبير (ج361/1).

(9) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج137/3).

(10) المصدر السابق (ج137/3).

(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج446/1).

الساجي: "صدوق فيه نظر"[1]، وحُكي عن أحمد: "إنه ليحسن الحديث"[2]، وقال مرة: "مقارب الحديث، صالح، إلا أن هذا التفسير الذى يجيء به قد جعل له إسنادا واستكلفه"[3]، وقال يحيى بن معين: "في حديثه ضعف"[4]، وضعفه أبو زرعة[5]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به"[6]، وقال الطبري: "لا يحتج بحديثه"[7]، وقد قال الحاكم معلقاً على من عاب على مسلم إخراج حديثه: "تعديل عبد الرحمن بن مهدى، أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسر"[8]، وقال الذهبي: "حسن الحديث"[9]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم، ورُمي بالتشيع"[10]، وقال يحيى عند عبد الرحمن بن مهدي: السدي وإبراهيم بن مهاجر ضعيفان، فغضب ابن مهدي غضباً شديداً، وقال: سبحان الله إيش ذا وأنكر ما قال يحيى[11]، وقال المعتمر بن سليمان: إن بالكوفة كذابين: الكلبي، والسدي[12].

الخلاصة: صدوق، تُكلم فيه لتشيعه، وكان إماماً في التفسير.

– مرة بن شراحيل الهمْداني: ثقة[13].

الحديث إسناده حسن، وله طرق أخرى:

فقد أخرجهُ البزار[14]، وأبو يعلى[15]، من طريق يزيد بن هارون، به. وأخرجهُ الحاكم[16]، من طريق يزيد بن هارون مرفوعاً، وأخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة[17]، من طريق وكيع، عن سفيان الثوري عن السدي به موقوفاً، وأخرجه الحاكم[18]، من طريق الحسين بن

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج314/1).
(2) يُنظر: المصدر السابق (ج314/1).
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج184/2).
(4) يُنظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج447/1).
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج185/2).
(6) المصدر السابق (ج185/2).
(7) يُنظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج314/1).
(8) يُنظر: المصدر السابق (ج314/1).
(9) الذهبي، الكاشف (ج247/1).
(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 108).
(11) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج544/2).
(12) العقيلي، الضعفاء (ج270/1).
(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص4: 525).
(14) [البزار: مسند البزار،391/5: رقم الحديث2024].
(15) [الموصلي: مسند أبو يعلى، 263/9: رقم الحديث5384].
(16) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين، التفسير/تفسير سورة الحج،420/2: رقم الحديث3460].
(17) [ابن أبي شيبة: مصنف ابن أبي شيبة،268/3: رقم الحديث14093].
(18) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين، التفسير/تفسير سورة الحج،420/2: رقم الحديث3461].

حفص، عن سفيان الثوري، عن زبيد، عن مرة، عن عبد الله موقوفاً. وأخرجه الطبراني[1]، من طريق سعيد بن منصور، عن الحكم بن ظهير، عن السدي به موقوفاً.

قلتُ: الحديث رُوي موقوفاً ومرفوعاً، فرواه السدي واختلف عنه، فقد رفعه شعبة عنه، وكان يقول: هو رفعه لنا وأنا لا أرفعه لكم، يقصد شيخه السدي، وقد رواه الحكم بن ظهير، وسفيان الثوري، عنه موقوفاً، ورواه سفيان، عن زبيد، عن مرة، عن عبد الله، موقوفاً، فوقفه أصح من رفعه، لذا أصرَّ شعبة على روايته موقوفاً، مع أن شيخه كان يرفعه، قال الدارقطني: "يرويه السدي، وقد اختلف عنه، فرفعه شعبة عن السدي، ووقفه الثوري، والقول قول شعبة"[2]، لكن قول الدارقطني عليه تعقيب؛ فشعبة كان يرى وقفه، لذا فالراجح أنه موقوف كما قال ابن كثير.

المسألة الرابعة:

حديث أسنده ابن ماجه.

القول المتعقب عليه:

رواية ابن ماجه للحديث مُسنداً.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقد أسنده ابن ماجه في سننه، عن إسماعيل بن محمد الطلحي، عن ثابت بن موسى، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "من كثُرت صلاته بالليل حسُن وجهه بالنهار" والصحيح أنه موقوف [3].

دراسة المسألة:

يتعقب ابنُ كثير ابنَ ماجه في روايته لحديث شريك "من كثرت صلاته بالليل"، والحديث أخرجهُ العقيلي[4]، وتمَّام[5]، وأبو نعيم[6]، والقُضَاعي[7]، والبيهقي[8]، من طريق ثابت بن موسى به مرفوعاً.

---

(1) [الطبراني: المعجم الكبير ، 222/9، رقم الحديث 9078] .
(2) الدارقطني، علل الدارقطني (ج462/2).
(3) ابن كثير، التفسير (ج361/7).
(4) [العقيلي: الضعفاء الكبير، 176/1].
(5) [تمام: فوائد تمام ،128/2: رقم الحديث 1329].
(6) [الأصبهاني: تاريخ أصبهان،422/1].
(7) [القضاعي، مسند الشهاب،252/1: رقم الحديث408، 409، 410، 411، 412].
(8) [البيهقي: شعب الإيمان ، 473/4: رقم الحديث 2830].

مدار الحديث على: ثابت بن موسى ابن عبد الرحمن الضبي، أبو يزيد الكوفي العابد، متفقٌ على ضَعفِهِ؛ ضَعّفهُ أبو حاتم، وأمسك عن الرواية عنه وأبو زرعة[1]، قال فيه ابن حبان: "كان يخطئ كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وهو الذي روى عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ"، قال: وهذا قول شريك، قاله في عقب حديث الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر: "يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلاثَ عُقَدٍ"، فأدرج ثابت بن موسى في الخبر، وجعل قول شريك كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ثم سرق هذا من ثابت جماعةٌ ضعفاء، وحدثوا به عن شريك"[2].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر حديثه: "وسرق هذا الحديث عن ثابت من الضعفاء: عبد الحميد بن بحر، وعبد الله بن شبرمة الشريكي، وإسحاق بن بشير الكاهلي، وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي، وحدثني به بعض الضعاف عن زحمويه، وكذب؛ فإن زحمويه ثقة، وبلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير، أنه ذكر له هذا الحديث عن ثابت، فقال: باطل، شبه على ثابت؛ وذلك أن شريك كان مزاحاً، وكان ثابت رجلاً صالحاً، فيشتبه أن يكون ثابت دخل على شريك، وكان شريك يقول الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: فالتفت فرآني ثابت فقال يمازحه: "من كثر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"، فظن ثابت لغفلته، أن هذا الكلام الذي قال شريك هو من الإسناد الذي قرأه، فحمله على ذلك، وإنما ذلك قول شريك، والإسناد الذي قرأه متن حديث معروف"[3]، كما أن يحيى بن معين رماه بالكذب[4]، وقال العقيلي عن الحديث: "حديثه باطل ليس له أصل"[5]، وله شاهد من حديث أنس أخرجهُ القُضاعي أيضاً[6].

وأخرج البيهقي في شعب الإيمان، من طريق محمد بن عبد الرحمن بن كامل، أبو الأصبغ، قال: قلت لمحمد بن عبد الله بن نمير: ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال: "شيخ له

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج458/2).

(2) ابن حبان، المجروحين (ج207/1).

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج305/2).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج458/2).

(5) العقيلي، ضعفاء العقيلي (ج176/1).

(6) [القضاعي: مسند الشهاب، 256/1: رقم الحديث 415].

فضل وإسلام ودين وصلاح وعبادة"، قلت: ما تقول في حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم، "من كثرت صلاته. . . "؟ قال: "غلط من الشيخ، وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه"[1].

وقال السخاوي بعد ذكر الحديث: "لا أصل له، وإن روي من طرق عند ابن ماجه بعضها، وأورد الكثير منها القضاعي، وغيره، ولكن قد قرأت بخط شيخنا في بعض أجوبته: إنه ضعيف، بل قواه بعضهم، والمعتمد الأول، وقد أطنب ابن عدي في رده، ومثلوا به في الموضوع غير المقصود، قال ابن طاهر: ظن القضاعي أن الحديث صحيح لكثرة طرقه، وهو معذور، لأنه لم يكن حافظا، انتهى. واتفق أئمة الحديث، ابن عدي، والدارقطني، والعقيلي، وابن حبان، والحاكم، على أنه من قول شريك قاله لثابت لما دخل عليه"[2].

خلاصة المسألة:

ثابت بن موسى كان زاهداً، عابداً، إلا أنه متفقٌ على ضعفه في الحديث، كما أن يحيى بن معين رماه بالكذب، واتفق العلماء على أن حديثه لا أصل له، فهو من قول شريك كما نص على ذلك أئمة الحديث، أمثال: ابن عدي، والحاكم، والعقيلي، وابن حبان، وابن حجر، والسخاوي، وقصة الحديث ذكرها الحاكم قال: "دخل على شريك بن عبد الله، القاضي والمستملي بين يديه، وشريك يقول: "حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: "من كثر صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار"، وإنما أراد بذلك ثابت بن موسى؛ لزهده، وورعه، فظن ثابت بن موسى أنه روى الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد، فكان ثابت بن موسى يحدث به، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه، وعن قوم من المجروحين، سرقوه من ثابت بن موسى فرووه عن شريك"[3].

لذا عدّه العلماء من الوضع على سبيل الغلط، قال ابن الصلاح: "وربما غلط غالط، فوقع في شبه الوضع من غير تعمد، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث: " من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"[4].

---

(1) [البيهقي: شعب الإيمان، 473/4: رقم الحديث2830].

(2) السخاوي، المقاصد الحسنة (ص666).

(3) ابن البيع، المدخل إلى كتاب الإكليل (ص63).

(4) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث(ص 100).

ولعل ابن كثير جانب الصواب، حين قال أن الحديث موقوف، إلا إن كان يقصد أنه موقوف على شريك، وكان الأحرى به أن ينص على ذلك، فالموقوف إن أُطلق اختص بقول الصحابي، وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي[1].

المسألة الخامسة:

تفسير قوله تعالى: "الصمد".

القول المتعقب عليه:

رواية ابن جرير المرفوعة.

التعقيب:

قال ابن كثير: قال ابن جرير الطبري: حدثني العباس بن أبي طالب، حدثنا محمد بن عمرو بن رومي، عن عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش، حدثني صالح بن حيان، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: لا أعلم إلا قد رفعه، قال: "الصمد" الذي لا جوف له. وهذا غريب جداً، والصحيح أنه موقوف على عبد الله بن بريدة[2].

دراسة المسالة:

الحديث أخرجه الروياني[3]، وأبو الشيخ الأصبهاني[4]، والطبراني[5]، من طريق عبيد الله بن سعيد بهذا الإسناد.

وله شاهد موقوف من حديث ابن عباس[6]، ومجاهد[7]، وسعيد بن جبير[8]، وعكرمة[9]، والحسن[10]، والضحاك[11].

---

(1) يُنظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 46).

(2) ابن كثير، التفسير (ج528/8).

(3) [الروياني: مسند الروياني، 80/1: رقم الحديث42].

(4) [الأصبهاني: العظمة، 379/1: رقم الحديث91].

(5) [الطبراني: المعجم الكبير، 22/2: رقم الحديث 1162].

(6) ابن أبي عاصم: السنة ،299/1: رقم الحديث 665].

(7) المصدر السابق: السنة ، 300/1: رقم الحديث673].

(8) المصدر السابق: السنة ،302/1/: رقم الحديث 685].

(9) [الصنعاني: تفسير عبد الرزاق، 475/3].

(10) [الطبري: تفسير الطبري ،690/24].

(11) [ابن أبي عاصم: السنة، 303/1: رقم الحديث 698].

خلاصة المسألة:

الحديث لم يُروَ مرفوعاً إلا من طريق عبد الله بن بريدة، عن أبيه، وقد شك في بعض رواياته هل رفعه أم لا، قال البيهقي: "ورُوي عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، يشك راويه في رفعه"[1]، كما أنه خالف رواية الأكثر والأغلب الموقوفة، فالصحيح كما قال ابن كثير وقف الحديث.

المسألة السادسة:

حديث في فضل يوم الجمعة.

القول المتعقب عليه:

رواية ابن خزيمة للحديث مرفوعاً.

التعقيب:

قال ابن كثير: قال ابن أبي حاتم: حدثنا عبد الله بن محمد بن عمرو الغُزِّي حدثنا عبيد الله –يعني ابن موسى– حدثنا موسى بن عبيدة، عن أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس الأنصاري، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "واليوم الموعود" يوم القيامة "وشاهد" يوم الجمعة، وما طلعت شمس ولا غربت على يوم أفضل من يوم الجمعة، وفيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله فيها خيرا إلا أعطاه إياه، ولا يستعيذ فيها من شر إلا أعاذه، "ومشهود" يوم عرفة.

قال ابن كثير: "وهكذا روى هذا الحديث ابن خزيمة، من طرق عن موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف الحديث وقد روي موقوفا على أبي هريرة، وهو أشبه"[2].

دراسة المسألة:

يرى ابن كثير أن وقف الحديث على أبي هريرة هو أشبه بالصواب.

والحديث رُوي مرفوعاً وموقوفاً؛ فأخرجه الترمذي[3] من طريق عبيد الله بن موسى، وروح بن عبادة، بمثله، وأخرجه البيهقي[4]، من طريق روح بجزءٍ منه.

وأخرجه الطبراني[5] من طريق بكار بن عبد الله بمثله، ثلاثتهم عن موسى بن عبيدة الربذي، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة مرفوعاً.

---

(1) [البيهقي: الأسماء والصفات،157/1].

(2) ابن كثير، التفسير (ج364/8).

(3) [الترمذي: سنن الترمذي، تفسير القرآن/ومن سورة البروج،436/5: رقم الحديث 339].

(4) [البيهقي: السنن الكبرى ، كتاب الجمعة،242/3: رقم الحديث 5564].

(5) [الطبراني: المعجم الأوسط ،18/2: رقم الحديث1087].

وأخرجه البيهقي[1] من طريق سليمان بن بلال، عن موسى بن عبيدة الربذي، عن أيوب بن خالد، عن أبي هريرة مرفوعاً بجزءٍ منه.

مدار الحديث على موسى بن عبيدة الربذي واختلف عنه، فرواه عبيد الله بن موسى، وروح بن عبادة، وبكار بن عبد الله، عنه، عن أيوب، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة.

ورواه سليمان بن بلال، عنه، عن أيوب، عن أبي هريرة.

والحديث بكلا الوجهين ضعيف؛ لضعف موسى بن عبيدة الربذي[2]، وضعف أيوب[3].

كما أخرجه الطبراني[4]، من طريق الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة مرفوعاً، بجزءٍ منه، وهو ضعيف أيضاً؛ لضعف سعيد بن بشير[5].

وأخرجه أحمد[6]، والبيهقي[7]، من طريق شعبة، عن علي بن زيد، ويونس بن عبيد، كلاهما عن عمار، عن أبي هريرة، بجزءٍ منه، إلا أن علياً رفعه، ولم يرفعه يونس، والقول قول يونس؛ فإن علياً ضعيف[8]، وقد نص بعض العلماء أنه كان رفّاعاً، هكذا قال عنه شعبة وهو تلميذه[9]، وقال الترمذي: "صدوق، إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره"[10]، في حين أن يونس: ثقة ثبت[11].

بالنظر إلى طرق الحديث السابقة، يترجح رواية وقف الحديث على أبي هريرة، فكل الطرق المرفوعة تبين ضعفها، ولم يصح منها شيء، وأصح طرق الحديث هي الطريق الموقوفة التي رواها يونس بلفظ: "الشَّاهِدُ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْمَشْهُودُ: يَوْمَ عَرَفَةَ، وَالْمَوْعُودُ: يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، وبهذا يتبين صحة قول ابن كثير، في ترجيحه لوقف الحديث على أبي هريرة.

---

(1) [البيهقي: شعب الإيمان، 312/5: رقم الحديث3482].

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 552).

(3) المصدر السابق، ص 118.

(4) [الطبراني: مسند الشاميين،35/4: رقم الحديث2664].

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 234).

(6) أحمد، مسند أحمد (ج351/13).

(7) [البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الجمعة،242/3: رقم الحديث 5563].

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 401).

(9) البخاري، التاريخ الكبير (ج275/6).

(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج323/7).

(11) المصدر السابق، ص 613.

المسألة السابعة:

تفسير لفظة: الفلق.

القول المتعقب عليه:

حديث رواه الطبري عن أبي هريرة مرفوعاً.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقد ورد في ذلك حديث مرفوع منكر، فقال ابن جرير: حدثني إسحاق بن وهب الواسطي، حدثنا مسعود بن موسى بن مُشكان الواسطي، حدثنا نصر بن خزيمة الخراساني، عن شعيب بن صفوان، عن محمد بن كعب القُرَظي، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "{الْفَلَقِ} جُبّ في جهنم مغطى" إسناده غريب ولا يصح رفعه"[1].

دراسة المسألة:

استنكر ابن كثير الحديث الذي أورده ابن جرير في تفسيره، والذي يفسر معنى قوله تعالى "الفلق"، فالحديث لا يصح رفعه كم قال.

والحديث فيه: إسحاق بن وهب الواسطي: صدوق[2].

– مسعود بن موسى بن مُشكان: قال العقيلي في ترجمة شيخه اسماعيل بن مسلم اليشْكُري: "لا يعرف بنقل الحديث، وحديثه منكر غير محفوظ"، قال: "ومسعود أيضاً نحواً منه"[3].

– شعيب بن صفوان بن الربيع الثقفي: قال أحمد: "لا بأس به كان هاهنا من الأبناء، وهو صحيح الحديث"[4]، ومرة أثبت سماع ابن مهدي وتحديثه عنه، ومرة نفى ذلك، فربما لم يبلغه سماع ابن مهدي عنه عند نفيه؛ وصيغة نفيه تدل على ذلك؛ فهو لم يجزم بعدم تحديث ابن مهدي عنه بل قال: "ما ظننت أن عبد الرحمن يحدث عنه"[5]، ولما بلغه تحديث ابن مهدي عنه ذكر أنه سمع منه ببغداد [6]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : "يخطئ"[7]، وقال أبو

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج535/8).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 103).

(3) العقيلي، الضعفاء (ج284/1).

(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج329/10).

(5) المصدر السابق (ج238/9).

(6) المصدر نفسه (ج329/10).

(7) ابن حبان، الثقات (ج440/6).

حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به"[1]، وقال ابن عدي: "وعامة ما يرويه لا يتابع عليه"[2]، وقال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"[3]. الراجح فيه أنه ضعيف.

– نصر بن خزيمة الخراساني: لم أعثر عليه، إلا إن كان نصر بن خزيمة الحمصي، أبو علقمة، ذكره ابن أبي حاتم في كتابه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً [4].

– محمد بن كعب بن سليم، أبو حمزة: ثقة عالم [5].

الحديث إسناده ضعيف؛ لجهالة مسعود بن موسى، وضعف شعيب بن صفوان، كما أن نصر بن خزيمة لم يوثق. ويُستغرب من تحسين العيني لهذا السند[6]، والحديث لم أعثر له على متابعات إلا أنه له شواهد موقوفة؛ فله شاهد موقوف على السدي أخرجه ابن جرير[7]. وشاهد آخر من حديث زيد بن علي عن آبائه، أخرجه ابن أبي حاتم[8]. وشاهد ثالث موقوف على كعب، أخرجه ابن جرير بنحوه[9].

أما عن تفسير العلماء للفظة الفلق ففيها عدة أقوال أشهرها:

1– أنه الصبح، وهو قول ابن عباس، وجابر بن عبد الله، والحسن، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وقتادة، والقرظي، وابن زيد[10].

2– ومنها: أنه الخلق كله، وهذا القول مروي عن ابن عباس[11]، والضحاك[12].

3– وقيل: هو جب في جهنم، وهو منسوب إلى السدي[13]، وعلي بن زيد[14].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج348/4).

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج8/5).

(3) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص 305).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج473/8).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 504).

(6) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج10/20).

(7) الطبري، تفسير الطبري (ج700/24).

(8) ابن أبي حاتم، تفسير (ج3475/10).

(9) الطبري، تفسير الطبري (ج700/24).

(10) المصدر السابق (ج701/700/24).

(11) المصدر نفسه (ج701/24).

(12) الثعلبي، تفسير الثعلبي (ج339/10).

(13) الطبري، تفسير الطبري (ج700/24).

(14) ابن أبي حاتم، التفسير (ج3475/10).

قال ابن جرير بعد ذكره الأقوال: "والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله جلّ ثناؤه أمر نبيه محمدًا ﷺ أن يقول: "أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ"، والفلق في كلام العرب: فلق الصبح، تقول العرب: هو أبين من فَلَق الصُّبح، ومن فرق الصبح"[1].

وقال ابن فارس: "الفلق: الصبح؛ لأن الظلام ينفلق عنه"[2].

وقال ابن كثير معقباً على قول ابن جرير: "وهو اختيار البخاري في صحيحه"؛ قلت: ذكر البخاري ذلك أثراً موقوفاً معلقاً في ترجمة الباب قال: "وقال مجاهد: "الفلق: الصبح"[3].

مما سبق يترجح لنا أن الحديث المرفوع الذي رواه أبو هريرة، ضعيف ولا يصح رفعه، كما قال ابن كثير، إلا أن متن الحديث له شواهد موقوفة تقويه، والأصح في تفسير الفلق: أنه الصبح؛ وهو المعروف في لغة العرب.

المسألة الثامنة:

تفسير لفظتي "غي، وآثام".

القول المتعقب عليه:

حديث أورده ابن جرير في تفسير "غَيًّا، آثام".

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ بْنِ زَيَّانَ، حَدَّثَنَا شَرْقِيُّ بْنُ قَطَامِيٍّ، عَنْ لُقْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الْخُزَاعِيِّ قَالَ: جِئْتُ أَبَا أُمَامَةَ صُدَيّ بْنَ عَجْلان الْبَاهِلِيَّ فَقُلْتُ: حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَدَعَا بِطَعَامٍ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَوْ أَنَّ صَخْرَةً زِنَةَ عَشْرِ أَوَاقٍ قُذِفَ بِهَا مِنْ شَفِيرِ جَهَنَّمَ، ما بلغت قعرها خمسين خريفًا، ثُمَّ تَنْتَهِي إِلَى غَيٍّ وَآثَامٍ". قَالَ: قُلْتُ: وَمَا غَيٌّ وَآثَامٌ؟ قَالَ: "بِئْرَانِ فِي أَسْفَلِ جَهَنَّمَ، يَسِيلُ فِيهِمَا صَدِيدُ أَهْلِ النَّارِ، وَهُمَا اللَّتَانِ ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: {أَضَاعُوا الصَّلاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا} وَقَوْلُهُ فِي الْفُرْقَانِ: {وَلا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا} هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَرَفْعُهُ مُنْكَرٌ"[4].

---

(1) الطبري، تفسير الطبري (ج701/24).

(2) ابن فارس، مجمل اللغة (ص 705).

(3) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/قوله: "الله الصمد"181/6].

(4) ابن كثير، التفسير (ج245/5).

دراسة المسألة:

الحديث إسناده ضعيف؛ لضعف شرقي بن قطامي الشديد؛ يقال اسمه الوليد بن الحصين بن حبيب الكلبي[1]، ذكره ابن حبان في الثقات[2]، وضعفه الساجي[3]، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي، ليس عنده كثير حديث"[4]، وقال ابن عدي: "ليس لشرقي هذا من الحديث إلا قدر عشرة أو نحوه وفي بعض ما رواه مناكير"[5]، وقال إبراهيم الحربي: "شرقي كوفي تكلم فيه وكان صاحب شمر"، كذبه شعبة [6]، واليوسفي[7].

والحديث أخرجه المَروزي[8]، والدولابي[9]، والطبراني[10]، والبيهقي[11]، من طريق محمد بن زياد الكلبي، وأخرجه ابن أبي الدنيا [12] من طريق شبابة بن سوار، كلاهما عن شرقي بن قطامي به، فمداره على شرقي بن قطامي وسبق الحديث عن ضعفه.

كما أخرجه نعيم[13]، والمَروزي[14]، وابن أبي الدنيا[15]، من طريق زكريا بن أبي مريم، عن أبي امامة الباهلي، بنحوه مرفوعاً.

في الحديث: زكريا ابن أبي مريم، وهو ضعيف؛ قال الدارقطني: "لا بأس به"[16]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[17]، سُئل شعبة عنه؟ فجعل يتعجب، ثم ذكره فصاح صيحة، قال ابن أبي حاتم: "صيحة شعبة انه لم يرض زكريا"[18]، وقال ابن حبان: "روى عنه هشيم، إن لم يكن

---

(1) البخاري: التاريخ الكبير (ج255/4).
(2) ابن حبان: الثقات (ج449/6).
(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج268/2).
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج376/4).
(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج56/5).
(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج382/10).
(7) ابن النديم، الفهرست (ص 118).
(8) [المروزي: تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر،/120/1: رقم الحديث 36].
(9) [الدولابي: الكنى والأسماء، 34/1: رقم الحديث 91].
(10) الطبراني: المعجم الكبير،/175/8: رقم الحديث7731]، الطبراني: مسند الشاميين،/405/2: رقم الحديث 1589].
(11) [البيهقي: البعث والنشور، ما جاء في أودية جهنم، ص 274: رقم الحديث 474].
(12) [ابن أبي الدنيا: صفة النار، ص 25: رقم الحديث 17].
(13) [نعيم: الزهد والرقائق،86/2].
(14) [المروزي: تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر، 121/1: رقم الحديث37].
(15) [ابن أبي الدنيا: صفة النار، ص 31: رقم الحديث 25].
(16) الدارقطني، سؤالات البرقاني (ص 31).
(17) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 43).
(18) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج592/3).

دلس عنه"[1]، وقال ابن عدي: "وهشيم يروي عن زكريا بن أبي مريم القليل، وليس فيما روى عنه هشيم حديث له رونق وضوء"[2]، وقال الساجي: "تكلموا فيه"[3]، وقال الدارقطني: "يعتبر به"[4]. وله شاهد من حديث معاذ بنحوه؛ فأخرجه عبد الرزاق [5] من طريق معمر، عن الزهري، عن معاذ، موقوفاً، وأخرجه ابن أبي الدنيا [6]، من طريق يونس، عن الزهري، عن معاذ مرفوعاً.

وأخرجه الطبراني [7]، من طريق شعيب ابن أبي حمزة، عن الزهري، عن بعض أهل العلم، عن معاذ، مرفوعاً.

والحديث بكل طرقه المرفوعة والموقوفة ضعيف؛ للانقطاع بين الزهري، ومعاذ بن جبل، وفي بعض روايته صرح بذلك، فقال: "عن بعض أهل العلم".

المسألة التاسعة:

حديث هل ينام الله ﷻ.

القول المتعقب عليه:

ما رواه ابن أبي حاتم في سؤال موسى عليه السلام للملائكة.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَقَدْ أَوْرَدَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ هَاهُنَا حَدِيثًا غَرِيبًا بَلْ مُنْكَرًا، فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ أُمَيَّةَ بْنِ شِبْلٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْكِي عَنْ مُوسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: "وَقَعَ فِي نَفْسِ مُوسَى عليه السلام: هَلْ يَنَامُ اللَّهُ ﷻ فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا، فَأَرَّقَهُ ثَلَاثًا، وَأَعْطَاهُ قَارُورَتَيْنِ، فِي كُلِّ يَدٍ قَارُورَةٌ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَحْتَفِظَ بِهِمَا. قَالَ: فَجَعَلَ يَنَامُ وَتَكَادُ يَدَاهُ تَلْتَقِيَانِ، ثُمَّ يَسْتَيْقِظُ فَيَحْبِسُ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى، حَتَّى نَامَ نَوْمَهُ، فَاصْطَفَقَتْ يَدَاهُ فَتَكَسَّرت الْقَارُورَتَانِ. قَالَ: ضَرَبَ اللَّهُ لَهُ مَثَلًا أَنَّ اللَّهَ لَوْ كَانَ يَنَامُ لَمْ تَسْتَمْسِكِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ".

---

(1) ابن حبان، الثقات (ج263/4).

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج172/4).

(3) ابن حجر، لسان الميزان (ج482/2).

(4) المصدر السابق (ج482/2).

(5) [الصنعاني: جامع معمر بن راشد، 422/11: رقم الحديث20892].

(6) [ابن أبي الدنيا: صفة،/ص 32: رقم الحديث26].

(7) [الطبراني: المعجم الكبير،/169/20: رقم الحديث 361].

قال ابن كثير: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ، بَلْ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الْمُنْكَرَةِ فَإِنَّ مُوسَى عليه السلام أَجَلّ مِنْ أَنْ يُجَوّز عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى النَّوْمَ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ بِأَنَّهُ: "الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ" [الْبَقَرَةِ:255]"[1].

دراسة المسألة:

الحديث أخرجه أبو يعلى[2]، وابن أبي حاتم[3]، والبيهقي[4]، والخطيب البغدادي[5]، من طريق هشام بن يوسف، عن أمية بن شبل، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي حاتم[6]، والطبري[7]، من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، موقوفاً عليه.

مدار الحديث على الحكم بن أبان، واختلف عنه؛ فرواه عنه أمية بن شبل، من حديث أبي هريرة مرفوعاً. ورواه معمر عنه، عن عكرمة موقوفاً عليه.

أما أمية بن شبل؛ وثقه ابن معين[8]، وقال الذهبي: "له حديث منكر، رواه عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن أبي هريرة مرفوعاً، قال: وقع في نفس موسى هل ينام الله.. الحديث. رواه عنه هشام بن يوسف، وخالفه معمر، عن الحكم عن عكرمة من قوله، وهو أقرب"[9].

قال ابن الجوزي: ولا يثبت هذا الحديث عن رسول الله ﷺ وغلط من رفعه، والظاهر أن عكرمة رأى هذا في كتب اليهود فرواه، فما يزال عكرمة يذكر عنهم أشياء، لا يجوز أن يخفى هذا على نبي الله ﷻ، وقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل، في كتاب السنة عن سعيد بن

---

(1) ابن كثير: التفسير (ج558/6).

(2) [الموصلي: مسند أبي يعلى،12/]

(3) ابن أبي حاتم: التفسير ،3186/10].

(4) [البيهقي: الأسماء والصفات،133/1].

(5) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (ج283/1).

(6) ابن أبي حاتم: التفسير (ج488/2).

(7) [الطبري: تفسير الطبري،393/5].

(8) يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج302/2).

(9) الذهبي: ميزان الاعتدال (ج276/1).

جبير، قال: "إن بني إسرائيل قالوا لموسى عليه السلام: "هل ينام ربنا"، وهذا هو الصحيح؛ فإن القوم كانوا جهالاً بالله عز وجل[1].

فهذا الحديث لا تصح نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم؛ ونص الذهبي على أنه حديث منكر، كما رجح ابن الجوزي أن يكون الحديث موقوفاً على عكرمة، ومتن الحديث أيضاً بكلا الإسنادين لا يصح؛ فلا يجوز شرعاً، ولا عقلاً، أن يخفى على نبي الله عز وجل، هذا الأمر، فالأشبه أن يكون من الإسرائيليات.

كما أن الحديث له شاهد من حديث سعيد بن جبير موقوفاً عليه، قَالَ: قَالَتْ: بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى عليه السلام: أَيَنَامُ رَبُّكَ؟ قَالَ: فَقَالَ يَا مُوسَى خُذْ قَدَحَيْنِ زُجَاجَتَيْنِ فَامْلَأْهُمَا مَاءً فَصَلِّ، وَهُمَا فِي يَدَيْكَ فَانْظُرْ هَلْ يَتْبُتَانِ، فَقَامَ يُصَلِّي فَنَعَسَ فَانْكَسَرَتَا، فَقَالَ: يَا مُوسَى لَوْ نِمْتُ لَضَاعَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ"[2]، وشاهد آخر بمثله، أخرجه البيهقي[3]، من حديث أبي بردة موقوفاً عليه أيضاً، وهذا الأولى أن يكون السائل هم بنو إسرائيل، فالقوم كانوا جهالاً بالله عز وجل، وهم من سألوا موسى رؤية الله، وهم عبدة العجل، فلا يبعد عنهم سؤالهم هذا.

المسألة العاشرة:

حديث علي في تفسير قوله تعالى: {يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا} [مريم: 85].

المتعقب عليه:

حديث مرفوع رواه ابن أبي حاتم في تفسيره.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ هَاهُنَا حَدِيثًا غَرِيبًا جِدًّا مَرْفُوعًا، عَنْ عَلِيٍّ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّهْدِيُّ، حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ جَعْفَرٍ البَجَلي، سَمِعْتُ أَبَا مُعَاذٍ الْبَصْرِيَّ قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: {يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا} فَقَالَ: مَا أَظُنُّ الْوَفْدَ إِلَّا الرَّكْبَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُمْ إِذَا خَرَجُوا مِنْ قُبُورِهِمْ يُسْتَقْبَلُونَ ... الحديث". قال: هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَرْفُوعًا، وَقَدْ رُوِّينَاهُ فِي الْمُقَدِّمَاتِ مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِنَحْوِهِ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصِّحَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[4].

---

(1) [ابن الجوزي: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ج27/1].

(2) [عبد الله: السنة لعبد الله بن أحمد، 455/2].

(3) [البيهقي: الأسماء والصفات، 132/1].

(4) ابن كثير، تفسير (ج263/5).

دراسة المسألة:

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ فيه أبو معاذ البصري: سليمان بن أرقم، وهو متروك[1]، كما أن إسناده منقطعٌ؛ فأبو معاذ من كبار أتباع التابعين، فلا يُعقل أن يكون سمع من علي.

والحديث أخرجه أحمد[2]، والحاكم[3]، وأبو نعيم[4]، من طريق علي بن مسهر، وأخرجه ابن أبي شيبة[5]، وهنَّاد[6]، والحاكم[7]، من طريق أبي معاوية، وأخرجه الحاكم[8]، والبيهقي[9]، من طريق يعلى، وأخرجه ابن أبي داود[10]، من طريق محمد بن فضيل، أربعتهم عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي، موقوفاً، إلا محمد بن فضيل فإنه رفعه.

مدار الحديث على عبد الرحمن بن إسحاق، واختلف عنه؛ فرواه علي بن مسهر وأبو معاوية ويعلى، عنه، عن النعمان، عن علي، موقوفاً. ورواه محمد بن فضيل عن عبد الرحمن، عن النعمان، عن علي مرفوعًا.

قال أبو بكر بن أبي داود: لم يرفعه عن ابن فضيل، إلا عباد[11].

والحديث ضعيف بكلا الوجهين؛ فمدار الحديث على عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة الواسطي: وهو ضعيف[12].

وشيخه النعمان بن سعد وهو خاله، ذكره ابن حبان في الثقات[13]، ولم يروي عنه أحد سوى عبد الرحمن[14]. قال ابن حجر: والراوي عنه ضعيف كما تقدم، فلا يحتج بخبره [15].

---

(1) الذهبي، الكاشف (ج456/1).

(2) [أحمد: مسند أحمد، 447/2].

(3) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين،609/4].

(4) [الأصبهاني: صفة الجنة (ج130/2)].

(5) [ابن أبي شيبة: المصنف ، 37/7)].

(6) [هناد: الزهد، 84/1].

(7) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين،409/2].

(8) المصدر السابق.

(9) [البيهقي: شعب الإيمان، 545/1].

(10) ابن أبي داود: البعث ص 53.

(11) المصدر السابق، ص 101.

(12) ابن حجر: تقريب التهذيب (ص336).

(13) ابن حبان، الثقات (ج472/5).

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج446/8).

(15) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج453/10).

وأخرجه ابن أبي الدنيا[1]، من طريق الضحاك، عن الحارث، عن علي مرفوعاً. وهو ضعيف أيضاً؛ لضعف الحارث بن عبد الله الأعور، قال العقيلي: غير محفوظ [2].

وأخرجه أبو نعيم[3]، من طريق الضحاك، عن النزال بن سبرة، عن علي مرفوعاً. وهو ضعيف جداً؛ في إسناده جويبر بن سعيد الأزدي، وهو ضعيف جداً[4].

فالحديث لا يصح مرفوعاً، ولا موقوفاً؛ فكل طرقه ضعيفة.

المسألة الحادية عشر:

حديث إن الأرضين بين كل أرض والتي تليها مسيرة خمسمائة عام.

المتعقب عليه:

رواية ابن حاتم للحديث مرفوعاً.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدِ الله بن أخي بن وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمِّي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيَّاش، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ دَرَّاج، عَنْ عِيسَى بْنِ هِلَالٍ الصَّدَفي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الْأَرَضِينَ بَيْنَ كُلِّ أَرْضٍ وَالَّتِي تَلِيهَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَالْعُلْيَا مِنْهَا عَلَى ظَهْرِ حُوتٍ، قَدِ الْتَقَى طَرَفَاهُ فِي السَّمَاءِ، وَالْحُوتُ عَلَى صَخْرَةٍ، وَالصَّخْرَةُ بِيَدِ الْمَلَكِ، وَالثَّانِيَةُ سِجْنُ الرِّيحِ، وَالثَّالِثَةُ فِيهَا حِجَارَةُ جَهَنَّمَ، وَالرَّابِعَةُ فِيهَا كِبْرِيتُ جَهَنَّمَ، وَالْخَامِسَةُ فِيهَا حَيَّاتُ جَهَنَّمَ وَالسَّادِسَةُ فِيهَا عَقَارِبُ جَهَنَّمَ، وَالسَّابِعَةُ فِيهَا سَقَر، وَفِيهَا إِبْلِيسُ مُصَفّد بالحديد، يد أمامه ويد خلفه، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُطْلِقَهُ لِمَا يَشَاءُ أَطْلَقَهُ".

قال: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا وَرَفْعُهُ فِيهِ نَظَرٌ"، وقال في موضع آخر: "هَذَا الْحَدِيثُ رَفْعُهُ مُنْكَرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَكُونَ مَوْقُوفًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، مِنْ زَامِلَتَيْهِ اللَّتَيْنِ أَصَابَهُمَا يَوْمَ الْيَرْمُوكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[5].

---

(1) [ابن أبي الدنيا: صفة الجنة، ص35].
(2) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج86/1).
(3) [الأصبهاني: صفة الجنة، 128/2].
(4) تقريب التهذيب (ص143).
(5) ابن كثير، التفسير (ج273/5).

دراسة المسألة:

استدل ابن أبي حاتم بالحديث بسنده، في موضعين من تفسيره، فساق الحديث في تفسيره لقوله تعالى :"وما تحت الثرى"[1]، وفي تفسير قوله تعالى: "الريح العقيم"[2]، فتعقبه ابن كثير في الموضعين بأن هذا الحديث لا يصح رفعه، والأقرب بأن يكون موقوفاً على عبد الله ابن عمر.

والحديث فيه: عبد الله بن عياش بن عباس، القِتْباني[3]: قال أبو حاتم: "ليس بالمتين، صدوق، يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة"[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، ضعفه أبو داود[6]، والنسائي[7]، وقال ابن يونس: "منكر الحديث"[8]، وقال ابن حجر: "صدوق يغلط"[9].

قلت: ضعيف، يُعتبر به.

– عبد الله بن سليمان، الطويل، الحميري، قال عبد الله ابن وهب: "كانوا يرون أنه أحد الأبدال"[10]، وقال البزار: "إنه حدث بأحاديث لم يتابع عليها"[11]، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[12]، والقول قول ابن حجر.

– درّاج بن سمعان، القرشي، أبو السمح، انفرد ابن معين بتوثيقه[13]، وقال عثمان الدارمي: "ليس بذاك، وهو صدوق"[14]، وقال أحمد[15]، والنسائي[16]: "منكر الحديث"، وقال النسائي في

---

(1) ابن أبي حاتم، التفسير (ج2416/7).

(2) المصدر السابق (ج3313/10).

(3) القِتْباني: بكسر القاف وسكون التاء المنقوطة باثنتين من فوقها وبعدها باء منقوطة بواحدة وفي آخرها النون، قتبان موضع بعدن من بلاد اليمن. السمعاني، الأنساب (ج337/10).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج126/5).

(5) ابن حبان، الثقات (ج51/7).

(6) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج411/15).

(7) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني (ص 233).

(8) المصري، تاريخ ابن يونس المصرى (ج279/1).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 317).

(10) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج61/15).

(11) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج245/5).

(12) المصدر السابق، ص 306.

(13) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص 107).

(14) المصدر السابق، ص107.

(15) يُنظر: أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج116/3).

(16) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج10/4).

موضع آخر: "ليس بالقوي"[1]، وقال أبو حاتم: "في حديثه ضعف"[2]، وضعفه الدارقطني[3]، وفي رواية قال: "متروك"[4]، وقال فضلك الرازي [5]: "ما هو بثقة، ولا كرامة له"[6]، وضعف أحمد[7]، وأبو داود[8]حديثه، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، في حين أن ابن معين[9]، وابن شاهين[10] حسنًا هذا الإسناد، قال ابن حجر: "صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف"[11].

قلت: هو ضعيف، وفي حديثه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد خاصة ضعف.

-عيسى بن هلال الصدفي: صدوق[12].

فالحديث ضعيف؛ لضعف عبد الله بن عياش، وعبد الله الطويل، ودرّاج.

والحديث أخرجه ابن منده من طريق عبد الله بن عياش بإسناده، بجزءٍ منه، وقال: " هذا إسناد متصل مشهور عند المصريين، وعيسى بن هلال، روى عنه كعب بن علقمة، وعياش بن عباس ، وعبد الله بن سليمان وعبد الله بن عياش مشهوران. ودراج هو ابن سمعان، اسمه عبد الرحمن بن أبي عمر، وابن جزء الزبيدي روى عنه عمرو بن الحارث والليث وجماعة قاله لي أبو سعيد بن يونس بن عبد الأعلى"[13].

قلت: هو ضعيف أيضاً؛ لما تقدم من الحديث عن ضعف عبد الله بن عياش، وضعف درّاج.

---

(1) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 39).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج442/3).

(3) الحاكم، سؤالات الحاكم (ص 170).

(4) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص 29).

(5) فَضْلَكُ الصائغ الفضل بن العباس الرازي، الإمام الحافظ المحقق، الناقد، أبو بكر، سكن بغداد، صاحب التصانيف، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج630/12)، السيوطي، طبقات الحفاظ (ص271).

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج11/4).

(7) المصدر السابق (ج10/4).

(8) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني ص 225).

(9) ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج413/4).

(10) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص 126).

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 201).

(12) المصدر السابق (ص 441).

(13) [ابن منده، التوحيد،187/1].

وأخرجه الحاكم من طريق عبد الله بن عياش، عن دراج، عن أبي الهيثم، عن عيسى بن هلال، عن عبد الله ابن عمر، بنحوه، وقال الحاكم معقباً عليه: "هذا حديث تفرد به أبو السمح، عن عيسى بن هلال، وقد ذكرت فيما تقدم عدالته، بنص الإمام يحيى بن معين رضي الله عنه والحديث صحيح ولم يخرجاه "، وردَّ عليه الذهبي: "بل منكر"[1].

والقول قول الذهبي، فإسناده ضعيف؛ لضعف دراج وعبد الله بن عياش.

وله شاهد موقوف على وهب بن منبه بنحوه أخرجه أبو الشيخ قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ أَبُو غَسَّانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: الْتَقَى عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، وَالذَّمَارِيُّ، فَسَأَلَهُ عَطَاءٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، عَنْ سَاكِنِ الْأَرْضِ فَقَالَ: «الرِّيحُ الْعَقِيمُ... الحديث"[2].

وهذا الشاهد صحيح؛ فرواته كلهم ثقات.

فيه وهب بن منبه الذماري: ثقة [3].

وفيه عطاء بن يسار الهلالي: ثقة [4].

وزيد بن أسلم القرشي: ثقة، وكان يرسل [5].

ومحمد بن مطرف الليثي: ثقة [6].

ويزيد بن هارون السلمي: ثقة متقن [7].

وأحمد بن خالد الخلال: ثقة فقيه [8].

ومحمد بن العباس بن أيوب، المعروف بابن الأخرم: قال ابن حجر كان من الحفاظ المتقنين[9].

وشاهد آخر موقوف على كعب بنحوه وفيه زيادة أخرجه الحارث في مسنده قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِكَعْبٍ: "مَا يُمْسِكُ هَذِهِ الْأَرْضَ الَّتِي نَحْنُ عَلَيْهَا؟ قَالَ: "أَمْرُ اللَّهِ،

---

(1) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين، 636/4].

(2) [الأصبهاني: العظمة ،1382/4].

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 585).

(4) المصدر السابق، ص 392.

(5) المصدر نفسه، ص 222.

(6) المصدر نفسه، ص 507.

(7) المصدر نفسه، ص 606.

(8) المصدر نفسه، ص 79.

(9) يُنظر: ابن حجر، لسان الميزان (ج226/7).

قَالَ: قُلْتُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ الَّذِي يُمْسِكُهَا... الحديث"[1]. إلا أنه ضعيف؛ فإسماعيل بن عياش وُثق في روايته عن أهل الشام، وضُعِّف في روايته عن المدنيين[2]، وروايته هنا عن محمد بن عجلان المدني، وكذلك محمد بن عجلان مدلس من الثالثة[3] ولم يصرح بالسماع.

بعد النظر في طرق الحديث يظهر أن أصح الروايات هي الرواية الموقوفة على وهب بن منبه وهذا يقوي ما ذهب إليه ابن كثير من إنكاره لوقف الحديث.

وقد رواه المنذري في الترغيب والترهيب، وقال: "وفي متنه نكارة، والله أعلم"[4].

ووافق ابنُ رجب الحنبلي ابنَ كثير، في ترجيحه لوقف الحديث؛ فقال بعد أن ساق الحديث بسنده: "قلتُ: رفْعُه منكرٌ جدّاً، ولعله موقوفٌ، وغلطَ بعضُهم فرفَعَه، وروى عطاءُ بنُ يسارٍ عن كعب من قولِهِ نحوَ هذا الكلام أيضًا"[5].

المسألة الثانية عشر:

حديث "إن العَشْرَ عَشْرُ الأضحى".

المتعقب عليه:

رواية أحمد، والنسائي، وابن جرير، وابن أبي حاتم، للحديث مرفوعاً.

التعقيب:

قال ابن كثير: "قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا عَيَّاش بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنِي خَير بْنُ نُعَيم، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ الْعَشْرَ عَشْرُ الْأَضْحَى، وَالْوَتْرُ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَالشَّفْعُ يَوْمُ النَّحْرِ".

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ وَعَبْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، كُلٌّ مِنْهُمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، بِهِ وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، بِهِ وَهَذَا إِسْنَادٌ رِجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ، وَعِنْدِي أَنَّ الْمَتْنَ فِي رَفْعِهِ نَكَارَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[6].

---

(1) [الحارث: مسند الحارث، 845/2].

(2) يُنظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص 161)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره(ص 104)، الضعفاء الكبير للعقيلي (ج88/1).

(3) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 44).

(4) المنذري، الترغيب والترهيب (ج258/4).

(5) ابن رجب، تفسير ابن رجب الحنبلي (ج103/1).

(6) ابن كثير، تفسير ابن كثير (ج391/8).

دراسة المسألة:

أخرجه أحمد[1]، والنسائي[2]، والحاكم[3]، والبيهقي[4]، من طريق زيد بن الحباب، عن عياش بن عقبة، عن خير بن نعيم، عن أبي الزبير، عن جابر.

في الحديث: زيد بن الحُبَاب، أبو الحسين العُكَلي: صدوق، إلا أنه أخطأ في حديث الثوري[5].

- عياش بن عقبة، أبو عقبة المصري: صدوق[6].
- خير بن نعيم، الحضرمي: صدوق[7].
- أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تَدْرُس القرشي، صدوق إلا أنه يدلس[8]، وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين[9].

فالحديث ضعيف؛ لتدليس أبي الزبير، وهو من المرتبة الثالثة، ولم يصرح بالسماع، وهذه علته، لذلك شك ابن كثير في رفعه، وقد حكم عليه الألباني بأنه منكر نظرً لعلة إسناده [10]

المسألة الثالثة عشرة:

حديث قال الله تعالى سبني ابن آدم.

المتعقب عليه:

رواية ابن أبي حاتم من طريق عطاء الموقوفة.

---

(1) [أحمد: مسند أحمد (ج389/22)].

(2) [النسائي: السنن الكبرى للنسائي، المناسك/الحج الأكبر، 194/4: رقم الحديث 4086/المناسك/قوله تعالى: "والشفع"//335/10: رقم الحديث 11068].

(3) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين، الأضاحي،/245/4: رقم الحديث 7517].

(4) [البيهقي: شعب الإيمان،304/5: رقم الحديث3468].

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 222).

(6) المصدر السابق، ص437.

(7) المصدر نفسه، ص197.

(8) المصدر نفسه، ص506.

(9) طبقات المدلسين (ص45).

(10) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (ج408/8)

التعقيب:

وقال ابن أبي حاتم: ذكر الحسن بن محمد بن الصباح، حدثنا حجاج، عن ابن جريج، أخبرني عطاء: أنه سمع أبا هريرة يقول: قال الله تعالى: "سبني ابن آدم ولم يكن ينبغي له أن يسبني، وكذبني ولم يكن ينبغي له أن يكذبني، فأما تكذيبه إياي فقال: {وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت} قال: وقلت: {بلى وعدا عليه حقا ولكن أكثر الناس لا يعلمون} وأما سبه إياي فقال: {إن الله ثالث ثلاثة} [المائدة: 73] ، وقلت: {قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد} [سورة الإخلاص] .هكذا ذكره موقوفا، وهو في الصحيحين مرفوعا، بلفظ آخر"[1].

دراسة المسألة:

يتعقب ابنُ كثير ابنَ أبي حاتم في إيراده للحديث موقوفاً، مستدلاً بأن الحديث ورد في الصحيحين بلفظ مقارب مرفوعاً.

أولاً: الحديث بالسند والمتن، الذي ذكره ابن كثير لم أقف عليه عند ابن أبي حاتم، بل هو عند الطبري [2].

ثانياً: أشار ابن كثير إلى أن الحديث في الصحيحين، وقد أخرجه البخاري[3]، ولم أعثر عليه في صحيح مسلم. قال البخاري: حدثنا إسحاق بن منصور، قال: وحدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " قال الله: كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك، أما تكذيبه إياي أن يقول: إني لن أعيده كما بدأته، وأما شتمه إياي أن يقول: اتخذ الله ولدا، وأنا الصمد الذي لم ألد ولم أولد، ولم يكن لي كفؤاً أحد «(لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد)» كفؤا وكفيئا وكفاء واحد"، وقد أخرجه في أربعة مواضع سيأتي بيانها.

فالحديث أخرجه البخاري[4] من طريق همام، وأبي الزناد، وأخرجه النسائي[5]، وأحمد[6]،

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج572/4).

(2) الطبري، تفسير الطبري (ج204/17).

(3) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/قوله: "الله الصمد"/180/6: رقم الحديث4975].

(4) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/قوله: "الله الصمد"/180/6: رقم الحديث4974/4975/بدء الخلق/ما جاء في قول الله تعالى "وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} [الروم: 27]/105: رقم الحديث3193].

(5) [النسائي: سنن النسائي، الجنائز/أرواح المؤمنين/112/4: رقم الحديث 2078).

(6) [أحمد: مسند أحمد، 262/14].

وابن أبي عاصم[1] من طريق الأعرج، وأخرجه أحمد[2] من طريق أبي يونس سُليم بن جُبير، وغيرهم، أربعتهم عن أبي هريرة مرفوعاً. فقد خالف عطاء ابن أبي رباح في وقفه للحديث على أبي هريرة كل من همام، وأبي الزناد، عند البخاري، والأعرج، وأبي يونس، والقول قولهم فعطاء لم يتابعه أحد على وقف الحديث.

كما أن الحديث له شاهد أخرجه البخاري أيضاً من حديث ابن عباس مرفوعاً قال: "كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني، ولم يكن له ذلك، فأما تكذيبه إياي فزعم أني لا أقدر أن أعيده كما كان، وأما شتمه إياي، فقوله لي ولد، فسبحاني أن أتخذ صاحبة أو ولدا»[3]

فلم يبق إلا القول بأن ابن كثير قد أصاب في تعقبه على ابن أبي حاتم، رغم أنه لم يبين ترجيح الرواية المرفوعة، إلا أن كلامه يوحي بأنه يميل إلى رفع الحديث.

المسألة الرابعة عشرة:

سد يأجوج ومأجوج.

القول المتعقب عليه:

حديث مرفوع رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَهَذَا إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، وَلَكِنْ فِي رَفْعِهِ نَكَارَةٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ لَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنَ ارْتِقَائِهِ وَلَا مِنْ نَقْبِهِ، لِإِحْكَامِ بِنَائِهِ وَصَلَابَتِهِ وَشِدَّتِهِ. وَلَكِنْ هَذَا قَدْ رُوِيَ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ: أَنَّهُمْ قَبْلَ خُرُوجِهِمْ يَأْتُونَهُ فَيَلْحَسُونَهُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ، فَيَقُولُونَ: غَدًا نَفْتَحُهُ. فَيَأْتُونَ مِنَ الْغَدِ وَقَدْ عَادَ كَمَا كَانَ، فَيَلْحَسُونَهُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ، فَيَقُولُونَ كَذَلِكَ، وَيُصْبِحُونَ وَهُوَ كَمَا كَانَ، فَيَلْحَسُونَهُ وَيَقُولُونَ: غَدًا نَفْتَحُهُ. وَيُلْهَمُونَ أَنْ يَقُولُوا: "إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، فَيُصْبِحُونَ وَهُوَ كَمَا فَارَقُوهُ، فَيَفْتَحُونَهُ. وَهَذَا مُتَّجه، وَلَعَلَّ أَبَا هُرَيْرَةَ تَلَقَّاهُ مِنْ كَعْبٍ. فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا كَانَ يُجَالِسُهُ وَيُحَدِّثُهُ، فَحَدَّثَ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَتَوَهَّمَ بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنْهُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، فَرَفَعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[4].

---

(1) [ابن أبي عاصم: السنة، 304/1].

(2) [أحمد: مسند أحمد،262/14].

(3) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/قوله تعالى: "وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه"/19/6: رقم الحديث4482].

(4) ابن كثير، التفسير (ج198/5).

دراسة المسألة:

يرى ابن كثير أن الحديث الذي رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، إسناده قوي، إلا أن رفعه منكر، ورجح وقف الحديث على أبي هريرة.

قال: "فأما الحديث الذي رواه الإمام أحمد: حَدَّثَنَا رُوحٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ لَيَحْفِرُونَ السَّدَّ كُلَّ يَوْمٍ، حَتَّى إِذَا كَادُوا يَرَوْنَ شُعَاعَ الشَّمْسِ قَالَ الَّذِي عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا فَسَتَحْفِرُونَهُ غَدًا فَيَعُودُونَ إِلَيْهِ كَأَشَدِّ مَا كَانَ، حَتَّى إِذَا بَلَّغَتْ مُدَّتُهُمْ وَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَهُمْ عَلَى النَّاسِ حَفَرُوا حَتَّى إِذَا كَادُوا يَرَوْنَ شُعَاعَ الشَّمْسِ، قَالَ الَّذِي عَلَيْهِمْ: ارْجِعُوا فَسَتَحْفِرُونَهُ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَيَسْتَثْنِي، فَيَعُودُونَ إِلَيْهِ وَهُوَ كَهَيْئَتِهِ حِينَ تَرَكُوهُ، فَيَحْفِرُونَهُ وَيَخْرُجُونَ عَلَى النَّاسِ، فَيُنَشِّفُونَ الْمِيَاهَ، وَيَتَحَصَّنُ النَّاسُ مِنْهُمْ فِي حُصُونِهِمْ، فَيَرْمُونَ بِسِهَامِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ، فَتَرْجِعُ وَعَلَيْهَا هَيْئَةُ الدَّمِ، فَيَقُولُونَ: قَهَرْنَا أَهْلَ الْأَرْضِ وَعَلَوْنَا أَهْلَ السَّمَاءِ، فَيَبْعَثُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ نَغَفًا فِي أَقْفَائِهِمْ، فَيَقْتُلُهُمْ بِهَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ دَوَابَّ الْأَرْضِ لَتَسْمَنُ، وَتَشْكُرُ شُكْرًا مِنْ لُحُومِهِمْ وَدِمَائِهِمْ"[1].

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ[2] أَيْضًا عَنْ حَسَنٍ هُوَ ابْنُ مُوسَى الْأَشْيَبُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهِ. وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ[3]، عَنْ أَزْهَرَ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَ رَافِعٌ. وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ[4]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ. ثُمَّ قَالَ: غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ"[5]. وإسناد أحمد قوي كما قال ابن كثير؛ فرواته كلهم ثقات؛ فأبو رافع هو: نفيع، أبو رافع الصائغ المدني، ثقة ثبت[6].

– قتادة بن دعامة السدوسي: ثقة ثبت[7].

---

(1) [أحمد: مسند أحمد (ج369/16)].

(2) المصدر السابق (ج371/16).

(3) [ابن ماجه: سنن ابن ماجه، الفتن/فتنة الدجال، وخروج عيسى ابن مريم، وخروج يأجوج ومأجوج، 1353/2: رقم الحديث4080].

(4) [الترمذي: سنن الترمذي، تفسير القرآن/ومن سورة الكهف//313/5: رقم الحديث3153].

(5) ابن كثير، التفسير (ج198/5).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 565).

(7) المصدر السابق، ص 453.

- سعيد ابن أبي عروبة، مهران أبو النضر المصري: ثقة، حافظ، له تصانيف، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة[1].
- روح بن عبادة: ثقة فاضل له تصانيف[2]، وروح بن عبادة هو ممن سمع من سعيد قبل الإختلاط.

واحتج الشيخان بروايته عن سعيد[3]، كما أن سعيد متابع؛ فتابعه أبو عوانة عند الترمذي[4]، والحاكم[5]، وتابعه شيبان عند أحمد[6]، وتابعه سليمان بن طرخان عند أبي يعلى[7]، وابن حبان[8].

ورواه أبو يعلى موقوفاً على أبي هريرة فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ثنا حَمَّادٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْه قَالَ: " يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ يَحْفِرُونَ كُلَّ يَوْمٍ"[9]. وإسناده حسن؛ فرواته ثقات، وعاصم ابن أبي النجود الأسدي: صدوق.

وذكر ابن حجر أن ابن مردويه روى الحديث، بسند ضعيف جداً، من حديث حذيفة[10]، لكني لم أعثر عليه.

وله شاهد موقوف بنحوه من حديث كعب، أخرجه أبو نعيم[11]، والداني[12]،

وعبد الرزاق[13]، من طريق حميد بن هلال، عن أبي الضيف، عن كعب، وهو ضعيف؛ في إسناده: أبو الضيف، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[14]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يترجم له أحد من العلماء، واسمه لا يعرف.

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 239).
(2) المصدر السابق، ص 211.
(3) المصدر نفسه، ص 211.
(4) [الترمذي: سنن الترمذي، تفسير القرآن/ومن سورة الكهف//313/5: رقم الحديث3153]
(5) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين، الفتن والملاحم/حديث أبي عوانة//534/4: رقم الحديث 8501].
(6) [أحمد: مسند أحمد،371/16].
(7) [الموصلي: مسند أبي يعلى الموصلي،/321/11: رقم الحديث 6436].
(8) [ابن حبان: صحيح ابن حبان، التاريخ/إخباره صلى الله عليه وسلم عمَّا يكون في أمته من الفتن والحوادث، 242/15: رقم الحديث 6892].
(9) يُنظر: ابن حجر: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (ج464/18).
(10) يُنظر: ابن حجر، فتح الباري (ج109/13).
(11) [الأصبهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،23/6].
(12) [الداني: السنن الواردة في الفتن، 1220/6].
(13) [الصنعاني: التفسير ، 392/2].
(14) قال ابن أبي حاتم: "أبو الضيف: روى عن كعب، روى عنه حميد بن هلال، سمعت أبي يقول ذلك" ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج396/9).

بعد النظر لطرق الحديث المرفوعة والموقوفة، يظهر أن الطرق المرفوعة للحديث أقوى من الطرق الموقوفة، إلا أن هناك من وافق ابن كثير في ترجيحه لوقف الحديث، من ذلك:

- قال شعيب الأرناؤوط في تحقيق صحيح ابن حبان[1]: "ومما يؤيد ما قاله ابن كثير أن الوهم من بعض الرواة: ما رواه مسلم بن الحجاج في كتابه: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، حدثنا مروان الدمشقي، عن الليث بن سعد، حدثني بكير بن الأشج، قال: قال لنا بسر بن سعيد: "اتقوا الله، وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"[2]. قلتُ: وقد وأخرج ابن عساكر من طريق يزيد بن هارون، قال: سمعت شعبة يقول: "أبو هريرة كان يدلس"[3]، قال ابن كثير: "أي يروي ما سمعه من كعب، وما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يميز هذا من هذا"[4].
- وذهب علي بن نايف الشحوذ، محقق كتاب في ظلال القرآن إلى ترجيح ضعف الحديث، وذلك ظاهر؛ من ترجيحه لقول ابن كثير، بأنهم لم يستطيعوا نقب السد، معللاً ذلك؛ بأنه لو بُدئ بنقبه منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقد انتهى أمره منذ زمان، كسدٍ مادي [5]، وينما ذهب إليه متجه؛ لتعليله، ولتعارضه مع ظاهر الآية التي نصت على أنهم لم يستطيعوا نقبه، قال تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾ [الكهف: 97][6].

(1) ابن حبان، صحيح ابن حبان(ج244/15).
(2) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج359/67).
(3) المصدر السابق (ج359/67).
(4) ابن كثير، البداية والنهاية (ج117/8).
(5) قطب، في ظلال القرآن (ج420/6).
(6) ابن كثير، التفسير (ج198/5).

المسألة الخامسة عشرة:

قوم مدين.

القول المتعقب عليه:

حديث مرفوع رواه ابن عساكر، في أن قوم مدين، وأهل الأيكة، أمتان.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَقَدْ رَوَى الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَرْجَمَةِ "شُعَيْبٍ"، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ قَوْمَ مَدْيَنَ وَأَصْحَابَ الْأَيْكَةِ أُمَّتَانِ، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا شُعَيْبًا النَّبِيَّ، عَلَيْهِ السَّلَامُ".

وَهَذَا غَرِيبٌ، وَفِي رَفْعِهِ نَظَرٌ، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مَوْقُوفًا. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ، وُصِفُوا فِي كُلِّ مَقَامٍ بِشَيْءٍ؛ وَلِهَذَا وَعَظَ هَؤُلَاءِ وَأَمَرَهُمْ بِوَفَاءِ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ، كَمَا فِي قِصَّةِ مَدْيَنَ سَوَاءً بِسَوَاءٍ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ"[1].

دراسة المسألة:

ذكر ابن كثير أن الحديث رواه ابن عساكر في ترجمة شعيب ولم أجده، لكنني عثرت عليه في مختصر تاريخ دمشق محذوف السند [2]، بمثله، وقد اختلف المفسرون في أهل مدين وأصحاب الأيكة، هل هما أمتان أم أمة واحدة؟ فمال ابن كثير إلى أنهم أمة واحدة، وأعلَّ الحديث المرفوع الذي رواه ابن عساكر في كونهم أمتين بأن في رفعه نظر، والأشبه أن يكون موقوفاً.

والحديث فيه: ربيعة بن سيف بن ماتِع المَعَافِري [3]: صدوق، له مناكير[4]، وقال الترمذي: "ربيعة بن سيف، إنما يروي عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِي[5]، عن عبد الله بن عمرو، ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعاً من عبد الله بن عمرو[6].

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج159/6).

(2) ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق (ج309/10).

(3) بفتح الميم والعين المهملة، وكسر الفاء والراء، هذه النسبة إلى المعافر بن يعفر بن مالك بن الحارث بن مرة... لسمعاني، الأنساب (ج328/12).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 207).

(5) أبو عبد الرحمن الحُبُلي: عبد الله بن يزيد المعافري: وهو ثقة، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 329)

(6) [الترمذي: سنن الترمذي، أبواب الجنائز/ما جاء فيمن مات يوم الجمعة، 377/2: رقم الحديث 1074].

– سعيد بن أبي هلال، الليثي: صدوق[1].

– هشام بن سعد المدني: مختلف فيه، والراجح فيه قول ابن حجر: "صدوق له أوهام"[2]، وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأسانيد، وهو لا يفهم، ويُسند الموقوفات، من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات، فيما يروي عن الثقات، بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه، فلا ضير"[3].

– معاوية بن هشام الأسدي، وهو صدوق له أوهام[4].

والحديث ضعيف؛ لأسباب عدة:

أولاً: انقطاع سنده؛ فقد نصَّ الترمذي على أن ربيعة بن سيف، لم يثبت له سماعاً من عبد الله ابن عمرو، فضلاً عن أن لربيعة مناكير، ولم يتابعه أحد.

ثانياً: هشام بن سعد المدني، صدوق له أوهام، ولم يُتَابع، وقد نصَّ ابن حبان على أنه يقلب الأسانيد، ويُسند الموقوفات.

ثالثاً: معاوية بن هشام، صدوق له أوهام، ولم يتابع أيضاً.

رابعاً: أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره، والحاكم، الحديث موقوفاً على قتادة بن دعامة السدوسي.

قال ابن أبي حاتم: "حدثنا أبو زرعة، ثنا صفوان بن صالح، ثنا الوليد، ثنا سعيد بن بشير، عن قتادة بن دعامة السدوسي في قول الله: قال: أصحاب الأيكة ومدين هما أمتان أرسل إليها شعيب النبي صلى الله عليه وسلم، وعذبا بعذاب شتى...الحديث"[5].

– صفوان بن صالح الثقفي: ثقة وكان يدلس تدليس التسوية، وعدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة، من مراتب المدلسين إلا أن علة التدليس منفية عنه بتصريحه بالسماع[6].

وفيه الوليد بن مسلم القرشي: ثقة، لكنه كثير التدليس، والتسوية[7]، وهو من المرتبة الرابعة[8]. وصرح بالسماع، فانتفت عنه علة التدليس.

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (جت:2410/ ص242).

(2) تقريب التهذيب (جت7294/ص572).

(3) ابن حبان، المجروحين (ج89/3).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ج6771/ص538)

(5) ابن أبي حاتم، التفسير (ج2815/9).

(6) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص39).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 584).

(8) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص51).

– سعيد بن بشير الأزدي: ضعيف [1]، وقال ابن حبان: "وكان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة مالا يتابع عليه"[2].

والحديث إسناده ضعيف؛ لأجل سعيد بن بشير، فهو ضعيف، خاصة في حديثه عن قتادة.

وقد أخرجه الحاكم في المستدرك قال: "حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا عبد الله بن وهب، حدثني جرير بن حازم، أنه سمع قتادة، يقول: " بعث الله شعيبا النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمتين إلى قومه أهل مدين وإلى أصحاب الأيكة فكانت الأيكة من شجر ملتف...الحديث"[3].

وعلته في جرير بن حازم الأزدي: ثقة، إلا أن في حديثه عن قتادة ضعف، قال ابن معين: هو عن قتادة ضعيف[4]، وقال ابن عدي: "وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة؛ فإنه يروي أشياء، عن قتادة لا يرويها غيره"[5].

فالحديث إسناده ضعيف؛ لأن جرير يروي هنا عن قتادة، وقد ضُعّف في روايته عن قتادة.

قال ابن أبي حاتم: "وسُئِل ابن الجنيد عن حديثٍ رواه عثمان ابن أبي شيبة، عن معاوية بن هشام، عن هشام بن سعد، عن سعيد ابن أبي هلال، عن عبد الله ابن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال ذات يوم: " إِنَّ مَدْيَنَ وَأَصْحَابَ الأَيْكَةِ أُمَّتَيْنِ بُعِثَ إِلَيْهِمَا شُعَيْبٌ"، فقال: "هذا باطل؛ الصواب: ما حدثنا أحمد بن صالح، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد ابن أبي هلال، عن عمرو ابن عبد الله، عن قتادة، قال: " أَصْحَابُ الأَيْكَةِ –والأَيْكَةُ: الشَّجَرُ المُلْتَفُّ– ... الحديث"[6].

قال الذهبي: "ومن أوهام معاوية بن هشام، روايته عن هشام بن سعد، عن سعيد بن أبي هلال، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "مدين وأصحاب الايكة

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 234).
(2) ابن حبان، المجروحين (ج319/1).
(3) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين، 621/2].
(4) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج10/3).
(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج355/2).
(6) ابن أبي حاتم، علل الحديث لابن أبي حاتم (ج33/5).

أمتان بعث إليهما شعيب". هذا خطأ، صوابه ما رواه عمرو بن الحارث عن سعيد المذكور، فقال: عن عمرو بن عبد الله، عن قتادة: الايكة: الشجر الملتف"[1].

فرجح ابن أبي حاتم، والذهبي، وقف الحديث على قتادة، وهذا يوافق ما ذهب إليه ابن كثير من ترجيحه لوقف الحديث، لكنه لم ينبه على ضعف الحديث، فالحديث بكل طرقه المرفوعة والموقوفة ضعيف، مع ترجيح وقف الحديث على قتادة.

المسألة السادسة عشرة:

حديث فراق سيدنا موسى لشعيب عليهما السلام.

المتعقب عليه:

رفع ابن لهيعة للحديث.

التعقيب:

قال ابن كثير: "ثم قد روي أيضا نحوه من حديث عتبة بن الندر بزيادة غريبة جداً، فقال أبو بكر البزار: حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني، حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا الحارث بن يزيد عن علي بن رباح اللَّخْمِي قال: سمعت عتبة بن الندر يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم... وذكر الحديث، ثم قال: " مدار هذا الحديث على عبد الله بن لهيعة المصري –وفي حفظه سوء –وأخشى أن يكون رفعه خطأ، والله أعلم. وينبغي أن يروى ليس فيها فَشُوشٌ وَلَا عَزُوز [2] وَلَا ضَبُوبٌ وَلَا ثَعول وَلَا كَمِيشَةٌ، لتذكر كل صفة ناقصة مع ما يقابلها من الصفات الناقصة. وقد روى ابن جرير من كلام أنس بن مالك –موقوفا عليه –ما يقارب بعضه بإسناد جيد وذكر الحديث"[3].

دراسة المسألة:

يستغرب ابن كثير الزيادة في متن الحديث الذي رواه البزار، وابن أبي حاتم، من طريق عبد الله بن لهيعة والذي ساء حفظه، مرجحاً أن يكون هو من رفع الحديث خطأً مستدلاً على ذلك بحديث أخرجه الطبري من حديث أنس رضي الله عنه موقوفاً عليه، وإسناده اقوى من الحديث الأول.

والحديث نصه كالتالي: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل: أي الأجلين قضى موسى؟ قال: "أبرهما وأوفاهما". ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن موسى، عليه السلام،

---

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج138/4).

(2) شَاة عَزوز: ضيّقة الإحليل لَا تُدرّ حتَّى تحلب بِجهْد، الأزهري، تهذيب اللغة (ج65/1).

(3) ابن كثير، التفسير (ج233/6).

لما أراد فراق شعيب عليه السلام، أمر امرأته أن تسأل أباها أن يعطيها من غنمه ما يعيشون به. فأعطاها ما ولدت غنمه في ذلك العام من قالب لون. قال: فما مرت شاة إلا ضرب موسى جنبها بعصاه، فولدت قوالب ألوان كلها، وولدت ثنتين وثلاثا كل شاة ليس فيها فشوش [1] ولا ضبوب[2]، ولا كميشة [3] تفوت الكف، ولا ثعول [4]". وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا افتتحتم الشام فإنكم ستجدون بقايا منها، وهي السامرية"[5].

قلتُ: الحديث أخرجه ابن أبي عاصم[6]، والبزار[7]، وابن أبي حاتم[8]، والطبراني[9]، من طريق عبد الله بن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، به، مدار الإسناد على عبد الله بن لهيعة، وسبق الحديث عن اختلاطه، وقد صحح العلماء رواية القدماء عنه، قال الدارقطني: "يعتبر بما روى عنه العبادلة ابن المبارك والمقري وابن وهب والقعنبي"[10]، قال ابن بكير: " احترق منزل ابن لهيعة وكتبه سنة سبعين ومئة"[11]، ومن روى عنه في هذا الحديث هم:
الوليد بن مسلم القرشي: ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، توفي سنة 194هـ[12]. وعثمان بن صالح السهمي: وهو صدوق، توفي سنة 219 هـ[13]. والنضر بن عبد الجبار المرادي أبو الأسود مشهور بكنيته: ثقة، توفي 219هـ[14]. ويحيى بن عبد الله بن بكير المصري: ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك، توفي 231هـ[15].

---

(1) الَّتِي إِذَا مَشَتِ انْفَشَّ لَبَنُهَا، الحربي، غريب الحديث (ج825/2).
(2) الضَّبوب: الضَّيِّقَةُ مَخْرَجِ اللَّبَنِ، الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج212/1).
(3) الصَّغِيرَةُ الضَّرْعِ، الزبيدي، تاج العروس (ج366/17).
(4) الشَّاةُ الَّتي لَهَا زِيَادَةُ حَلَمة، وَهُوَ عَيْب، الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج212/1).
(5) [الهيثمي: كشف الأستار عن زوائد البزار،63/3].
(6) [ابن أبي عاصم: الآحاد والمثاني،63/3].
(7) [الهيثمي: كشف الأستار عن زوائد البزار،63/3].
(8) [ابن أبي حاتم: التفسير،2970/9].
(9) [الطبراني: المعجم الكبير،134/17].
(10) العلائي، العلائي (ص67).
(11) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج238/5).
(12) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 584).
(13) المصدر السابق، ص 384.
(14) المصدر نفسه، ص 562.
(15) المصدر نفسه، ص 592.

كلهم تأخرت وفاتهم، فقد يكونوا أخذوا عنه بعد احتراق كتبه، لذلك الحديث يبقى ضعيفاً، إلا أن ابن لهيعة تُوبع من سعيد بن أيوب، لكن متابعته لا تفيد؛

فقد أخرجه ابن أبي عاصم[1]، والدينوري[2]، وابن قانع[3]، والطبراني[4]، من طريق بقية بن الوليد عن مسلمة بن علي، عن سعيد بن أيوب عن الحارث بن يزيد بإسناده، لكن ليس فيها خبر مفارقة موسى لشعيب، وهذا الإسناد ليس بأحسن حالاً مما قبله، بل هو أشد ضعفاً؛ ففيه بقية بن الوليد، وهو كثير التدليس عن الضعفاء، ويدلس تدليس تسوية[5] ولم يصرح بالسماع، كما أن شيخه مسلمة بن علي الخشني: متروك[6]، فالحديث ضعيف جداً.

والحديث له شاهد موقوف قريب من معناه أخرجه أبو يعلى [7]، والطبري [8] من حديث أنس رضي الله عنه قال: "لما دعا نبي الله موسى عليه السلام صاحبه إلى الأجل الذي كان بينهما، قال له صاحبه: كل شاة ولدت على غير لونها فلك ولدها، قال: فعمد فوضع حبالا على الماء، فلما رأت الحبال فزعت، فجالت جولة فولدن كلهن بُرْقًا إلا شاة واحدة، فذهب بأولادهن ذلك العام"، فالحديث ليس فيه التفصيل الذي في حديث ابن لهيعة.وهذا الإسناد صحيح؛ فرواته كلهم ثقات؛ فهشام بن أبي عبد الله الدَّسْتَوائي: ثقة ثبت[9].

– معاذ بن هشام الدستوائي: صدوق ربما وهم[10]، قلت: وله بهذا الإسناد حديث في صحيح مسلم[11].

– المثنى بن معاذ بن معاذ العنبري: ثقة[12].

فهو أصح إسناداً من المرفوع، فالمرفوع ضعيف من كل الطرق لذلك ترجح الرواية الموقوفة على المرفوعة، وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن كثير.

---

(1) [ابن أبي عاصم: الآحاد والمثاني ، 63/3].

(2) [الدينوري: المجالسة وجواهر العلم، 322/3].

(3) ابن قانع، معجم الصحابة (ج269/2).

(4) [الطبراني: المعجم الكبير، 135/17].

(5) ابن حجر، المدلسين (ص 37).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 531).

(7) [الموصلي: مسند أبي يعلى ، 285/5].

(8) [الطبري: جامع البيان ،570/19].

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 573).

(10) تقريب التهذيب (ص 536).

(11) [مسلم: صحيح مسلم، الإيمان/أدنى أهل الجنة منزلة فيها/182/1: رقم الحديث325).

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 519).

المبحث الثاني
تعقباته في الوصل والإرسال

مفهوم الوصل والإرسال لغة واصطلاحاً:

الوصل لغة: من وَصَل بمعنى: اتَّصَل، وكلُّ شيء اتَّصَل بشيء فما بينهما وُصْلة، والوصل: يدل على ضم شيءٍ إلى شيءٍ حتى يعلقه[1].

الوصل اصطلاحاً: بمعنى المتصل، وهو الموصول، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف، وهو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه[2].

الإرسال لغة: من رَسَل: والرَّسْل: الذي فيه استرسال، ولين، وأرسلت الطائر: خليته وأطلقته، وأرسلت الكلام إرسالاً: أطلقته من غير تقييد، والإرسال يدل على الانبعاث والامتداد، وحديث مرسل: غير متصل الإسناد، وجمعه مراسيل[3].

الإرسال اصطلاحاً: هو الانقطاع، والمرسل: هو ما انقطع إسناده، بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه[4]، وعليه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والدارقطني[5]، وهو قول الفقهاء والأصوليين[6].

---

(1) يُنظر: الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج1842/5)، الفراهيدي، العين (ج152/7)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج115/6).

(2) يُنظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 44)، النووي، التقريب والتيسير (ص 32) ابن جماعة الحموي، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص 40)، الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص 42)، ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص 45).

(3) الفراهيدي، العين (ج240/7)، الأزهري، تهذيب اللغة (ج274/12)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج392/2)، الفيومي، أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ج226/1).

(4) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 21).

(5) يُنظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (ج183/1).

(6) يُنظر: النووي: التقريب والتيسير (ص 35).

إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإلى هذا التعريف ذهب الحاكم، وابن الصلاح، وغيرهم[1].

تعارض الوصل والارسال:

ويقصد به أن يُروى الحديث مرة مُرسلاً، ومرة متصلاً، سواء كان الراوي واحداً، أو جماعة.

هل يحكم للوصل أم للإرسال:

المسألة فيها أقوال: **الأول:** الحكم للمرسل: وهو قول أكثر المحدثين، كما ذكر الخطيب[2]، قال السخاوي: "فسلوك غير الجادة دال على مزيد التحفظ، كما أشار إليه النسائي"[3]. **الثاني:** الحكم للوصل: وهو قول الخطيب[4]، وابن الصلاح[5]، والنووي[6]، والعراقي[7]؛ فالمسنِد إن كان عدلاً ضابطاً، وجب قبول خبره وإن خالفه غيره، سواء كان المخالف له واحد أو جماعة؛ لأنه زيادة ثقة؛ ولأن إرسال الراوي للحديث، ليس بجرح لمن وصله، ولا تكذيب له، وتقديم الإرسال على الوصل كتقديم الجرح على التعديل، وقد يكون مسنداً عند من رواه مرسلاً، إلا أنهم أرسلوه لنسيان أو غيره، والناسي لا يُقضى له على الذاكر، وكذلك إن كان الراوي وصله مرة وأرسله أخرى، فهذا لا يضعفه أيضاً فقد يكون نسي فأرسله، وعندما تَذَكَّر وَصَلَه، أو فعل ذلك عن قصد لغرض عنده[8]. **الثالث:** الحكم للأحفظ: وهو قول الإمام أحمد، قال ابن رجب: "كلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك، والأحفظ"[9]، وإليه ذهب بعض

---

(1) يُنظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص 25)، ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 51)، ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص 42).

(2) يُنظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 411).

(3) المصدر السابق (ج215/1). ولم أعثر عليه في كتب النسائي.

(4) يُنظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 411).

(5) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 88).

(6) النووي، شرح صحيح مسلم (ج222/1).

(7) يُنظر: العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (ج227/1).

(8) يُنظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 411) النووي، شرح صحيح مسلم (ج222/1)، ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 88).

(9) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (ج637/2).

أهل الحديث كما أشار الخطيب[1]. **الرابع:** الحكم للأكثر عدداً: قال الخطيب: "وقال بعضهم: إن كان عدد الذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه فالحكم لهم"[2]، وعلل السخاوي هذا القول بأنَّ تَطَرُّقَ السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد[3]. **الخامس:** التساوي بين الروايتين والتوقف، وهذا القول ذكره السبكي، كما نقله عنه السخاوي[4].

والراجح في المسألة: والذي يدل عليه صنيع أئمة الحديث، أنهم لم يكونوا يلتزمون بطريق واحدة أو قاعدة مطردة في ذلك، فأحياناً يترجح الوصل، وتارة يترجح الإرسال، وهذا الترجيح يستند إلى القرائن، فيرجحون ما دلت القرينة على ترجيحه، وإلى هذا القول ذهب ابن دقيق العيد، وابن سيد الناس، والسخاوي[5]، وبه جزم العلائي[6]، وغيرهم من أئمة الحديث[7].

قال ابن حجر: وهذا العمل الذي حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح، وأما ما لا يظهر فيه الترجيح، فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة[8].

المسألة الأولى:

حديث يا معشر قريش أنقذوا أنفسكم من النار.

المتعقب عليه:

رواية النسائي المرسلة.

التعقيب:

قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَير، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ﷺ

، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ}، دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قُرَيْشًا، فعمَّ وخصَّ، فَقَالَ: "يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا مَعْشَرَ بَنِي كَعْبٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ. يَا مَعْشَرَ بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ. يَا مَعْشَرَ بَنِي هَاشِمٍ،

---

(1) يُنظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 411).

(2) المصدر السابق، ص411.

(3) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج216/1).

(4) يُنظر: السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج216/1). ولم أعثر عليه في كتب السبكي.

(5) يُنظر: السخاوي: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج217/1).

(6) ابن حجر، النكت (ج604/2).

(7) يُنظر: الزركشي، النكت (ج64/2).

(8) ابن حجر، النكت (ج605/2).

أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ. يَا مَعْشَرَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ. يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، أَنْقِذِي نَفْسَكِ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا أَنَّ لَكُمْ رَحِمًا سأبُلُها بِبلالها" ورواه مسلم والترمذي، من حديث عبد الملك بن عمير، به.

قال ابن كثير: "ورواه النسائي من حديث موسى بن طلحة مرسلا لم يذكر فيه أبا هريرة، والموصول هو الصحيح"[1].

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير النسائي في روايته للحديث بالإرسال، مصححاً الطريق الموصول، والحديث أخرجه النسائي[2] من طريق عبد الملك بن عمير، عن موسى بن طلحة، به. وأخرجه البخاري[3]، ومسلم[4]، والنسائي[5]، من طريق أبي سلمة، وسعيد، بمعناه. وأخرجه البخاري[6]، من طريق الأعرج، بمعناه، أربعتهم عن أبي هريرة مرفوعاً.

ولم أجد طريقاً مرسلاً سوى رواية النسائي[7] ، من طريق معاوية بن إسحاق بن طلحة القرشي، وهو ثقة؛ وثقه ابن سعد[8]، ويحيى بن معين[9]، وأحمد[10]، والعجلي[11]، والنسائي[12]، وذكره ابن حبان في الثقات[13]، وقال أبو حاتم[14]، ويعقوب بن سفيان[15]: "لا بأس به"، وقال عنه أبو زرعة: "شيخ واهٍ"[16].

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج167/6).

(2) [النسائي: سنن النسائي، الوصايا/إذا أوصى لعشيرته الأقربين، 248/6: رقم الحديث3644].

(3) [البخاري: صحيح البخاري، الوصايا/هل يدخل النساء والولد في الأقارب، 6/4: رقم الحديث2753].

(4) [مسلم: صحيح مسلم، الإيمان/في قوله تعالى: {وأنذر عشيرتك الأقربين}،192/1: رقم الحديث 206].

(5) [النسائي: سنن النسائي، الوصايا/إذا أوصى لعشيرته الأقربين، 248/6: رقم الحديث3646].

(6) [البخاري: صحيح ، المناقب/من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية، 184/4].

(7) [النسائي: سنن النسائي، كتاب الوصايا/إذا أوصى لعشيرته الأقربين، 248/6: رقم الحديث3645،).

(8) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج329/6).

(9) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص 170).

(10) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (ج481/2).

(11) العجلي، الثقات (ج283/2).

(12) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج161/28).

(13) ابن حبان، الثقات (ج467/7).

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج381/8).

(15) الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج95/3).

(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج381/8).

وخالفه عبد الملك بن عمير، بن سويد القرشي، اللخمي، حيث روى الحديث موصولاً، وقد وثقه يحيى بن معين[1]، وابن نمير[2]، والعجلي[3]، وابن حجر[4]، زاد ابن معين: "إلا أنه أخطأ في حديث، أو حديثين"، وزاد ابن حجر: "فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس"، وذكره ابن حبان في الثقات [5]، وقال النسائي: "ليس به بأس"[6]، ضعفه أحمد جداً، في أكثر من رواية[7]، وقال عنه: "مضطرب جداً في حديثه، اختلف عنه الحفاظ، يعني فيما رووا عنه"[8]، وقال يحيى بن معين: "مخلط"[9]، وفي رواية عن أحمد قال: "عبد الملك مضطرب الحديث قل حديث يرفعه لا يختلف فيه"[10]، قال أبو حاتم: "ليس بحافظ هو صالح، تغير حفظه قبل موته"[11].

قال ابن حجر: "احتج به الجماعة، وأخرج له الشيخان، من رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات، وإنما عيب عليه أنه تغير حفظه؛ لكبر سنه؛ لأنه عاش مائة وثلاث سنين"[12].

إلا أن عبد الملك بن عمير تُوبع متابعةً قاصرة، في روايته الحديث موصولاً، حيث تابعه: أبو سلمة بن عبد الرحمن القرشي، وسعيد بن المسيب، والأعرج عبد الرحمن بن هرمز، وهم ثقات، فخالف معاوية بن إسحاق رواية الأوثق، والأكثر، فحديثه شاذ، والمحفوظ هي الرواية الموصولة كما قال ابن كثير.

---

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج332/8).

(2) المصدر السابق (ج331/8).

(3) العجلي، الثقات (ص311).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 364).

(5) ابن حبان، الثقات (ج116/5).

(6) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج375/18).

(7) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره (ص88/69)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج361/5).

(8) أبو داود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص 295).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج361/5).

(10) أبو داود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص 301).

(11) يُنظر: ابن أبي حاتم،الجرح والتعديل (ج361/5).

(12) ابن حجر، مقدمة فتح الباري (ص 422).

المبحث الثالث

تعقباته في الاتصال والانقطاع

مفهوم الاتصال والانقطاع لغةً واصطلاحاً:

أولاً: تعريف الاتصال لغة واصطلاحاً: سبق تعريفه في المبحث الثاني.

ثانيا: تعريف الانقطاع

لغة: القاف والطاء والعين أصل صحيح واحد، يدل على صرم وإبانة شيء من شيء. يقال: قطعت الشيء أقطعه قطعا. والقطيعة: الهجران. يقال: تقاطع الرجلان، إذا تصارما [1].

اصطلاحاً: هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر، وقيل: وما اختل فيه لرجل قبل التابعي محذوفاً كان أو مبهماً[2]

الفرق بين المرسل والمنقطع:

اختلفت اقوال العلماء في ذلك:

القول الأول: المرسل مخصوص بالتابعي، وأن المنقطع منه الإسناد فيه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور، لا معينا ولا مبهما، وهذا القول منسوب للحاكم [3].

القول الثاني: الإسنادُ الذي ذُكِرَ فيهِ بعضُ رُواتِهِ بلفظٍ مُبْهَمٍ، نحوُ: رَجُلٍ أو شَيْخٍ أو غيرِهِما [4].

القول الثالث: المرسل خاص بسقوط التابعي، والمنقطع يشمل كل سقط ، فكل ما لا يتصل إسناده منقطع، وهو قول ابن عبد البر[5].

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج101/5).

(2) النووي، التقريب والتيسير (ص35).

(3) ينظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص27).

(4) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 57).

(5) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج21/1).

القول الرابع: المنقطع مثل المرسل، وهو كل ما لا يتصل إسناده، غير أن المرسل أكثر ما يطلق على ما رواه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا الذي عليه الأكثرون[1].

وهو ما ذكره الخطيب[2]. وهذا هو الراجح، فإن استعمال العلماء لهاتين اللفظتين يعني وجود انقطاع في السند، إلا أن المتأخرين خصوا المرسل بما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أما المنقطع فيشمل كل سقط، إلا أنه أكثر ما يستخدم في ما رواه من دون التابعي عن الصحابة.

وعرفه ماهر الفحل بأنه ما سقط من اسناده راو واحد قبل الصحابي أو أكثر من راو بشرط عدم التوالي في أي موضع كان من مواضع السند[3].

المسألة الأولى:

حديث إن الله خلق آدم رجلاً طوالاً.

المتعقب عليه:

رفع ابن أبي حاتم للحديث، واستدلاله به على ضعفه.

التعقيب:

قال ابن كثير: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِشْكَابَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبة، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ رَجُلًا طِوَالًا كَثِيرَ شَعْرِ الرَّأْسِ، كَأَنَّهُ نَخْلَةٌ سَحُوق. فَلَمَّا ذَاقَ الشَّجَرَةَ سَقَطَ عَنْهُ لِبَاسُهُ، فَأَوَّلُ مَا بَدَا مِنْهُ عَوْرَتُهُ. فَلَمَّا نَظَرَ إِلَى عَوْرَتِهِ جَعَلَ يَشْتَد فِي الْجَنَّةِ، فأخذتْ شعرَه شَجَرَةٌ، فَنَازَعَهَا، فَنَادَى الرَّحْمَنُ: يَا آدَمُ، منِّي تَفِرُّ؟ فَلَمَّا سَمِعَ كَلَامَ الرَّحْمَنِ قَالَ: يَا رَبِّ، لَا وَلَكِنِ اسْتِحْيَاءً أَرَأَيْتَ إِنْ تُبْتُ وَرَجَعْتُ، أَعَائِدِي إِلَى الْجَنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ" فَذَلِكَ قَوْلُهُ: {فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ} وَهَذَا مُنْقَطِعٌ بَيْنَ الْحَسَنِ وأُبيّ بْنِ كَعْبٍ، فَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، وَفِي رَفْعِهِ نَظَرٌ أَيْضًا"[4].

---

(1) ينظر: ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص 50)، ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص58).

(2) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص 21).

(3) ينظر: ابن حجر، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ج723/4)، السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج199/1)، ماهر فحل، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص 62)،

(4) ابن كثير، التفسير (ج321/5).

دراسة المسألة:

يتعقب ابنُ كثير ابنَ أبي حاتم في إيراده هذ الحديث مستدلاً به على تفسير قوله تعالى: " فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى"، معللاً الحديث بأن فيه انقطاع بين الحسن وأبي بن كعب، ومرجحاً وقفه على أبي.

وقال في موضع آخر: "وقد رواه ابن جرير، وابن مردويه من طرق، عن الحسن، عن أبي بن كعب، عن النبي صلى الله عليه وسلم، والموقوف أصح إسناداً[1].

ولم أجد عند الطبري في تفسيره إلا طريقين واحدة مرفوعة[2]، والأخرى موقوفة[3]، وكلا الطريقين فيها الانقطاع الذي ذكره ابن كثير بين أبي والحسن، أما عند ابن مردويه فلم أجد الحديث.

وكلام ابن كثير عن الانقطاع بين أبي والحسن متجه؛ فالحسن لم يدرك أُبياً، كما نص عليه أكثر من واحد من العلماء، فأُبي بن كعب: توفي سنة ثلاثين على الأرجح في خلافة عثمان[4]، قال ابن سعد: " وشهد أبي بدراً"[5].

والحسن البصري هو الحسن بن يسار: قال العيني: "روى عن أبي بن كعب ولم يدركه"[6]. قال ابن حبان: "وما شافه بدرياً قط إلا عثمان، وعثمان لم يشهد بدراً، مات في شهر رجب سنة عشر ومائة وهو بن تسع وثمانين سنة"[7].

فالحسن لم يثبت له سماعاً من أيٍّ من البدرين بما فيهم أبياً، فحديثه عنه مرسل، فيه انقطاع، قال الذهبي: " والحسن مع جلالته فهو مدلس، ومراسيله ليست بذاك"[8].

أما عن ترجيح ابن كثير لوقف الحديث، فالحديث فيه:

علي بن الحسين بن إبراهيم بن الحر بن إشكاب أبو الحسن: صدوق[9].

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج398/3).

(2) الطبري، التفسير (ج111/10).

(3) المصدر السابق (ج113/10).

(4) الأصبهاني، معرفة الصحابة (ج214/1).

(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج378/3).

(6) العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (ج207/1).

(7) ابن حبان، الثقات (ج123/4).

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج572/4).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 400).

علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي: تُكلم فيه كثيراً، وهو: صدوق يخطىء ويصر ورمي بالتشيع[1].

سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة[2].

قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب: ثقة ثبت[3].

الحديث إسناده ضعيف ففيه ثلاث علل:

1. الانقطاع بن الحسن البصري وأبي بن كعب.
2. ضعف علي بن عاصم.
3. عدم تمييز سماع علي بن عاصم من سعيد بن أبي عروبة، هل سمع منه قبل الاختلاط أم بعده.

وقد حسن الحافظ ابن حجر هذا السند فقال: " وروى بن أبي حاتم بإسناد حسن عن أبي بن كعب مرفوعا أن الله خلق آدم رجلاً طوالاً كثير شعر الرأس كأنه نخلة سحوق"[4].

والحديث له طرق أخرى:

فقد أخرجه أحمد[5] من طريق شيبان، وأخرجه الطبراني[6] من طريق سعيد بن بشير، وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني[7] من طريق سليمان بن طرخان، ثلاثتهم عن قتادة، وأخرجه المروزي[8] من طريق محمد بن ذكوان، وأخرجه أبو الشيخ[9] من طريق محمد بن ميمون، ثلاثتهم عن الحسن عن أبي بن كعب، مرفوعاً إلا المروزي رواه موقوفاً. وكل الطرق المرفوعة ضعيفة للانقطاع بين أبي والحسن، وإسناد المروزي ضعيف أيضًا لضعف محمد بن ذكوان البصري [10]، وللانقطاع بين الحسن وأبي.

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 403).

(2) المصدر السابق (ص 239).

(3) المصدر نفسه (ص 453).

(4) ابن حجر، فتح الباري (ج367/6).

(5) أحمد، الزهد (ص 43).

(6) [الطبراني، مسند الشاميين (ج37/4: رقم الحديث 2668].

(7) [الأصبهاني أبو الشيخ، العظمة، 1558/5].

(8) [المروزي، تعظيم قدر الصلاة ، 842/2: رقم الحديث852].

(9) [الأصبهاني أبو الشيخ، العظمة،1556/5].

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 477).

وأخرجه الحاكم وصححه [1] من طريق عباد بن العوام، وعبد الوهاب بن عطاء، كلاهما عن سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني [2] من طريق الهُذلي، كلاهما عن الحسن عن عُتي بن ضمرة عن أبي بن كعب، مرفوعاً، إلا رواية عباد بن العوام عند الحاكم فهي موقوفة، وقد صحح الحاكم كلا الطريقين الموقوفة والمرفوعة، لكن سبق القول بأن سعيد ابن أبي عروبة قد اختلط، وقد ميز العلماء بعضاً ممن سمع منه قبل الاختلاط وبعده، وهنا الاختلاف بين عباد بن العوام، وعبد الوهاب بن عطاء، والقول قول عبد الوهاب، فعبد الوهاب سمع من سعيد قبل اختلاطه وقد صحح العلماء روايته عن سعيد وعدوها من أقدم الروايات، قال أحمد بن حنبل: "كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة"[3]. وقال أبو عبيد الآجري: "سئل أبو داود عن السهمي والخفاف في حديث ابي عروبة؟ فقال: عبد الوهاب أقدم، فقيل له: عبد الوهاب سمع في الاختلاط؟ فقال: من قال هذا؟ سمعت أحمد بن حنبل سئل عن عبد الوهاب في سعيد بن أبي عروبة فقال: عبد الوهاب أقدم"[4]، بينما لم يتميز سماع عباد بن العوام، فمن نص العلماء على صحة روايته عن سعيد يُقدم على من لم يتميز حديثه عنه، فالرواية المرفوعة أصح إسناداً من الموقوفة، قال الذهبي: " والحديث معناه في الصحيح" [5].

قلت: بل في الصحيحين فقد أخرج البخاري [6] ومسلم [7] من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "خلق الله آدم وطوله ستون ذراعا، ثم قال: اذهب فسلم على أولئك من الملائكة، فاستمع ما يحيونك، تحيتك وتحية ذريتك، فقال السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن " ولكن هذا شاهد على الشطر الأول من الحديث، بأن آدم عليه السلام كان رجلا طويلاً، أما بقية الحديث فهو من الأخبار الغيبية التي لا سبيل لمعرفتها إلا بطريق الوحي، وقد

---

(1) [الحاكم، المستدرك على الصحيحين تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين/ذكر آدم، 593/2: رقم الحديث3998].

(2) [الأصبهاني أبو الشيخ، العظمة، 1559/5].

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج24/11).

(4) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري (ص113).

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج191/1).

(6) [البخاري: صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء/خلق آدم صلوات الله عليه وذريته 131/4: حديث رقم3326).

(7) [مسلم: صحيح مسلم، صفة القيامة والجنة والنار/يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، 2183/4: حديث رقم2841).

تكون من الإسرائيليات، وقد أخرج ابن كثير شاهد على الشطر الثاني من حديث ابن عباس موقوفاً عليه قال: "كانت الشجرة التي نهى الله عنها آدم وزوجته، "السنبلة" فلما أكلا منها بدت لهما سوآتهما، وكان الذي وارى عنهما من سوآتهما أظفارهما، وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة ورق التين، يلزقان بعضه إلى بعض. فانطلق آدم، عليه السلام، موليا في الجنة، فعلقت برأسه شجرة من الجنة، فناداه: يا آدم، أمني تفر؟ قال: لا ولكني استحييتك يا رب ... الحديث[1]".

(1) ابن كثير، التفسير (ج3/398).

المبحث الرابع
تعقباته في الشاذ والمحفوظ

مفهوم الشاذ والمحفوظ لغة واصطلاحاً:

الشاذ لغة: شذَّ الرَّجلُ من أصحابه، أي: انفرد عنهم، وفارقهم، وكلّ شيء مُنفرد فهو شاذٌ[1].

اصطلاحاً: قال الشافعي: "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث"[2].

إلا أن الحاكم عرفه: "بأنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"[3]، وإلى نحو هذا ذهب الخليلي[4].

وتعقب ابنُ الصلاح الحاكمَ والخليلي فيما ذهبا إليه؛ لأنه ليس كل تفردٍ شُذوذ، فإذا انفرد الراوي بشيءٍ خالفَ فيه من هو أولى منه بالحفظ، كان تفردُه شذوذاً، أما إن لم يكن تفردُه فيه مخالفة لما رواه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد فإن كان ثقة قُبل ما انفرد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه كان انفراده به خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح.

وقسم الشاذ المردود إلى قسمين: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف[5].

قال ابن حجر: "فإن خولف بأرجح منه: لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: المحفوظ. ومقابله، وهو المرجوح، يقال له: الشاذ"[6].

---

(1) يُنظر: الفراهيدي، العين (ج215/6)، الأزهري: تهذيب اللغة (ج186/11)، الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج565/2)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج180/3).

(2) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 119).

(3) المصدر السابق، ص119.

(4) يُنظر: الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ج176/1).

(5) يُنظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص79).

(6) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص213).

ثم عرف الشاذ بأنه: "ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه"[1]، وهذا هو التعريف المعتمد عند المتأخرين، فليس كل تفرد يعد شذوذاً، وإنما الشذوذ هو التفرد مع المخالفة، ويقابله المحفوظ.

أما المحفوظ لغة: من حَفَظَ، والحِفْظ: نقيض النسيان، وهو التَّعاهد وقلة الغَفلة، وحفظت الشيء: أي حرسته، والحفظ يدل على مراعاة الشيء[2].

اصطلاحاً: فهو ما رواه الأوثق أو الثقات مخالفاً لما رواه الثقة[3].

تعارض الشاذ والمحفوظ:

المسألة الأولى:

حديث شاذ.

المتعقب عليه:

رواية أبي يعلى الموصلي الشاذة.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْد، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُرَشي، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَير، عَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ قَالَ: لَمَّا فُتِحَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتْح فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سُيِّبَتِ الْخَيْلُ، وَوُضِعَتِ السِّلَاحُ، وَوَضَعَتِ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، قَالُوا: لَا قِتَالَ، قَالَ: "كَذَبُوا، الْآنَ، جَاءَ الْقِتَالُ، لَا يَزَالُ اللَّهُ يُزَغِّع قُلُوبَ قَوْمٍ يُقَاتِلُونَهُمْ، فَيَرْزُقُهُمْ مِنْهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وعُقْر دَارِ الْمُسْلِمِينَ بِالشَّامِ". وَهَكَذَا رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ رُشَيْد، بِهِ. وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ سَلَمَةَ بْنِ نُفَيْل كَمَا تَقَدَّمَ"[4].

---

(1) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 213).

(2) يُنظر: الفراهيدي، العين (ج198/3)، الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج1172/3)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج87/2).

(3) يُنظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 213)، ابن الحنبلي، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر (ص63)، أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص 303)، الطحان، تيسير مصطلح الحديث (ص 124).

(4) ابن كثير، التفسير (ج308/7).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير الحافظ أبو يعلى في روايته للحديث من طريق جبير بن نفير، عن النواس بن سمعان، مصححاً الرواية التي ليس فيها ذكر النواس، فالمحفوظ رواية جبير بن نفيل عن سلمة بن نفيل، والحديث أخرجه أبو يعلى[1]، وابن حبان[2]، من طريق محمد بن مهاجر، عن الوليد بن عبد الرحمن، به. وأخرجه النسائي[3]، والطبراني[4]، من طريق إبراهيم ابن أبي عبلة، وأخرجه الطبراني[5]، من طريق نصر بن علقمة، وأخرجه ابن أبي عاصم[6]، والطبراني[7]، من طريق محمد بن مهاجر.

وأخرجه أحمد[8]، وابن أبي عاصم[9]، والبزار[10]، والطحاوي[11]، والبيهقي[12]، من طريق إبراهيم بن سليمان الأفطس، أربعتهم عن الوليد بن عبد الرحمن، عن جبير بن نفير، عن سلمة بن نفيل.

مدار الحديث على الوليد بن عبد الرحمن الجُرشي، وهو ثقة[13] واختلف عنه؛ فرواه نصر بن علقمة، وإبراهيم بن أبي عبلة، ومحمد بن مهاجر، وإبراهيم بن سليمان الأفطس، عنه عن جبير بن نفير، عن سلمة بن نفيل مرفوعاً. وخالف محمد بن مهاجر، فرواه عن الوليد بن عبد الرحمن، عن جبير بن نفير، عن النواس بن سمعان.

---

(1) لم أجده في مسند أبو يعلى المطبوع.

(2) [ابن حبان: صحيح ابن حبان، ذكر البيان بأن الشام هي عقر دار المؤمنين في آخر الزمان، 296/16، رقم الحديث7307:]

(3) [النسائي، سنن النسائي/كتاب الخيل، 214/6: رقم الحديث3561].

(4) الطبراني، مسند الشاميين (ج56/1 رقم الحديث: 57].

(5) [الطبراني، المعجم الكبير،53/7، رقم الحديث: 6359].

(6) [ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني،83/5: رقم الحديث]

(7) [الطبراني، مسند الشاميين،320/2: رقم الحديث 6359].

(8)[أحمد، المسند، 164/28].

(9) [ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني (ج411/4: رقم الحديث 1460].

(10) [البزار، المسند،150/9: رقم الحديث 3702].

(11) [النسائي: سنن النسائي/كتاب الخيل، 214/6: رقم الحديث 9561]

(12) [البيهقي: الأسماء والصفات،391/2: رقم الحديث 968].

(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 582).

فخالف محمد بن مهاجر وهو ثقة[1]، كل من نصر بن علقمة وهو ثقة[2] إلا أنه يرسل عن جبير[3]، وابراهيم بن أبي عبلة وهو ثقة[4]،وإبراهيم بن سليمان الأفطس وهو ثقة ثبت إلا أنه يرسل[5]، فمرة يرويه محمد بن مهاجر موافقاً للثقات، ومرة يخالف، والراوي عنه في الحالتين هو: الوليد بن مسلم، وهو كثير التدليس والتسوية، وعده ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[6]، ولم يصرح بالسماع في الحالة التي خالف فيها، في حين أنه صرح بالسماع في الرواية الأخرى الموافقة لرواية الثقات.

مما سبق يظهر أن الوجه الأول هو الصحيح، وهو طريق الوليد بن عبد الرحمن، عن جبير بن نفير، عن سلمة بن نفيل لما يلي:

1. رواة الحديث عن الوليد كلهم ثقات، وجميعهم روى الحديث عنه، عن جبير، عن سلمة، مرفوعاً، إلا أن محمد بن هاجر خالف، فمرة رواه من طريق الثقات، ومرة رواه عن الوليد، عن سلمة، عن النواس، وروايته شاذة، مخالفة لرواية الثقات.
2. كما أن الراوي عن محمد بن مهاجر في كلا الحالتين هو الوليد بن مسلم، وسبق الحديث عن تدليسه، وأنه مدلس من الرابعة، ولم يصرح بالسماع في الرواية المخالفة لرواية الثقات، بينما وافقهم في الرواية التي صرح فيها بالسماع.
3. فالرواية المحفوظة هي رواية الثقات عن الوليد، عن سلمة، عن النواس، ورواية محمد بن مهاجر شاذة ضعيفة، مخالفة لرواية الثقات، وبهذا يظهر صحة قول ابن كثير في تصحيحه للوجه الأول.

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 509).

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج354/29).

(3) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص 226).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 92).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 90)، قال البخاري: "عن يزيد بن يزيد بن جابر مرسل"، البخاري، التاريخ الكبير (ج289/1).

(6) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 51).

المبحث الخامس
تعقباته في المنكر والمعروف

مفهوم المنكر والمعروف:

المنكر لغة: مِنْ نَكَرَ، والنَّكِرة نقيض المعرفة[1]، قال ابن فارس: "النون والكاف والراء أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، ونكر الشيء وأنكره: لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه.[2]".

اصطلاحاً: لم يفرق بعض المتقدمين بين المنكر والشاذ، فأطلقوا على الشاذ منكراً؛ مما حدا بابن الصلاح عدم التفريق بينهما في التعريف؛ فقال في المنكر: "المنكر ينقسم قسمين، على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه"[3]، وتبعه النووي[4]، وابن دقيق العيد[5]، وابن كثير[6]، وغيرهم.

أما الذهبي فقد عرف المنكر بقوله: "هو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يُعدُّ مفرد الصدوق منكراً"[7]. فالذهبي جعل مجرد تفرد الضعيف من قبيل المنكر، ولم يشترط المخالفة.

وقد عدَّ ابن حجر تعريف الذهبي أحد قسمي المنكر، فقال: "وأما ما انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعَّف في بعض مشايخه دون بعض، بشيء لا مُتَابِع له، ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خُولف في ذلك، فهو القسم الثاني، وهو المعتمد على رأي الأكثرين"[8].

فتفرد الضعيف مع مخالفته للثقات هو المنكر، وهو المعتمد.

---

(1) الفراهيدي، العين (ج355/5).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج476/5).
(3) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 80).
(4) يُنظر: النووي، التقريب والتيسير (ص 41).
(5) يُنظر: ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص 17).
(6) يُنظر: ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص 58).
(7) الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص 42).
(8) ابن حجر، النكت (ج675/2).

قال ابن حجر: وإن وقعت المخالفة مع الضعف؛ فالراجح يقال له: "المعروف"، ومقابله يقال له: "المنكر"[1].

وعليه فالمنكر: هو ما راوه الضعيف مخالفاً للثقة. والمعروف: هو رواية الثقة المخالفة لرواية الضعيف.

تعقباته في المنكر والمعروف:

المسألة الأولى:

تفسير لفظة: الفلق.

القول المتعقب عليه:

حديث رواه الطبري عن أبي هريرة مرفوعاً.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقد ورد في ذلك حديث مرفوع منكر، فقال ابن جرير: حدثني إسحاق بن وهب الواسطي، حدثنا مسعود بن موسى بن مشكان الواسطي، حدثنا نصر بن خزيمة الخراساني، عن شعيب بن صفوان، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "{الْفَلَقِ} جُبّ فِي جَهَنَّمَ مُغَطًّى" إسناده غريب ولا يصح رفعه"[2].

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير الحديث الذي أورده ابن جرير في تفسيره للفظة الفلق، فالحديث منكر لا يصح رفعه، والحديث فيه: إسحاق بن وهب الواسطي: صدوق[3].

وفيه: مسعود بن موسى بن مشكان: قال العقيلي في ترجمة شيخه اسماعيل بن مسلم اليشْكُري: "لا يعرف بنقل الحديث، وحديثه منكر غير محفوظ"، قال: "ومسعود أيضاً نحواً منه"[4].

شعيب بن صفوان بن الربيع الثقفي: قال احمد: "لا بأس به كان هاهنا من الأبناء، وهو صحيح الحديث"[5]، ومرة أثبت سماع ابن مهدي وتحديثه عنه، ومرة نفى ذلك، فربما لم يبلغه سماع ابن مهدي عنه عند نفيه؛ وصيغة نفيه تدل على ذلك؛ فهو لم يجزم بعدم تحديث ابن مهدي عنه بل

---

(1) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 86).

(2) ابن كثير، التفسير (ج535/8).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 103).

(4) العقيلي، الضعفاء (ج284/1).

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج329/10).

قال: "ما ظننت أن عبد الرحمن يحدث عنه"[1]، ولما بلغه تحديث ابن مهدي عنه ذكر أنه سمع منه ببغداد [2]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : "يخطئ"[3]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به"[4]، وقال ابن عدي: "وعامة ما يرويه لا يتابع عليه"[5]، وقال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"[6]. الراجح فيه أنه ضعيف.

وفيه: نصر بن خزيمة الخراساني: لم أعثر عليه، إلا إن كان نصر بن خزيمة الحمصي، أبو علقمة، ذكره ابن أبي حاتم في كتابه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[7].

وفيه: محمد بن كعب بن سليم، أبو حمزة: ثقة عالم[8].

الحديث إسناده ضعيف؛ لجهالة مسعود بن موسى، وضعف شعيب بن صفوان، كما أن نصر بن خزيمة لم يوثق. ويُستغرب من تحسين العيني لهذا السند[9]، والحديث لم أعثر له على متابعات إلا أنه له شواهد موقوفة؛

فله شاهد موقوف على السدي أخرجه ابن جرير[10].

وشاهد آخر من حديث زيد بن علي عن آبائه، أخرجه ابن أبي حاتم[11].

وشاهد ثالث موقوف على كعب، أخرجه ابن جرير بنحوه[12].

أما عن تفسير العلماء للفظة الفلق ففيها عدة أقوال أشهرها:

1- أنه الصبح، وهو قول ابن عباس، وجابر بن عبد الله، والحسن، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وقتادة، والقرظي، وابن زيد[13].

---

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج238/9).

(2) المصدر السابق (ج329/10).

(3) ابن حبان، الثقات (ج440/6).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج348/4).

(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج8/5).

(6) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين(ص 305).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج473/8).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 504).

(9) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج10/20).

(10) الطبري، التفسير (ج700/24).

(11) ابن أبي حاتم، التفسير (ج3475/10).

(12) الطبري، التفسير (ج700/24).

(13) المصدر السابق (ج701/700/24).

2- ومنها: أنه الخلق كله، وهذا القول مروي عن ابن عباس[1]، والضحاك[2].

3- وقيل: هو جب في جهنم، وهو منسوب إلى السدي[3]، وعلي بن زيد[4].

قال ابن جرير بعد ذكره الأقوال: " والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله جلّ ثناؤه أمر نبيه محمدًا ﷺ أن يقول: "أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ"، والفلق في كلام العرب: فلق الصبح، تقول العرب: هو أبين من فَلَق الصُّبح، ومن فرق الصبح"[5].

قال ابن فارس: "الفلق: الصبح؛ لأن الظلام ينفلق عنه"[6].

وقال ابن كثير معقباً على قول ابن جرير: "وهو اختيار البخاري في صحيحه"؛ قلت: ذكر البخاري ذلك أثراً موقوفاً معلقاً في ترجمة الباب قال: "وقال مجاهد: "الفلق: الصبح"[7].

مما سبق يترجح لنا أن الحديث المرفوع الذي رواه أبو هريرة، ضعيف ولا يصح رفعه، كما قال ابن كثير، إلا أن متن الحديث له شواهد موقوفة تقويه، والأصح في تفسير الفلق: أنه الصبح؛ وهو المعروف في لغة العرب.

---

(1) الطبري، التفسير (ج701/24).

(2) الثعلبي، التفسير (ج339/10).

(3) الطبري، تفسير (ج700/24).

(4) ابن أبي حاتم، التفسير (ج3475/10).

(5) الطبري، التفسير (ج701/24).

(6) ابن فارس، مجمل اللغة (ص 705).

(7) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/قوله: "الله الصمد"، 181/6).

المبحث السادس
تعقباته على الغرابة والتفرد

مفهوم الغرابة والتفرد لغة واصطلاحاً:

الغريب لغة: هو الغامض من الكلام[1]، والغريب: هو الوَحيد الَّذِي لَا أهْل لَهُ عِنْدَهُ[2].

والفرد لغة: ما كان وحده، وأفردته: جعلته واحداً[3].

والغريب والفرد بينهما رابط مشترك وهو التفرد، قال ابن حجر: "إلا أن أهل الاصطِلاح غايروا بينَهما من حيثُ كثرة الاستِعمال وقِلَّته، فالفرد أكثر ما يُطْلقونه على الفرد المطلقِ، والغريب أكثر ما يُطلقونه على الفردِ النِّسبي، وهذا من حيثُ إطلاق الاسم عليهِما، وأما مِن حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلانٌ، أو أغرب به فلان"[4].

فالغريب ينقسم إلى قسمين[5]:

في أصل السند: وهو مدار الإسناد، الذي يدور عليه الإسناد، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، ويطلق عليه الفرد المطلق.

أو أن يكون التفرد في أثناء السند: وذلك كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن أحدهم راو واحد، وهذا هو الغريب النسبي.

فالغريب اصطلاحاً: هو الفرد النسبي: ما وقع فيه التفرد بالنسبة إلى شخص معين.

والفرد اصطلاحاً: هو الفرد المطلق: ما وقع فيه التفرد في أصل السند.

وقد قسم الحاكم الغريب ثلاثة أقسام: النوع الأول: غرائب الصحيح، الثاني: غرائب الشيوخ، والثالث: غرائب المتون، وذكر مثالاً لكل نوع[6].

---

(1) يُنظر: الفراهيدي، العين (ج411/4)، ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج507/5)، لسان العرب (ج640/1).

(2) يُنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج348/3)، ابن منظور، لسان العرب (ج639/1)، الزبيدي، تاج العروس (ج478/3).

(3) يُنظر: الفراهيدي، العين (ج24/8)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج500/4)، ابن دُريد، جمهرة اللغة (ج634/2)

(4) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص66).

(5) المصدر السابق، ص64.

(6) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص94).

وجعل علم الأفراد ثلاثة أقسام أيضاً:

فالنوع الأول: معرفة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي، **والثاني:** أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة. **والثالث:** أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلاً، وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً، وأحاديث ينفرد بها الخراسانيون، عن أهل الحرمين مثلا، وهذا نوع يعز وجوده وفهمه[1].

والنوع الأول أطلق عليه ابن الصلاح الفرد المطلق، والنوع الثاني والثالث، أطلق عليهما الفرد النسبي[2].

وقال ابن الصلاح: "وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد"، وقسم الغريب إلى صحيح، وغير صحيح[3].

وذكر ابن الصلاح للغريب تقسيماً آخر:

أولها: الغريب متناً وإسناداً: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد. والغريب إسناداً لا متناً: كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً، من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب. ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، وهذا الذي يقول فيه الترمذي: "غريب من هذا الوجه". ثم قال: "ولا أرى هذا النوع ينعكس، فلا يوجد إذا ما هو غريب متناً وليس غريباً إسناداً، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به، فرواه عنه عدد كثيرون، فإنه يصير غريباً مشهوراً، وغريباً متناً وغير غريب إسناداً، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد، فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول، متصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث: "إنما الأعمال بالنيات"[4].

وقسم ابن حجر الفرد المطلق إلى قسمين:

أحدهما: تفرد شخص من الرواة بالحديث، والمنفرد إما أن يكن ثقة، أو ليس بثقة. والثاني: تفرد أهل البلد بالحديث دون غيرهم[5]. وذكر أمثلة على القسمين. ثم قسم الفرد النسبي أو الغريب إلى أنواع: أحدهما: تفرد شخص عن شخص. ثانيها: تفرد أهل بلد عن شخص. ثالثها: تفرد

---

(1) الحاكم، معرفة أنواع علوم الحديث (ص96).

(2) المصدر السابق، ص88.

(3) المصدر نفسه، ص270.

(4) المصدر نفسه، ص271.

(5) يُنظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (ج703/2).

شخص عن أهل بلد. رابعها: تفرد أهل البلد عن أهل بلد أخرى[1]. وذكر مثالاً لكل نوع، والأول والرابع ذكرهما الحاكم كما سبق.

تعقباته في الغرابة والتفرد:

المسالة الأولى:

حديث رغم أنف.

المتعقب عليه:

قول الترمذي عن الحديث بأنه حسن غريب.

التعقيب:

قال ابن كثير: قال الترمذي: "حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدثنا ربعي بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي، ورغم أنف رجل دخل عليه شهر رمضان، ثم انسلخ قبل أن يغفر له، ورغم أنف رجل أدرك عنده أبواه الكبر فلم يدخلاه الجنة". ثم قال: حسن غريب[2]، قال ابن كثير: قلت: "وقد رواه البخاري في الأدب، عن محمد بن عبيد الله، حدثنا ابن أبي حازم، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة مرفوعا، بنحوه، ورويناه من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به"، قال الترمذي: "وفي الباب عن جابر وأنس"[3].

دراسة المسألة:

تعقب ابنُ كثير الترمذيَّ، في حكمه على الحديث بأنه غريب، لم يُرو إلا من وجه واحد، مستدلاً على كلامه بطريقٍ رواها البخاري، في الأدب المفرد.

قال الترمذي بعد روايته للحديث: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وربعي بن إبراهيم هو: أخو إسماعيل بن إبراهيم، وهو ثقة، وهو: ابن علية، ويروى عن بعض أهل العلم قال: "إذا صلى الرجل على النبي ﷺ مرة في المجلس أجزأ عنه ما كان في ذلك المجلس"[4].

---

(1) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (ج705/2).

(2) [الترمذي: سنن الترمذي (جأبواب الدعوات، 550/5: رقم الحديث 3545].

(3) ابن كثير، التفسير (ج468/6).

(4) [الترمذي: سنن الترمذي ، أبواب الدعوات، 550/5: رقم الحديث 3545).

قلتُ: الحديث أخرجه البخاري، في الأدب المفرد عن محمد بن عبيد الله، عن ابن أبي حازم[1]، عن كثير بن زيد[2]، عن الوليد بن رباح[3]، عن أبي هريرة بمثله.

فبهذا الطريق خرج الحديث عن حد الغرابة، كما رُوي الحديث من طريق سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة عند مسلم[4]، مختصراً.

حيث أصاب ابن كثير في تعقبه على الترمذي.

المسألة الثانية:

حديث رواه الترمذي.

المعقب عليه:

قول الترمذي عن حديث رواه رشدين، قال: "لا نعرفه إلا من حديث رشدين، وقد تكلم فيه من قبل حفظه".

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقد رواه الإمام أحمد كما تقدم عن حسن الأشيب، عن ابن لهيعة، عن دراج، والله أعلم"[5].

دراسة المسألة:

تعقب ابن كثير الترمذي، في قوله أن هذا الحديث لا يرويه إلا رشدين، فذكر أن أحمد أخرجه من طريق حسن الأشيب، عن ابن لهيعة، عن درّاج، خلافاً لما قاله الترمذي بأنه لم يُروى إلا من طريق رشدين.

ونص الحديث كما رواه الترمذي قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ، عَنْ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبِي الهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: "كَالمُهْلِ"،

---

(1) صدوق، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 356).

(2) كثير بن زيد الأسلمي: صدوق يخطىء، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 459).

(3) الوليد بن رباح الدوسي المدني: صدوق ، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 581).

(4) [مسلم: صحيح مسلم، البر والصلة/رغم أنف من أدرك أبويه أو أحدهما عند الكبر، فلم يدخل الجنة 1978/4: رقم الحديث 2551).

(5) ابن كثير، التفسير (ج155/5).

الكهف: 29، قَالَ: "كَعَكَرِ الزَّيْتِ، فَإِذَا قَرَّبَهُ إِلَى وَجْهِهِ سَقَطَتْ فَرْوَةُ وَجْهِهِ فِيهِ"، "هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ، وَرِشْدِينُ قَدْ تُكُلِّمَ فِيهِ"[1].

في الحديث: رِشدين بن سعد بن مفلح المصري: ضعيف[2].

- أبو كريب: محمد بن العلاء بن كريب، الهمداني: ثقة حافظ[3].
- عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري: ثقة[4].

ودرّاج بن سمعان يقال اسمه عبد الرحمن، ودرّاج لقب: وثقه ابن معين، وقال عثمان: "دراج أبو السمح، ومشرح بن هاعان، ليسا بكل ذاك، وهما صدوقان"[5]، وقال أبو داود: "أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبى الهيثم، عن أبى سعيد"[6]، وقال عباس الدوري: سألت يحيى بن معين عن حديث دراج، عن أبى الهيثم، عن أبى سعيد، فقال: "ما كان هكذا بهذا الإسناد فليس به بأس، دراج ثقة، وأبو الهيثم ثقة"[7]، وسُئل فَضْلَك الرازي، عن قول يحيى بن معين في دراج أنه ثقة، فقال فضلك: "ما هو بثقة، و لا كرامة له"[8]، وذكره ابن حبان في الثقات[9]، وحكى ابن عدى، عن أحمد بن حنبل قال: "أحاديث دراج، عن أبى الهيثم، عن أبى سعيد فيها ضعف"[10]، وقال أبو حاتم: "في حديثه ضعف"[11]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[12]، وقال أحمد: "حديثه منكر"[13]، وكذا قال النسائي في موضع آخر[14]، وضعفه الدارقطني[15]،

---

(1) [الترمذي: سنن الترمذي، صفة جهنم/باب ما جاء في صفة شراب أهل النار، 2584، 426/5: رقم الحديث 2581، تفسير القرآن/ومن سورة سأل سائل، ، 426/5 : رقم الحديث 3322].

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 209).

(3) المصدر السابق، ص500.

(4) المصدر نفسه، ص 419.

(5) يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج442/3).

(6) أبو داود، سؤالات الآجري (ج2/5).

(7) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري (ج413/4).

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج208/3).

(9) ابن حبان، الثقات (ج114/5).

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج10/4).

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج442/3).

(12) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 39).

(13) يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج442/3).

(14) تبن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج10/4).

(15) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج479/8).

وقال في موضع آخر: "متروك"[1]، وقال ابن حجر: "ضعيف، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف"[2].

الخلاصة: ضعيف، ضُعف في حديثه عن أبي الهيثم خاصة.

– أبو الهيثم: سليمان بن عمرو بن عبد، العتواري[3]: ثقة[4]

فالحديث إسناده ضعيف، لأجل دراج؛ فهو ضعيف وفي حديثه عن أبي الهيثم خاصة مقال.

والحديث له طرق أخرى:

فأخرجه نعيم بن حماد[5]، وعبد بن حميد[6]، والطبراني[7]، من طريق رشدين،

وأخرجه ابن أبي الدنيا[8]، وابن حبان[9]، والحاكم[10]، والبيهقي[11]، من طريق عبد الله بن وهب، كلاهما عن عمرو بن الحارث،

وأخرجه أحمد[12]، وابن أبي الدنيا[13]، والبيهقي[14]، من طريق عبد الله بن لهيعة، كلاهما عن دراج به.

قلتُ: قد أصاب ابن كثير في تعقبه على الترمذي؛ فالحديث له طرق أخرى غير طريق رشدين، فقد رواه عبد الله بن وهب، وأيضاً رواه عبد الله بن لهيعة، لا كما ذكر الترمذي، بأن الحديث لا يُعرف إلا من طريق رشدين.

---

(1) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص 29).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 201).

(3) العُتْواري: بضم العين المهملة، وسكون التاء المعجمة، بنقطتين من فوق، وفي آخرها، راء مهملة، هذه النسبة إلى عُتْوارة، وظني أنه بطن من الأزد، والمشهور بهذه النسبة: أبو الهيثم سليمان بن عمرو بن عبد العتواري، من أهل مصر، كان يتيما في حجر أبى سعيد الخدريّ، السمعاني، الأنساب (ج232/9).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 253).

(5) [أحمد، الزهد والرقائق، 90/2].

(6) [عبد بن حميد: المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص 290].

(7) [الطبراني: المعجم الأوسط، 277/3].

(8) [ابن أبي الدنيا: صفة النار، ص 61].

(9) [ابن حبان: صحيح ابن حبان، صفة النار وأهلها، 514/16: رقم الحديث 7473].

(10) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين،544/2].

(11) [البيهقي: البعث والنشور، ص305].

(12) [أحمد: مسند أحمد ، 310/18].

(13) [ابن أبي الدنيا: صفة النار، ص 49].

(14) [البيهقي: البعث والنشور، ص 290].

المسألة الثالثة:

حديث نزول جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم

المتعقب عليه

توثيق البزار للحارث بن عبيد وروايته لحديث المنكر

التعقيب

قال ابن كثير: "فَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ حَيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيب، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجَوْني، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بَيْنَا أَنَا قَاعِدٌ إِذْ جَاءَ جِبْرِيلُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، فوَكَز بَيْنَ كَتِفِي، فَقُمْتُ إِلَى شَجَرَةٍ فِيهَا كَوَكْرَي الطَّيْرِ، فَقَعَدَ فِي أَحَدِهِمَا وَقَعَدْتُ فِي الْآخَرِ. فَسَمَت وَارْتَفَعَتْ حَتَّى سَدّت الْخَافِقَيْنِ وَأَنَا أُقَلِّبُ طَرْفِي، وَلَوْ شِئْتُ أَنَّ أَمَسَّ السَّمَاءَ لَمَسِسْتُ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ جِبْرِيلُ كَأَنَّهُ حلْس[1] لاطٍ[2]، فعرفتُ فَضْلَ علْمه بِاللَّهِ عَلَيَّ. وفُتِح لِي بابٌ مِنْ أَبْوَابِ السَّمَاءِ وَرَأَيْتُ النُّورَ الْأَعْظَمَ، وَإِذَا دُونَ الْحِجَابِ رَفْرَفَةُ الدُّرِّ وَالْيَاقُوتِ. وَأُوحِيَ إِلَيَّ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُوحِيَ". ثُمَّ قَالَ الْبَزَّارُ: لَا يَرْوِيهِ إِلَّا الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَكَانَ رَجُلًا مَشْهُورًا مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ".

قال ابن كثير: قلتُ: "الْحَارِثُ بْنُ عُبَيد هَذَا هُوَ أَبُو قُدَامَةَ الْإِيَادِيُّ، أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ ضعَّفه، وَقَالَ: لَيْسَ هُوَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: كُتِبَ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: كَثُر وَهَمه فَلَا يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ. فَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَرَائِبِ رِوَايَاتِهِ، فَإِنَّ فِيهِ نَكَارَةً وَغَرَابَةَ أَلْفَاظٍ وَسِيَاقًا عَجِيبًا، وَلَعَلَّهُ مَنَامٌ، واللَّهُ أَعْلَمُ".

دراسة المسألة:

يتعقب ابنُ كثير البزارَ، في روايته لحديث الحارث بن عبيد، وميله لتوثيقه، فقد مال ابن كثير لتضعيفه، وتضعيفه الشديد لحديثه.

---

(1) حِلْس: كسَاء يطْرَح على ظهر الْبَعِير، أَو الْحمار، وَالْجمع أحلاس وحلوس. ابن دريد، جمهرة اللغة (ج533/1).

(2) اللوط، وهو اللصوق، يقال: قد لاط بالشيء إذا لصق به. الخطابي، غريب الحديث (ج33/3).

والحديث أخرجه المَروزي[1]، من طريق عبد الصمد، وأخرجه ابن خزيمة[2]، وأبو الشيخ الأصبهاني[3]، والطبري[4]، والبيهقي[5]، من طريق سعيد بن منصور، وأخرجه أبو الشيخ [6]، من طريق مسلم، ثلاثتهم عن الحارث بين عبيد، عن أبي عمران الجَوني، عن أنس بن مالك، مرفوعاً

وأخرجه أبو نعيم[7]، ومن طريقه ابن عساكر[8]، من طريق إبراهيم بن الحجاج، وأخرجه ابن عساكر[9]، من طريق عبد الله ابن المبارك، كلاهما عن حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني، عن محمد بن عمير بن عطارد، مرفوعاً، بنحوه.

وأخرجه ابن عساكر [10] من طريق يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجَوني، عن محمد بن عمير عن أبيه، بنحوه.

فقول البزار: "لا يرويه إلا الحارث ابن عبيد لا يصح، فقد رواه حماد بن سلمة أيضاً عن أبي عمران الجَوني.

ومدار الحديث على أبي عمران الجَوني، واختلف عنه؛ فرواه الحارث بن عبيد عنه، عن أنس بن مالك.

وخالفه حماد؛ فرواه عن أبي عمران، عن محمد بن عمير بن عطارد.

والقول قول حماد؛ فالحارث ابن عبيد، أبو قدمة الإيادي؛ وثقه أبو الحسن الكوفي[11]، وقال النسائي: "صالح"[12]، وضعفه ابن معين[13]، وأحمد[14]، وابن الجارود[15]، وفي موضع

---

(1) [المروزي: تعظيم قدر الصلاة ، 869/2: رقم الحديث 883].
(2) [ابن خزيمة: التوحيد،520/2: رقم الحديث 50].
(3) [أبو الشيخ: العظمة، 714/2].
(4) [الطبراني، المعجم الأوسط، 211/6: رقم الحديث 6214].
(5) [البيهقي: شعب الإيمان (ج312/1، رقم الحديث: 153].
(6) [أبو الشيخ: العظمة ،786/2].
(7) [أبو نعيم: معرفة الصحابة،187/1].
(8) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج39/55).
(9) المصدر السابق (ج38/55).
(10) المصدر السابق (ج39/55).
(11) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج306/3).
(12) المصدر السابق (ج306/3).
(13) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (ج248/4).
(14) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج27/3)
(15) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج306/3).

آخر قال أحمد: "مضطرب الحديث"[1]، وقال ابن أبي حاتم: "ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به"[2]، وقال النسائي: "ليس بذاك بالقوي"[3]، وقال الساجي: "صدوق عنده مناكير"[4]، وقال ابن حبان: "كان شيخاً، صالحاً، ممن كثر وهمه، حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا"[5].

فالراجح فيه أنه لا يحتج به إذا انفرد، فكيف إذا انفرد وخالف؟ وفي هذا الحديث خالف حماد بن سلمة الثقة المعروف، فالقول قول حماد؛ قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة، عن حديثٍ رواه الحارث بن عبيد، أبو قدامة، عن أبي عمران الجوني، عن أنس، قال: بينما النبي صلى الله عليه وسلم ...الحديث، ثم ذكرت لهما الحديث بطوله؟ فقالا: هذا خطأ؛ إنما هو كما رواه حماد بن سلمة، عن أبي عمران، عن محمد بن عمير بن عُطارد بن حاجب الداري، قال: "بينما النبي صلى الله عليه وسلم" مرسل وذكر الحديث، فقال: هذا هو الصحيح"[6]، وكذلك صحح ابن عساكر[7]، وأبي الشيخ[8] رواية حماد.

إلا أن حديث حماد مرسل ضعيف؛ فمحمد بن عمير بن عطارد لم يسمع من النبي ﷺ، قال أبو نعيم: "يعد في الصحابة، ولا يصح له صحبة"[9]، فقد أرسل عنه، وقد نصَّ البخاري على أن هذه الرواية مرسلة؛ فقال في ترجمته: " مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خُيِّر قال: "بل عبداً نبياً"، قاله لنا موسى ابن اسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني"[10].

أما ما رواه ابن عساكر من طريق محمد بن عمير، عن أبيه، فلم أجد لأبيه ذكراً في أي من كتب التراجم، والراجح الرواية المرسلة، وهو ما رجحه البخاري، وهي ضعيفة، فالحديث

---

(1) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج27/3).
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج81/3).
(3) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج260/5).
(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج306/3).
(5) ابن حبان، المجروحين (ج224/1).
(6) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج514/6).
(7) ابن عساكر تاريخ دمشق (ج39/55).
(8) [أبي الشيخ: العظمة، 717/2].
(9) أبو نعيم، معرفة الصحابة (ج186/1).
(10) البخاري، التاريخ الكبير (ج194/1).

بكلا الوجهين ضعيف، فاخطأ الحارث بن عبيد، حين رواه عن أبي عمران الجَوني، عن أنس، ورواية حماد الراجحة هي أيضاً ضعيفة؛ لأنها مرسلة.

المسألة الرابعة:

تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾.

المتعقب عليه:

حديث غريب استدل به ابن جرير في تفسير الآية.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ هَاهُنَا –مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زِيَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبيد، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ حَدِيثَ النُّزُولِ وَأَنَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: "مَنْ يَسْتَغْفِرْنِي أَغْفِرْ لَهُ، مَنْ يَسْأَلْنِي أُعْطِهِ، مَنْ يَدْعُنِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ". فَلِذَلِكَ يَقُولُ: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: 78] فَيَشْهَدُهُ اللَّهُ، وَمَلَائِكَةُ اللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فَإِنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ زِيَادَةَ، وَلَهُ بِهَذَا حَدِيثٌ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ"[1].

دراسة المسألة:

استدل ابن جرير بهذا الحديث مقوياً المعنى الذي ذهب إليه في تفسير قوله تعالي ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾، فتعقبه ابن كثير بأن هذا الحديث تفرد به زيادة، وهذا نص الحديث:

قال ابن جرير: "حدثنا محمد بن سهل، قال: ثنا آدم، قال: ثنا ليث بن سعد، وحدثنا محمد بن سهل بن عسكر، قال ثنا ابن أبي مريم، قال: ثنا الليث بن سعد، عن زيادة بن محمد، عن محمد بن كعب القرظي، عن فضالة بن عبيد، عن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ الله يَفْتَحُ الذِّكْرَ فِي ثَلاثِ ساعات يَبْقِينَ مِنَ اللَّيْلِ: في السَّاعَةِ الأولى مِنْهُنَّ يَنْظُرُ فِي الكِتابِ الَّذِي لا يَنْظُرُ فِيهِ أحدٌ غيرُه فَيَمْحُو ما يَشاءُ وَيُثْبِتُ، ثُمَّ يَنزلُ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ إلى جَنَّةِ عَدْنٍ، وَهيَ دَارُهُ الَّتي لَمْ تَرَها عَيْنٌ، وَلا تَخْطُرُ عَلى قَلْبِ بَشَرٍ، وَهيَ مَسْكَنُهُ، وَلا يَسْكُنُ مَعَهُ منْ بَنِي آدَمَ غيرُ ثَلاثَةٍ: النَّبِيِّينَ والصِّدّيقِينَ والشُّهَدَاءِ ثُمَّ يَقُولُ: طُوبَى لِمَنْ دَخَلَكِ، ثُمَّ يَنزلُ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ إلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِرُوحِهِ وَمَلائكَتِهِ فتنتفض، فَيَقُولُ: قُومي بعَوْنِي، ثُمَّ يَطَّلِعُ إلى عِبادِهِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي أغْفِرْ لَهُ، مَنْ يَسْأَلْنِي أُعْطِهِ، مَنْ يَدْعونِي فَأسْتَجِيبَ لَهُ حتى يَطْلُعَ الفَجْرُ، فذلك حين يقول ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾، قال موسى في حديثه: "شهده الله،

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج103/5).

وملائكة الليل، وملائكة النهار"، وقال ابن عسكر في حديثه: "فيشهده الله، وملائكة الليل، وملائكة النهار"[1].

والحديث أخرجه ابن خزيمة[2]، والعقيلي[3]، والطبراني[4]، والدارقطني[5]، وابن بطة[6]، والأصبهاني[7]، من طريق الليث، عن زيادة، به.

فقد تفرد به زيادة كما قال ابن كثير، وزيادة بن محمد الأنصاري قال فيه البخاري[8]، والنسائي[9]، وأبو حاتم[10]، وابن حبان[11]: "منكر الحديث"، زاد ابن حبان: "جداً، يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك".

فالحديث واهٍ جداً، منكر، لا يصح الاستدلال به، ولو اكتفى الإمام ابن جرير بذكر الأخبار المقبولة لكان أفضل.

---

(1) الطبري، التفسير (ج520/17).

(2) [التوحيد، 322/1: رقم الحديث46].

(3) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج93/2).

(4) [الطبراني: الدعاء، ص 59]، [الطبراني: المعجم الأوسط ، 279/8].

(5) [الدارقطني: النزول، ص 151].

(6) [ابن بطة: الإبانة الكبرى، 216/7].

(7) [الأصبهاني: صفة الجنة،36/1].

(8) البخاري، التاريخ الكبير (ج446/3).

(9) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 43).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج619/3).

(11) ابن حبان، المجروحين (ج308/1).

المبحث السابع
تعقباته في متابعات الحديث وشواهده

تعريف المتابعة والشاهد لغةً واصطلاحاً:

المتابعة لغة: من تَبَع: وهو التُّلُو والقَفْو، وتَبعتُ فلاناً: تَلَوتَه، والتابِع: التالي[1].

المتابعة اصطلاحاً: ذكر ابن الصلاح في حديثه عن المتابعة والشاهد أمثلة على كليهما، ولم يذكر تعريفاً لهما، لكن من خلال المثال الذي ذكره، يظهر أنه خص المتابعة بما اتفق لفظه، سواء أكانت عن نفس الصحابي أو عن غيره، وجعلها قسمين: فإن كانت لنفس الراوي فهي: التامة، وإن كانت لشيخه أو من فوقه فهي: القاصرة. وجعل الشاهد بما كان بالمعنى، سواء أكان عن نفس الصحابي، أو عن غيره[2]، وتبعه على ذلك النووي[3]، وابن كثير[4]، وغيره[5]. هذا الأمر جعل بعض المحدثين لا يفرقون بين المتابعة والشاهد[6].

إلا أن ابن حجر خالف ابن الصلاح، فجعل المتابعة لما اتفق لفظه ومعناه، أو معناه فقط، بشرط أن تكون من رواية نفس الصحابي، أما الشاهد: فهو أن يأتي متنٌ من حديث صحابي آخر، يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط[7]. وعلى هذا سار من جاء بعده.

فالمتابعة: أن يوافق الراوي راوياً آخر في روايته عن نفس شيوخه، أو عن بعضهم.

فهي العلاقة بين المتابِع بكسر الباء، والمتابَع بفتح الباء، والمتابِع: هو الراوي الموافق لغيره[8]، والمتابَع: هو الراوي الذي وافقه غيره[9].

---

(1) يُنظر: الفراهيدي، العين (ج78/2)، الأزهري، تهذيب اللغة (ج167/2)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج362/1).

(2) يُنظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 82).

(3) يُنظر: النووي، التقريب والتيسير (ص 41).

(4) ينُظر: ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص 59).

(5) يُنظر: برهان الدين الجعبري، رسوم التحديث في علوم الحديث (ص 84)، ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص 59).

(6) يُنظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 83)، النووي، التقريب والتيسير (ص 41)، ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 90).

(7) يُنظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 90).

(8) يُنظر: المصدر السابق (ص 87).

(9) يُنظر: أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص 369).

وهي على مرتبتين:

المتابعة التامة: وهي ما كانت المتابعة فيه للراوي نفسه.

المتابعة القاصرة: وهي ما كانت المتابعة فيه لشيخ الراوي أو من فوقه[1].

أما الشاهد لغة: من شَهَد: قال ابن فارس: "يدل على حضورٍ وعِلْم وإِعْلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه"[2]، والشاهد: الحاضِر[3].

والشاهد اصطلاحاً: ما وافق رَاوٍ رَاوِيَهُ عن صحابي آخر بمتن يشبهه في اللفظ والمعنى جميعًا، أو في المعنى ففط[4].

وقد درج المصنفون في مصطلح الحديث على ذكر الاعتبار إلى جانب المتابعة والشاهد، فيظن القاريء أنه قسيمٌ لهما وليس الأمر كذلك؛ بل الاعتبار هو: هيئة التوصل إلى المتابعة والشاهد، فننظر هل الحديث فرد أم له طرقٌ أخرى، وعلى هذا كان حق العبارة أن يُقال: معرفة الاعتبار والمتابعات والشاهد[5].

فالاعتبار هو: هو تتبع الطرق من الجوامع، والمسانيد، والأجزاء، لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد؛ ليعلم هل له متابع أم لا[6].

فائدة المتابعة والشواهد:

التقوية والتأييد، ولا يلزم أن يكون المتابع مساوياً في المرتبة للأصل، وإن كان دونه يصلح للمتابعة[7]، فنقاد الحديث لا يتشددون في الشواهد والمتابعات تشددهم في الأصول، فيغتفرون فيها من الرواية عن الضعيف القريب الضعف، ما لا يغتفرون في الأصول، وربما

---

(1) يُنظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 87)، الكافِيَجي، المختصر في علم الأثر (ص 144)، القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص 129)، الصالح صبحي، علوم الحديث ومصطلحه (ج242/1).

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج221/3).

(3) يُنظر: الأزدي، المنجد في اللغة (ص 231)، ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج181/4).

(4) يُنظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 90)، الصالح صبحي، علوم الحديث ومصطلحه (ج241/1).

(5) يُنظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (ج681/2) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص90).

(6) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 90).

(7) يُنظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 87)، الدهلوي، مقدمة في أصول الحديث (ص 58).

وقع في "الصحيحين" شيء من ذلك؛ ولهذا يقول الدارقطني وأمثاله من النقاد في بعض الضعفاء: "هذا يصلح للاعتبار"، "وهذا لا يصلح أن يعتبر به"[1]. وليس كل ضعيف يتقوى؛ فالضعيف منه ما ينجبر بالمتابعات والشواهد، كأن يكون راويه سيء الحفظ، ومنه ما لا ينجبر سواء أكان تابعاً أو متبوعاً، كرواية الكذابين والمتروكين[2].

تعقباته في المتابعات والشواهد:

المسألة الأولى:

حديث مجادلة العبد ربه يوم القيامة.

المتعقب عليه:

قول النسائي بتفرد راوي الحديث الأشجعي عن سفيان.

التعقيب:

قال ابن كثير: "قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو شيبة إبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة، حدثنا مِنجاب بن الحارث التميمي، حدثنا أبو عامر الأسدي، حدثنا سفيان، عن عُبيد المُكتب، عن الفُضيل بن عمْرو، عن الشعبي، عن أنس بن مالك قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فضحك حتى بدت نواجذه، ثم قال: " أتدرون ممَّ أضحك؟ " قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: "من مجادلة العبد ربه يوم القيامة، يقول: رب ألم تُجرني من الظلم؟ فيقول: "بلى". فيقول: لا أُجيز عليَّ إلا شاهداً من نفسي. فيقول: "كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً، وبالكرام الكاتبين شهوداً". فيُختم على فِيه، ويقال لأركانه: انطقي. فتنطق بعمله، ثم يخلَّي بينه وبين الكلام، فيقول: بعداً لكُنَّ وسُحقاً، فعنْكُنَّ كنت أناضل".

وقال: "وقد رواه مسلم والنسائي، كلاهما عن أبي بكر بن أبي النضر، عن أبي النضر، عن عبيد الله بن عبد الرحمن الأَشجعي، عن سفيان –هو الثوري– به. ثم قال النسائي: "لا أعلم أحدا روى هذا الحديث عن سفيان غير الأشجعي، وهو حديث غريب، والله تعالى أعلم". كذا قال، وقد تقدم من رواية أبي عامر عبد الملك بن عمرو الأسدي –وهو العقدي–عن سفيان"[3].

---

(1) الصالح صبحي، علوم الحديث ومصطلحه (ج243/1).

(2) يُنظر: النووي، التقريب والتيسير (ص42)، ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص40).

(3) ابن كثير، التفسير (ج586/6).

دراسة المسألة:

يتعقب ابنُ كثير النسائيَ في حكمه على الحديث بالغرابة، فلم يروه أحد عن سفيان غير الأشجعي، على حدِّ علم النسائي، وقد ساق ابن كثير رواية ابن أبي حاتم، التي جاءت من طريق أبي عامر العقدي، عن سفيان فلم يتفرد به الأَشْجَعي[1] كما ظن النسائي؛ فقد تابعه أبو عامر الأسدي العقدي [2].

قلتُ: الحديث أخرجه مسلم[3]، وأبو يعلى[4]، وابن حبان[5]، والبيهقي[6]، من طريق عبيد الله الأشجعي، وأخرجه ابن أبي حاتم[7]، من طريق أبي عامر العقدي، وأخرجه ابن أبي الدنيا[8]، وابن عبد البر[9]، من طريق مِهران ابن أبي عمر[10]، ثلاثتهم عن سفيان الثوري، وأخرجه أبو يعلى[11]، والحاكم[12]، من طريق شريك، كلاهما عن فضيل عن الشعبي عن أنس، إلا أن طريق شريك سقط منها فضيل.

فقد تابع الأشجعيَ مِهرانُ ابن أبي عمر، وشريكُ أيضاً، فابن كثير أصاب في تعقبه، لكنه غفل عن الطريقين الأخريين.

---

(1) هو عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي، ثقة مأمون، أثبت الناس كتاباً في الثوري، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 373).

(2) قال ابن كثير في نسبة أبي عامر بأنه أسدي، وعند رجوعي لترجمته لم أجده منسوباً لبني أسد، بل كانت نسبته لبني قيس، فهو أبو عامر عبد الملك بن عمرو القيسي، العقدي، وهو ثقة، وقد رجعت إلى أكثر من طبعة للكتاب فوجدتها الأسدي، فلا أدري إن كانت تصحيفاً، أو أن ابن كثير أخطأ في نسبته. يُنظر: ابن سعيد، الطبقات الكبرى ط العلمية (ج219/7)، البخاري، التاريخ الكبير (ج425/5)، مسلم، الكنى والأسماء (ج584/1)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج364/18)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج166/8)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج409/6).

(3) [مسلم: صحيح مسلم ،كتاب الزهد والرقائق، 2280/4: رقم الحديث2969].

(4) [الموصلي: مسند أبي يعلى ، 57/7: رقم الحديث3977].

(5) [ابن حبان: صحيح ابن حبان،358/16: رقم الحديث7358].

(6) [البيهقي، الأسماء والصفات للبيهقي،541/1: رقم الحديث 467].

(7) [ابن أبي حاتم: تفسير ابن أبي حاتم، 2559/8].

(8) [الموصلي: مسند أبي يعلى الموصلي، 55/7: رقم الحديث3975].

(9) [ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله،953/2].

(10) مِهران ابن أبي عمر العطار، أبو عبد الله الرازي، صدوق له أوهام سيء الحفظ، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 549).

(11) [الموصلي: مسند أبو يعلى، ص 44].

(12) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين للحاكم،644/4: رقم الحديث8778].

المبحث الثامن
تعقباته في أصل الرواية

الرواية لغةً واصطلاحاً:

الرواية لغة: مأخوذة من روى: قال ابن فارس: الراء والواو والياء أصل واحد، ثم يشتق منه. فالأصل ما كان خلاف العطش، ثم يصرف في الكلام لحامل ما يروى منه... ثم شبه به الذي يأتي القوم بعلم أو خبر فيرويه، كأنه أتاهم بريهم من ذلك [1].

الرواية اصطلاحاً: هي نقل الحديث وإسناده إلى من نسب إليه بصيغة من صيغ الأداء[2].

فالرواية لها ركنان أساسيان هما التحمل والأداء، والتحمل: هو نقل الحديث عن الغير بأي طريق من طرق التحمل الصحيحة المعتبر وهذا الغير يسمى في عرف المحدثين شيخا [3].

والأداء: هو رواية الحديث للغير، وهذا الغير يعرف عنه المحدثين بطالب الحديث [4].

الطريق الأول: السماع من لفظ الشيخ، وذلك بأن يقرأ الشيخ والطالب يسمع، سواء حدث من حفظه ام من كتابه، وصيغتها: سمعت أو سمعنا أو حدثني وغيرها.

الطريق الثاني: القراءة على الشيخ، أو ما يسميه المحدثون بالعرض، فيقرأ التلميذ على شيخه أو يقرأ غيره على الشيخ وهو يسمع، ومن صيغها: قرات على فلان، أو أخبرني فلان قراءة عليه.

الطريق الثالث: الإجازة: وهي إذن الشيخ للطالب في الرواية عنه من غير سماع منه ولا قراءة عليه، فهي إخبار إجمالي بمروياته، ومن صيغها أجازني فلان، أو حدثنا فلان إجازة، أخبرنا إجازة [5].

الطريق الرابع: المناولة: وهي أن يعطي الشيخ تلميذه كتابًا أو حديثًا مكتوبًا ليقوم بأدائه وروايته عنه [6]، ومن صيغها ناولني، ناولني وأجاز لي إن كانت مقرونة بالإجازة[7].

---

(1) ابن فارس: مقاييس اللغة (ج453/2).

(2) أبو شهبة: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص 39)، جامعة المدينة، الدفاع عن السنة (ص 280)

(3) أبو شهبة: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص 94).

(4) أبو شهبة: المصدر السابق (ص 94).

(5) المصدر السابق، ص95.

(6) الصالح، علوم الحديث ومصطلحه (ج97/1).

(7) الطحان، تيسير مصطلح الحديث (ص 200).

الطريق الخامس: الكتابة أو المكاتبة: وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بأمره، وهي نوعان مجردة عن الإجازة، أو مقرونة بها، ومن صيغها: أخبرني فلان مكاتبة، أو كتب إليَّ فلان[1].

الطريق السادس: الإعلام: وهو قول المحدث للطالب هذا الحديث أو الكتاب روايتي فاروه عني، أو يقتصر على الإخبار دون أن يجيزه[2]،ومن صيغها: أعلمني فلان، حدثني فلان بالإعلام أخبرني بالإعلام [3].

الطريق السابع: الوصية: وهو أن يوصى بكتاب كان يرويه لشخص ما[4]، ومن صيغها: أوصى لي فلان، حدثني بالوصية [5]

الطريق الثامن: الوِجادة: وهي أن يجد حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده، فله أن يرويه عنه على سبيل الحكاية، ومن صيغها: وجدت بخط فلان [6].

المسألة الأولى:

حديث ذي القرنين.

المتعقب عليه:

رواية أبي زرعة لحديث ذي القرنين في كتابه ونسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَقَدْ أَوْرَدَ ابْنُ جَرِيرٍ هَاهُنَا، وَالْأُمَوِيُّ فِي مَغَازِيهِ، حَدِيثًا أَسْنَدَهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ، عَنْ عُقْبَةَ بن عامر، أن نفرًا من اليهود جاؤوا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذي القرنين، فأخبرهم بما جاؤوا لَهُ ابْتِدَاءً، فَكَانَ فِيمَا أَخْبَرَهُمْ بِهِ: "أَنَّهُ كَانَ شَابًّا مِنَ الرُّومِ، وَأَنَّهُ بَنَى الْإِسْكَنْدَرِيَّةَ، وَأَنَّهُ عَلَا بِهِ مَلَكٌ فِي السَّمَاءِ، وَذَهَبَ بِهِ إِلَى السَّدِّ، وَرَأَى أَقْوَامًا وُجُوهُهُمْ مِثْلُ وُجُوهِ الْكِلَابِ". وَفِيهِ طُولٌ وَنَكَارَةٌ، وَرَفْعُهُ لَا يَصِحُّ، وَأَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ مِنْ أَخْبَارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَالْعَجَبُ أَنَّ أَبَا زُرْعَةَ الرَّازِيَّ، مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ، سَاقَهُ بِتَمَامِهِ فِي كِتَابِهِ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ، وَذَلِكَ غَرِيبٌ مِنْهُ"[7].

---

(1) النووي، التقريب والتيسير (ص 64).

(2) ينظر: الجعبري، رسوم التحديث في علوم الحديث (ص 113).

(3) أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص 115).

(4) ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص 126).

(5) المصدر السابق، ص126.

(6) المصدر نفسه، ص127.

(7) ابن كثير، التفسير (ج189/5).

دراسة المسألة:

يتعقب ابنُ كثير أبا زرعة، في روايته لهذا الحديث المنكر، في كتابه دلائل النبوة؛ مضعِّفا الحديث بمتنه وإسناده، فالحديث فيه طول ونكارة، كما أن متنه يشبه الإسرائيليات.

والحديث أخرجه الطبري في تفسيره قال: "حدثنا به أبو كريب، قال: ثنا زيد بن حباب، عن ابن لهيعة، قال: ثني عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن شيخين من تُجِيب[1]، قال: أحدهما لصاحبه: انطلق بنا إلى عقبة بن عامر نتحدّث، قالا فأتياه فقالا جئنا لتحدثنا، فقال: "كنت يوما أخدم رسول الله ﷺ، فخرجت من عنده، فلقيني قوم من أهل الكتاب، فقالوا: نريد أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستأذن لنا عليه، فدخلت عليه، فأخبرته، فقال: ما لي وما لهم، ما لي علم إلا ما علمني الله"، ثم قال: اسكب لي ماء، فتوضأ ثم صلى، قال: فما فرغ حتى عرفت السرور في وجهه، ثم قال: "أدخلهم عليّ، ومن رأيت من أصحابي فدخلوا فقاموا بين يديه، فقال: إن شئتم سألتم فأخبرتكم عما تجدونه في كتابكم مكتوباً، وإن شئتم أخبرتكم، قالوا: بلى أخبرنا، قال: جئتم تسألوني عن ذي القرنين، وما تجدونه في كتابكم: كان شاباً من الروم، فجاء فبنى مدينة مصر الإسكندرية ... الحديث"[2].

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني[3]،والبيهقي [4] وابن عساكر [5]، من طريق عبد الله بن عمر بن حفص، عن عبد الرحمن بن زياد، عن سعد بن مسعود عن رجلين، قال أبو الشيخ رجلان من تجيب، وقال البيهقي، وابن عساكر رجلان من كِنْدة .

والحديث إسناده ضعيف جداً؛ ففيه مجهولان، وهما "شيخان من تُجيب"، لم تصرح أي من الروايات باسمهما، كما أن مداره على عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وهو ضعيف أيضاً[6]، وشيخه سعد بن مسعود التَّجيبي، لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل، إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات[7]، وقال ابن الجوزي: كان رجلاً صالحاً، وأسند حديثاً واحداً[8].

---

(1) تُجِيب: بالضم ثم الكسر، وياء ساكنة، وباء موحدة: اسم قبيلة من كندة، وهم ولد عدي وسعد ابني أشرس بن شبيب بن السّكون بن أشرس بن ثور بن مرثع، وهو كندة، وأمهما تجيب بنت ثوبان ابن سليم بن رها من مذحج، ياقوت الحموي، معجم البلدان (ج16/2).

(2) الطبري، جامع البيان (ج92/18)

(3) [أبو الشيخ الأصبهاني: العظمة،1468/4].

(4) [البيهقي: دلائل النبوة للبيهقي، 296/6].

(5) ابن عساكر، تاريخ دمشق لابن عساكر (ج338/17).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 340).

(7) ابن حبان، الثقات (ج297/4).

(8) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (ج138/7).

كما أن متن الحديث هو أقرب ما يكون إلى الإسرائيليات، قال ابن حجر بعد أن ساق الحديث: ولو صح هذا الخبر لانتفى النزاع لكنه ضعيف [1]، وقال أبو شهبة: وهذا كله من الإسرائيليات التي اختلقت على النبي صلى الله عليه وسلم، مشيراً إلى تضعيف ابن كثير للحديث [2]. فكان عجباً من أبي زرعة روايته لهذه الأخبار ونسبتها للنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا لا يخفى على عالم جليل مثله. فأصاب ابن كثير في تعقبه هذا.

المسألة الثانية:

حديثٌ السجل كاتب النبي صلى الله عليه وسلم

المعقَّب عليه:

رواية أبو داود للحديث في سننه

التعقيب:

وكذلك ما تقدم عن ابن عباس، من رواية أبي داود وغيره، لا يصح أيضاً، وقد صرح جماعة من الحفاظ بوضعه –وإن كان في سنن أبي داود– منهم شيخنا الحافظ الكبير أبو الحجاج المزي، فسح الله في عمره، ونسأ في أجله، وختم له بصالح عمله، وقد أفردت لهذا الحديث جزءاً على حدة ولله الحمد[3].

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير أبا داود في روايته لحديث موضوع في سننه، ونص الحديث هو: قال أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "السِّجِلُّ كَاتِبٌ كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[4].

دراسة الإسناد:

فيه عمرو بن مالك النُّكري: ذكرهُ ابن حبان في الثقات، وقال: ويعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه[5]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[6] .

---

(1) ابن حجر، فتح الباري (ج383/6).

(2) ابن شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص 244).

(3) ابن كثير، التفسير (ج383/5).

(4) [أبو داود: سنن أبي داود، الفرائض/في اتخاذ الكاتب، 132/3: رقم الحديث 2935].

(5) ابن حبان، الثقات (ج228/7).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 426).

وفيه يزيد بن كعب العَوذِي: ذكره ابن حبان في الثقات[1]، وقال عنه ابن حجر: مجهول[2].

وفيه أبو الجوزاء، أوس بن عبد الله الربعي: وثقهُ أبو حاتم[3]، وأبو زرعة[4]، والعجلي[5]، وقال البخاري: في إسناده نظر، ويختلفون فيه [6]، وقال ابن عدى: حدث عنه عمرو بن مالك قدر عشرة أحاديث غير محفوظة، وأبو الجوزاء روى عن الصحابة، وأرجو أنه لا بأس به، ولا يصح روايته عنهم أنه سمع منهم، وقول البخاري: في إسناده نظر، يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة[7]، ووثقهُ الذهبي[8]، وابن حجر[9] ، وزاد ابن حجر: يرسل كثيراً.

الخلاصة: ثقة يرسل.

وفيه نوح بن قيس: وهو صدوق؛ وثقه يحيى بن معين [10]، وأحمد بن حنبل[11]، وأبو داود[12]، والعجلي، وقال النسائي: ليس به بأس[13]، وفي رواية عن ابن معين، قال: شيخ صالح، وفي رواية ضعفهُ[14]، وقال ابن حجر: صدوقٌ رُمي بالتشيع[15]، وقال الذهبي: حسن الحديث، وقد وُثق[16].

---

(1) ابن حبان، الثقات (ج271/9).
(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 604).
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(ج305/2).
(4) المصدر السابق (ج305/2).
(5) العجلي، الثقات (ص 74).
(6) البخاري، التاريخ الكبير (ج16/2).
(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج108/2).
(8) الذهبي، الكاشف (ج257/1).
(9) تقريب التهذيب (ص 116).
(10) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص 219).
(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج483/8).
(12) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص 37).
(13) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج55/30).
(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج483/8).
(15) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 567).
(16) الذهبي، الكاشف (ج327/2).

قتيبة بن سعيد الثقفي: ثقة ثبت[1].

تخريج الحديث:

أخرجهُ النسائي[2]، وأبو نعيم[3]، والبيهقي[4]، من طريق يزيد بن كعب، وأخرجهُ الطبراني[5]، والعقيلي[6]، والبيهقي[7]، من طريق يحيى بن عمرو بن مالك، كلاهما عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس.

خلاصة المسألة:

الحديث إسناده ضعيف، لضعف عمرو بن مالك، وجهالة يزيد بن كعب، وقد تابع يزيد يحيى بن عمرو وهو ضعيف جداً لا يصلح للمتابعة، قال ابن كثير: وقد عرضت هذا الحديث على شيخنا الحافظ الكبير أبي الحجاج المزي فأنكره جداً، وأخبرته أن شيخنا العلامة أبا العباس ابن تيمية كان يقول: هو حديث موضوع، وإن كان في سنن أبي داود، فقال شيخنا المزي: وأنا أقوله[8].

ولهُ شاهدٌ لا يُفرح به من طريق ابن عمر، رواه الخطيب البغدادي[9]، وابن منده[10]، قال ابن كثير معلِّقاً عليه: قلت: وهذا أيضا منكر عن ابن عمر، كما هو منكر عن ابن عباس، وقد ورد عن ابن عباس، وابن عمر خلاف ذلك، فقد روى الوالبي والعوفي عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية: قال كطي الصحيفة على الكتاب، وكذلك قال مجاهد، وقال ابن جرير هذا هو المعروف في اللغة أن السجل هو الصحيفة[11].

وقال ابن جرير: ولا يعرف لنبينا صلى الله عليه وسلم كاتب كان اسمه السجلّ، ولا في الملائكة ملك ذلك اسمه [12].

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 454).

(2) [النسائي: السنن الكبرى، التفسير/سورة الأنبياء، ، 10/: رقم الحديث 11272].

(3) [الأصبهاني: معرفة الصحابة لأبي نعيم، 1454/3].

(4) [البيهقي: السنن الكبرى،214/10].

(5) [الطبراني: المعجم الكبير ، 170/12].

(6) [العقيلي: الضعفاء الكبير، 420/4].

(7) [البيهقي: السنن الكبرى ،214/10].

(8) ابن كثير، البداية والنهاية (ج369/5).

(9) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج171/8).

(10) الأصبهاني، معرفة الصحابة (ج274/10).

(11) ابن كثير، البداية والنهاية (ج370/5).

(12) الطبري، تفسير الطبري (ج544/18).

المسألة الثالثة:

حديث حذيفة في بني اسرائيل.

القول المتعقب عليه:

رواية ابن جرير لهذا الحديث الموضوع في تفسيره.

التعقيب:

قال ابن كثير: وقد روى ابن جرير هنا حديثاً أسنده عن حذيفة مطولاً، وهو حديث موضوع لا محالة، لا يستريب في ذلك من عنده أدنى معرفة في الحديث، والعجب كل العجب كيف راج عليه مع إمامته، وجلالة قدره، وقد صرح شيخنا العلامة أبو الحجاج المزي رحمه الله، بأنه موضوع مكذوب، وكتب ذلك على حاشية الكتاب[1].

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير على ابن جرير الطبري روايته لحديث موضوع لا يستريب من عنده معرفة بالحديث بوضعه، والحديث رواه ابن جرير في تفسيره قال: حدثنا عصام بن رَوَّاد بن الجراح، قال: ثنا أبي، قال: ثنا سفيان بن سعيد الثوري، قال: ثنا منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، قال: سمعت حُذيفة بن اليمان يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ بنِي إسْرَائِيلَ لَمَّا اعْتَدَوْا وَعَلَوْا، وقَتَلُوا الأنْبِيَاءَ، بَعَثَ الله عَلَيْهِمْ مَلِكَ فَارِسَ بُخْتَنَصَّر، وكانَ الله مَلَّكَهُ سَبْعَ مِئَة سَنَةٍ، فسارِ إِلَيْهِمْ حتى دَخَلَ بَيْتَ المَقْدِسِ فَحاصَرَهَا وَفَتَحَها، وَقَتَلَ عَلى دَمِ زَكَرِيَّا سَبْعينَ أَلْفا، ثُمَّ سَبَى أَهْلَها وبَنِي الأنْبِياء، وَسَلَبَ حُليَّ بَيْتِ المَقْدِسِ حتى أَوْرَدَهُ بابِلَ، قال حُذيفة: فقلت: يا رسول الله لقد كان بيت المقدس عظيما عند الله؟ قال: أَجَلْ بَناهُ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ مِنْ ذَهَبٍ وَدُرّ وَياقُوتٍ وَزَبَرْجَدٍ، وكانَ بَلاطُه بَلاطَةً مِنْ ذَهَب وَبَلاطَةً منْ فِضَّةٍ، وعُمُدُهُ ذَهَبا، أَعْطاهُ الله ذلك، وسَخَّرَ لَهُ الشَّياطينَ يأْتُونَهُ بِهذِهِ الأشْياءِ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ، فَسارَ بُخْتَنَصَّر بهذِه الأشْياءِ حتى نزلَ بِها بابِلَ، فَأَقامَ بَنُوا إسْرَائِيلَ في يَدَيهِ مِئَةَ سَنَةٍ تُعَذِّبُهُمُ المَجُوسُ وأَبْناءُ المَجُوسِ، فيهمُ الأنْبِياءُ وأَبْناءُ الأنْبِياء، ثُمَّ إِنَّ الله رَحمَهُمْ، فأَوْحَى إلى مَلِك مِنْ مُلُوكِ فارِس يُقالُ لَهُ كُورَسُ، وكانَ مُؤْمِنا، أَنْ سِرْ إلى بَقايا بَنِي إِسْرَائِيلَ حتى تَسْتَنْقذَهُمْ، فَسارَ كُورَسُ بِبَنِي إسْرَائِيلَ وحُليِّ بَيْتِ المَقْدِسِ حتى رَدَّهُ إِلَيْهِ، فَأَقامَ بَنُو إسْرَائِيلَ مُطِيعينَ لله مِئَةَ سَنَةٍ، ثُمَّ إِنَّهُمْ عادُوا في المعَاصِي..."[2].

---

(1) ابن كثير، تفسير (ج47/5).

(2) يُنظر: الطبري، تفسير الطبري (ج357/17).

علة الحديث في رواد بن الجراح؛

رَوَّاد بن الجراح الشامي، أبو عصام العسقلاني:

وثقه ابن معين[1]، وفي رواية أخرى عنه[2]، وعن أحمد[3] قالا: "لا بأس به"، قال ابن معين: "إنما غلط في حديث عن سفيان"، وقال أحمد: " صاحب سنة إلا أنه حدث، عن سفيان أحاديث مناكير"، وقال البخاري: "عن سفيان، كان قد اختلط، لا يكاد أن يقوم حديثه"[4]، وقال أبو حاتم: "مضطرب الحديث، تغير حفظه في أخر عُمَره، وكان محله الصدق"[5]، وقال النسائي: "ليس بالقوي، روى غير حديث منكر، وكان قد اختلط"[6]، وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عَدِيّ: "عامة ما يرويه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخا صالحا، وفي حديث الصالحين بعض النكرة إلا أنه يكتب حديثه"[7]، وذكره ابنُ حِبَّان فِي الثقات، وَقَال: "يخطئ، ويخالف"[8]، ضعفه يعقوب بن سفيان[9]، وقال الذهبي: "وله خبر منكر، عن سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة، خيركم في المئتين الخفيف الحاد"[10].

الخلاصة:

اتفق العلماء على أن رواداً اختلط، وقد نص البخاري أن سفيان روى عنه بعد الاختلاط، كما نص غير واحد من العلماء أن حديثه عن سفيان خاصة فيه نكارة شديدة، فقد سبق القول بأن سفياناً روى عنه بعد الاختلاط، وهذا الحديث يرويه عن سفيان، ولم أجد له متابع أو شاهد، وقد أورده البغوي [11] في تفسيره، وأشار السيوطي[12] إلى رواية ابن جرير له، ولم يعلق عليه، فلعل هذا الحديث من جملة ما اختلط فيه، وقد سبق قول ابن كثير فيما نقله

---

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص 110).

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (ج425/4).

(3) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج31/2).

(4) البخاري، التاريخ الكبير (ج336/3).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج524/3).

(6) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 40).

(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج120/4).

(8) ابن حبان، الثقات (ج246/8).

(9) يُنظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج228/9).

(10) الذهبي، المغني في الضعفاء (ج233/1).

(11) البغوي، التفسير (ج113/3).

(12) السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (ج243/5).

عن شيخه المزي بأن الحديث موضوع، وهذا ظاهر؛ فالحديث فيه مبالغات ويشبه الإسرائيليات، هذا يؤيد قول ابن كثير في إنكاره الشديد على الطبري لروايته الحديث، فإنه كما قال: "موضوع لا محالة، لا يستريب في ذلك من عنده أدنى معرفة في الحديث".

المبحث التاسع
تعقباته في التعريف بالرواة

الراوي لغةً واصطلاحاً:

الراوي لغة: من روى وقد سبق تعريف اللفظة.

الراوي اصطلاحاً : هو من تلقى الحديث وأداه بصيغة من صيغ الأداء [1].

وقد اهتم العلماء بالتصنيف في تراجم الرواة، مبينين اسمه، ونسبه، وكنيته، وقول علماء الجرح والتعديل فيه، واختلفت مناهجهم في التصنيف فمنهم من صنف في الثقات مثل: كتاب الثقات للعجلي، ومنهم من صنف في الضعفاء مثل: الضعفاء والمتروكين للنسائي، ومنهم من صنف في تراجم الرواة مطلقاً: مثل الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ومنهم من صنف في تراجم رجال كتب معينة: مثل تهذيب الكمال للمزي ، ومنهم من صنف في تراجم رواة بلد معين: مثل تاريخ دمشق لابن عساكر وهكذا.

المسألة الأولى:

الحارث بن ضِرار.

المتعقب عليه:

تسمية الطبراني للحارث بن ضرار، بالحارث بن سِرار.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ شَاذَانَ التَّمَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَابِقٍ بِهِ. وَرَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سَابِقٍ، بِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ سَمَّاهُ الْحَارِثَ بْنَ سِرَارٍ، وَالصَّوَابُ: الْحَارِثُ بْنُ ضِرَارٍ، كَمَا تَقَدَّمَ"[2].

دراسة المسألة:

يتعقب ابنُ كثير الطبرانيَّ في تسميته للحارث بن ضرار بالحارث بن سرار، وقد وقع هذا عند الطبراني في معجمه الكبير حيث سماه الحارث بن سرار[3].

---

(1) عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص75).

(2) ابن كثير، التفسير (ج371/7).

(3) الطبراني: المعجم الكبير للطبراني، 274/3].

والحديث أخرجه الطبراني قال حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ أَبُو بَكْرٍ الْأَعْيَنُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ الْقَطَوَانِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَمَّالُ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الزَّجَّاجُ، قَالُوا: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، ثنا عِيسَى بْنُ دِينَارٍ الْمُؤَذِّنُ، حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ الْحَارِثَ بْنَ ضِرَارٍ الْخُزَاعِيَّ يَقُولُ: " قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَانِي إِلَى الْإِسْلَامِ، فَدَخَلْتُ فِيهِ وَأَقْرَرْتُ بِهِ، وَدَعَانِي إِلَى الزَّكَاةِ..." [1].

أما عن الحارث فقد اختلف فيه: قال ابن عبد البر: الحارث بن ضرار: ويقال الحارث بن أبي ضرار المصطلقي[2]، هو الخزاعي، وهو والد جويرية بنت الحارث، زوج النبي ﷺ وقال: وأخشى أن يكونا اثنين والله أعلم[3]. وتبعه في التفريق بينهما ابن الأثير الجزري، وترجم للحارث بن ضرار، وللحارث ابن أبي ضرار، فجعل الأول صاحب القصة، والثاني والد جويرية[4].

قال ابن حجر: فرق ابن عبد البر بينه وبين والد جويرية وجزم ابن فتحون وغيره بأن والد جويرية غير صاحب القصة، والحديث، ولم يصنعوا شيئاً، والصواب أنه شخص واحد[5].

الخلاصة:

لم يسمِّه أحد سرار إلا ما وقع من الطبراني، وقد ذكر الهيثمي أن الطبراني سماه سرار، لكنه لم يرجح أي من الاسمين[6]، إلا أن ابن حجر ذكر أن الطبراني سماه ضرار، قال:

---

(1) [الطبراني: المعجم الكبير للطبراني، 274/3].

(2) المُصْطَلِقي: بِضَم الْمِيم وَسُكُون الصَّاد وَفتح الطَّاء الْمُهْملَة وَكسر اللَّام، هذه النسبة إلى سعد بن عمرو، وسعد هو المصطلق، والتي تنسب إليه هي جويرية بنت الحارث بن أبى ضرار بن الحارث. الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب (ج219/3)، السمعاني، الأنساب (ج291/12).

(3) الأصبهاني أبو نعيم، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (ج293/1).

(4) يُنظر: الجزري، أسد الغابة (رقم 616/1/904/رقم617/1/905).

(5) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج195/2).

(6) يُنظر: الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج109/7).

"الحارث بن ضرار الخزاعي كذا وقع عند الطبراني، والصواب ابن أبي ضرار"[1]، قلت: وكذلك سماه أحمد[2]، وابن أبي عاصم[3]، بالحارث بن ضرار، والصواب ضرار كما قال ابن كثير.

وإنما اختلفوا هل هو الحارث بن ضرار، أم الحارث ابن أبي ضرار، وأخطأ من فرق بينهما فهما واحد كما قال ابن حجر، والدليل على ذلك أن بعض الروايات ذكرت الحارث بن ضرار، وبعضها سمَّته الحارث ابن أبي ضرار، فصاحب القصة، هو والد جويرية رضي الله عنها أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رجح ابن حجر بأنه الحارث ابن أبي ضرار كما سبق، وذكر ابن كثير أن هذه التسمية هي الأشهر[4].

(1) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج195/2).

(2) [أحمد: مسند أحمد، 403/30].

(3) [ابن أبي عاصم: الآحاد والمثاني،322/4].

(4) [ابن كثير: جامع المسانيد والسنن، 274/2].

المبحث الحادي عشر
تعقباته على الرواة جرحاً وتعديلاً

تعريف الجرح والتعديل لغةً واصطلاحاً:

الجرح لغة واصطلاحاً:

أولاً: الجرح لغة: جرْح: الجيم والراء والحاء أصلان: أحدهما الكسب، والثاني شق الجلد[1].

وتستخدم في الشق المعنوي: فيُقال جرح الشاهد: طعن في صدقه، جاء بما يُسقط عدالته ويرد شهادته، جرَح شعورَه، جرَح كبرياءَه: آذاه، أساء إليه، أهانه[2].

فالجَرح بفتح الجيم أكثر ما يستعمل في المعاني، والأعراض باللسان، وبضمها الجُرح هو الشق في الأبدان[3].

ثانياً: الجرح اصطلاحاً: وهو وصف متى التحق بالراوي اقتضى تليين روايته أو ردها[4].

التعديل لغة واصطلاحاً:

أولاً: التعديل لغة: من عدَّل و تعديل الشئ: تقويمه، يقال عدلته فاعتدل أي قومته فاستقام[5]. قال ابن فارس: العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج، فالأول العدل من الناس: المرضي المستوي الطريقة[6].

ثانياً: التعديل اصطلاحاً: وصف متى التحق بالراوي اقتضى قبول روايته [7].

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج451/1).

(2) أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (ج359/1).

(3) السيد نجم، علم الجرح والتعديل (ص 54).

(4) ابن الأثير الجزري، جامع الأصول (ج126/1)، العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس (ج7/1).

(5) الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج1761/5).

(6) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج246/4).

(7) الجزري، جامع الأصول (ج126/1).

تعارض الجرح والتعديل:

لتعارض الجرح والتعديل صورتان هما:

1. صدورهما من إمامين أو أكثر.
2. صدورهما من إمام واحد. والمراد بالجرح هنا: الجرح المفسّر.

فإذا تعارض الجرح المفسّر مع التعديل بصدورهما من إمامين فأكثر فمذهب الجمهور تقديم الجرح على التعديل مطلقاً، سواء زاد عدد المُعدِّلين على عدد المُجرِّحين أو نقص عنه أو استويا، وذلك لأن مع الجارح زيادةَ علمٍ بخفي حال الراوي لم يطَّلعْ عليها المعدِّلُ فالجارح مصدِّقٌ للمعدِّل في الحال الظاهرة ومبيّن لحال الراوي الخفية[1].

وثمة ثلاثة أقوال أخرى فيما إذا زاد عدد المعدِّلين على عدد الجارحين وهي:

1. تقديم التعديل على الجرح؛ لأن كثرتهم تقوي حالهم، وتوجب العمل بخبرهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم، وها ما نقله البغدادي عن بعض أهل الغلم حاكماً بخطئه[2].
2. يقدم قول الأحفظ من الأئمة وهو قول البُلقيني[3].
3. ما حكاه ابن الحاجب أنهما يتعارضان فلا يقدم أحدهما على الآخر إلا بمرجح[4].

والراجح: أن الأصل تقديم الجرح المفسر على التعديل، لكن ذلك ليس على إطلاقه، بل هو مقيَّد بضوابط.

وأمّا إذا تعارض الجرح المبهم مع التعديل فإن التعديل مُقدّم على الجرح المبهم[5].

وأما إذا تعارض الجرح والتعديل الصادران من إمام واحد، فلذلك حالتان هما:

الحالة الأولى: أن يتبين تغيرُ اجتهاد الإمام في الحكم على ذلك الراوي، فالعمل حينئذ على المتأخر من قوليه.

والحالة الثانية: أن لا يتبين تغيُّرُ اجتهاد الإمام في حكمه على الراوي، فالعمل على الترتيب التالي:

أ . يُطْلبُ الجمع بين القولين إن أمكن، كأن يكون التوثيق أو التضعيف نِسْبياً لا مطلقا.

---

(1) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 109)، الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص 105)، السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج33/2).

(2) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص107).

(3) البلقيني، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص294).

(4) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج36/2).

(5) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (ج359/3).

ب . إذا لم يمكن الجمع، طُلِب الترجيح بين القولين بالقرائن، كأن يكون بعضُ تلاميذ الإمام أكثر ملازمة له من بعض، فتقدَّم روايةُ الملازم على رواية غيره، كما هو الشأن في تقديم رواية عباس الدُّوري عن ابن معين لطول ملازمته له.

جـ . إذا لم توجد قرينة خاصة يرجّح بها فيؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال أهل النقد وبالأخص أقوال الأئمة المعتدلين.

د . إذا لم يتيسّر ذلك كله فالتوقف حتى يظهر مرجّح [1].

تعقباته في الجرح والتعديل:

المسألة الأولى:

الراوي يوسف بن مازن.

القول المتعقب عليه:

تجهيل الترمذي له.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقول الترمذي: إن يوسف هذا مجهول فيه نظر؛ فإنه قد روى عنه جماعة، منهم: حماد بن سلمة، وخالد الحذاء، ويونس بن عبيد، وقال فيه يحيى بن معين: هو مشهور، وفي رواية عن ابن معين قال: هو ثقة"[2].

دراسة المسألة:

يوسف بن سعد الجُمَحِي[3]، مولاهم، أبو يعقوب وقيل أبو سعد البصرى، ويقال يوسف بن مازن ويقال هو غيره مولى عثمان بن مظعون،

وقد أُختلف في يوسف بن مازن هل هو يوسف بن سعد الجمحي أم هما اثنان؟

ففرق البخاري بين يوسف بن سعد، ويوسف بن مازن، فقال في ابن سعد: "انه مولى ابن مظعون، وقيل: مولى بن حاطب وانه روى عن عمر، وَعلي، ومُحمد بن حاطب وزيد بن ثابت

---

(1) ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس (ج7/1).

(2) ابن كثير، التفسير (ج442/8).

(3) بضم الجيم وفتح الميم وفي آخرها الحاء المهملة هذه النسبة إلى بنى جُمَح، السمعاني، الأنساب (ج326/3).

في آخرين"[1]، وقال في يوسف بن مازن: "يوسف بن مازن، الراسبي، روى عنه القاسم بن الفضل، ونوح بن قيس، يعد في البصريين"[2].

قال المزي: "وقد تبع البخاريَّ ابنُ أبي حاتم في التفرقة بينهما؛ وترجم لكل منهما[3] كما ترجم البخاري، وزاد في ابن مازن ما نقل عن يحيى بن مَعِين أنه مشهور، وفرق ابن حبان بين يوسف بن سعد شيخ الربيع بن مسلم، وذكر أنه يروي، عَن أَبِي هريرة [4]، وبين ابن سعد مولى محمد بن حاطب فقال في "الثقات" يوسف بن سعد مولى ابن حاطب، يروي عن زيد بن ثابت وعنه داود بن أبي هند، وأبو بشر[5]، وعندي أنه وهم في جعله اثنين ولم يتعرض ليوسف بن مازن في الثقات"[6].

والمزي رجح عدم التفرقة بينهما؛ فقد ترجم لهما ترجمة واحدة.

أما عن أقوال العلماء فيه:

فقد وثقه ابن معين[7]، والذهبي[8]، وابن حجر[9]، وفي رواية عن ابن معين قال: "يوسف بن مازن الذى روى عنه القاسم بن الفضل مشهور"[10].

قلت: وإن كانا اثنين فقد قال عنه ابن معين: "مشهور"، وروى عنه عدد؛ فارتفعت بذلك الجهالة عنه، وإن كانا واحداً، فقد وثقه ابن معين، والذهبي، وابن حجر، ففي كلا الحالتين لا يصح أن يقال عنه مجهول، ولا يضره جهالة الترمذي به.

يتبين مما سبق، أن ابن كثير أصاب في تعقبه على الترمذي.

---

(1) البخاري، التاريخ الكبير (ج373/8).

(2) المصدر السابق (ج374/8).

(3) يُنظر ترجمة يوسف بن مازن : ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج230/9)، وترجمة يوسف بن سعد: (ج223/9).

(4) يُنظر: ابن حبان، الثقات (ج633/7).

(5) ابن حبان، الثقات (ج550/5).

(6) المزي، تهذيب الكمال (ج426/32، رقم 7150).

(7) المصدر السابق (ج426/32، رقم 7150).

(8) الذهبي، الكاشف (ج399/2).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ج344/2).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج231/9).

المسألة الثانية:

الراوي تَمّام بن نَجيح.

المتعقب عليه:

قول البزار عنه: "صالح الحديث".

التعقيب:

قال ابن كثير: وقال الحافظ أبو بكر البزار: حدثنا زياد بن أيوب، حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي، حدثنا تمام ابن نجيح، عن الحسن-يعني البصري-عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: "ما من حافظين يرفعان إلى الله ﷻ، ما حفظا في يوم، فيرى في أول الصحيفة وفي آخرها استغفار إلا قال الله تعالى: قد غفرت لعبدي ما بين طرفي الصحيفة". ثم قال: تفرد به تمام بن نجيح، وهو صالح الحديث، قال ابن كثير: قلت: "وثقه ابن معين وضعفه البخاري، وأبو زرعة، وابن أبي حاتم والنسائي، وابن عدي، ورماه ابن حبان بالوضع، وقال الإمام أحمد: لا أعرف حقيقة أمره"[1].

دراسة المسألة:

يظهر من كلام ابن كثير أنه يرجح تضعيف تمام بن نجيح، متعقباً البزار حين قال عنه: صالح الحديث، أما تَمَّام بن نَجِيح الأسدي الدمشقي: فقد وثقه ابن معين[2]، ويعقوب بن سفيان[3]، وضعفه أبو زرعة[4]، والذهبي[5]، وابن حجر[6]، زاد أبو زرعة: "ليس بقوي" وكذا قال البزار[7]، وقال البخاري: "فِيهِ نظر"[8]، وقال أبو داود: "له أحاديث مناكير"[9]، وقال أبو حاتم:

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج344/8).
(2) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (ج429/4).
(3) الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج359/3).
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج445/2).
(5) الذهبي، الكاشف (ج279/1).
(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 130).
(7) البزار، مسند البزار(ج25/10).
(8) البخاري، التاريخ الكبير (ج157/2).
(9) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري (ص 189).

"منكر الحديث ذاهب"[1]، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً، يروي أشياء موضوعة، عن الثقات، كأنه المتعمد لها"[2]، قيل لأحمد: فتمام بن نجيح مَا حَاله؟ قَالَ: "لَا أَدْرِي"[3]، وقال النسائي: "لَا يُعجبنِي حَدِيثه"[4]، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه"[5]، وقال العقيلي: "يحدث بمناكير"[6].

فأغلب النقاد اتفقوا على تضعيفه، وتفرد يحيى بن معين، والفسوي، بتوثيقه، بالإضافة إلى قول البزار عنه: صالح الحديث، علماً بأنه قال عنه في موضع آخر: ليس بقوي، فاضطرب قوله فيه، والراجح بعد عرض أقوال النقاد فيه أنه ضعيف، ومال لذلك ابن كثير، هكذا يُفهم من كلامه.

المسألة الثالثة:

الراوي حفص بن حميد.

المتعقب عليه:

تجهيل علي بن المديني لحفص بن حميد.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقال علي بن المديني: هذا حديث حسن الإسناد، إلا أن حفص بن حميد مجهول، لا أعلم روى عنه غير يعقوب بن عبد الله الأشعري القمي، قلت: بل قد روى عنه أيضا أشعث بن إسحاق، وقال فيه يحيى بن معين: "صالح"، ووثقه النسائي، وابن حبان"[7].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/445).
(2) ابن حبان، المجروحين (ج1/204).
(3) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، وغيره (ص 134).
(4) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 27).
(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/281).
(6) العقيلي، الضعفاء (ج1/466).
(7) ابن كثير، التفسير (ج5/486).

دراسة المسألة:

حفص بن حميد القُمِّي[1]: وثقه النسائي[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3]، وقال ابن معين: "صالح"[4]، وقال ابن حجر: "لا بأس به"[5]، إلا أن علي ابن المديني قال عنه: "مجهول"[6].

قلت: أصاب ابن كثير في تعقبه على ابن المديني، فقد روى عنه أكثر من واحد، كما أنه وُثق، فجهالة علي ابن المديني به لا تضر؛ فقد عرفه أكثر من واحد من العلماء، ووثقه النسائي، وابن معين، وروى عنه يعقوب بن عبد الله الأشعري، وأشعث بن اسحاق.

قال الخطيب البغدادي: وأقل ما ترتفع به الجهالة، أن يروي عن الرجل اثنان، فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك، وروى بإسناده، عن يحيى بن معين، قال: "إذا روى عن المحدث رجلان، ارتفع عنه اسم الجهالة"، قال الخطيب: إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، فقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك، ونحن نذكر فساد قولهم بمشيئة الله تعالى وتوفيقه[7].

وهذا ما يراه ابن كثير، حيث استدرك على علي ابن المديني، حين جهَّل حفص بن حميد، وبيَّن أن الجهالة ارتفعت عنه، برواية أكثر من واحد، كما أنه وُثق.

---

(1) القُمِّي، بضم القاف وتشديد الميم المكسورة، هذه النسبة إلى بلدة قم، وهي بلدة بين أصبهان وساوة كبيرة، غير أن أكثر أهلها الشيعة، السمعاني، الأنساب (ج484/10).

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج8/7).

(3) ابن حبان، الثقات (ج196/6).

(4) يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج171/3).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 172).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج171/3).

(7) يُنظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 89).

المبحث الحادي عشر
تعقباته في الحكم على الأسانيد

مفهوم الأسانيد لغةً واصطلاحاً:

الأسانيد لغة: مأخوذة من سند: ما ارتَفَعَ من الارض في قُبُل جَبَلٍ أو وادٍ، وكلُّ شيءٍ أَسْنَدْتَ اليه شيئاً فهو مسند [1]، قال ابن فارس: السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشي [2]، والإسناد في الحديث رفعه إلى قائله [3]

السند اصطلاحاً: هو حكايةُ طريقِ المتن[4]، أو هو: الطريق الموصل للمتن [5]، وبعبارة أوضح: هو رواة الحديث الذين رووا لفظ الحديث [6]

الحكم على الإسناد: هو دراسة رجال السند، ومعرفة أقوال العلماء فيهم وتواريخ وفاتهم، والتأكد من اتصال السند، وخلوه من الشذوذ والعلة.

تعقباته في الحكم على الأسانيد:

المسألة الأولى:

حديث "سبعة لا ينظر الله عز وجل إليهم يوم القيامة".

المتعقب عليه:

تعقبه على إستدلال الشافعي بهذا الحديث للدلالة على تحريم الإستمناء.

التعقيب:

قال ابن كثير بعد أن ساق الحديث: هذا حديث غريب، وإسناده فيه من لا يعرف؛ لجهالته، والله أعلم[7].

---

(1) الفراهيدي، العين (ج228/7).

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج105/3).

(3) زين الدين الرازي، مختار الصحاح (ص 155).

(4) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 37).

(5) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج28/1).

(6) أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص 18).

(7) ابن كثير، التفسير (ج463/5).

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير الشافعي في استدلاله بهذا الحديث على تحريم الاستمناء، مبيناً ضعف الحديث فلا يصح الاستدلال به، ونص الحديث كما رواه ابن أبي حاتم قال: حدثني علي بن ثابت الجزري، عن مسلمة بن جعفر، عن حسان بن حميد، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "سبعة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولا يجمعهم مع العاملين، ويدخلهم النار أول الداخلين، إلا أن يتوبوا، فمن تاب تاب الله عليه: ناكح يده، والفاعل، والمفعول به، ومدمن الخمر، والضارب والديه حتى يستغيثا، والمؤذي جيرانه حتى يلعنوه، والناكح حليلة جاره".

رجال الإسناد:

فيه علي بن ثابت الجزري: وثقه أحمد [1]، ويحيى بن معين [2]، وأبو داود، وأبو زرعة [3]، وابن سعد [4]، والعجلي [5]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ [6]، وتفرد الأزدي بتضعيفه [7].

الخلاصة: ثقة

مسلمة بن جعفر الْبَجَلِيُّ الأَحْمَسِيُّ: ذكره ابن حبان في الثقات [8]، ضعفه الأزدي، وقال ابن حجر: يُجهل هو وشيخه [9].

حسان بن حميد: قال ابن حجر في ترجمة تلميذه مسلمة بن جعفر، يُجهل هو وشيخه[10].

---

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله (11/ 357).
(2) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: 175).
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/ 177).
(4) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (11/ 358).
(5) العجلي، الثقات (2/ 152).
(6) ابن حبان، الثقات (7/ 207).
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 398).
(8) ابن حبان، الثقات (ج180/9).
(9) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج108/4).
(10) ابن حجر، لسان الميزان (ج57/8).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عرفة[1]، والآجري[2]، البيهقي[3]، بمثله.

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمر، رواه الآجري[4]، إسناده ضعيف، فيه ابن لهيعة، وشيخه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهما ضعيفان.

فالحديث إسناده ضعيف، فيه مجهولان، حسان ابن حميد، ومسلمة بن جعفر، بجميع طرقه وشواهده. لذا تعقب ابن كثير الشافعي في استدلاله بهذا الحديث الضعيف.

المسألة الثانية:

مصيرُ أولادِ المشركين النار

المتعقب عليه:

الحديث الذي استدل به القائلون بدخول أولاد المشركين النار.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقال عبد الله بن الإمام أحمد: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، عن محمد بن فضيل بن غزوان، عن محمد بن عثمان، عن زاذان عن علي ﷺ، قال: سألت خديجة رسول الله ﷺ عن ولدين لها ماتا في الجاهلية فقال: "هما في النار". قال: فلما رأى الكراهية في وجهها، قال: "لو رأيتِ مكانَهُما لأبغضتِهِمَا". قالت: فولدي منك؟ قال: "في الجنة". قال: ثم قال رسول الله ﷺ: "إن المؤمنين وأولادهم في الجنة، وإن المشركين وأولادهم في النار" ثم قرأ: {والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم } [الطور: 21].

قال ابن كثير: "وهذا حديث غريب؛ فإن محمد بن عثمان هذا مجهول الحال، وشيخه زاذان لم يدرك عليا، والله أعلم"[5].

دراسة المسألة:

أعلَّ ابن كثير الحديث الذي استدل به القائلين بأن النار مصير أولاد المشركين، لا يصح الاستدلال به، فالحديث فيه علتان كما يُفهم من كلامه؛ فمحمد بن عثمان شيخُ محمد بن فضيل مجهول الحال، كما أن الحديث فيه انقطاع؛ لأن زاذان لم يدرك علياً ﷺ.

---

(1) [ابن عرفة: جزء ابن عرفة، ص 64].

(2) [الآجري: ذم اللواط للآجري، ص 73].

(3) [البيهقي: شعب الإيمان،329/7].

(4) [الآجري: ذم اللواط للآجري، ص 72].

(5) ابن كثير، التفسير (ج5/59-60).

قلتُ: الحديث إسناده ضعيف؛ لأجل: محمد بن عثمان، قال الذهبي: "لا يُدري من هو، فتشتُ عنه في أماكن، وله خبرٌ منكر"[1]، وذكر حديثه هذا، وقال ابن حجر معقباً على كلام الذهبي: "والذي يظهر أنه هو الواسطي المتقدم"[2]، قلتُ: يقصد ابن حجر محمد بن عثمان الواسطي: وهذا ذكره ابن حبان في الثقات[3]، وضعفه الأزدي[4]، وقال الدارقطني: "مجهول"[5]، وكذا الهيثمي لم يعرفه[6]، ففي كلتا الحالتين لا يُفرح به، فهو مجهول، ومن عرفه ضعفه.

أما زاذان أبو عمر الكِنْدي، ويقال أبو عبد الله، فلم يسبق ابنَ كثير أحدٌ إلى أنه لم يدرك علياً، إلا قول ابن القيم[7]، وهذا القول ليس بصحيح؛ بل نصَّ أكثر من واحد من العلماء على سماعه من علي ﷺ[8]، ونقل بعضهم أنه وُلد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم[9]، وقد صرح بالسماع منه ﷺ في أكثر من حديث [10].

فالحديث تبقى علته في جهالة محمد بن عثمان، وبقية رواته ثقات. قال ابن الجوزي عن الحديث: "في إسناده محمد بن عثمان لا يُقبل حديثه، ولا يصحُّ في تعذيب الأطفال حديثٌ"[11].

غير أن ابن حجر نقل هذا الحديث، زاعماً أنه أصح ما ورد في تفسير قوله تعالى: "والذين آمنوا واتبعتهم..."، ونسب لابن عباس رضي الله عنهما الجزم بهذا القول؛ وهذا القول منه غريب فالحديث قد سبق القول عن ضعفه، أما ما جزم به ابن عباس رضي الله عنهما فهو مصير أولاد المؤمنين، فهذا لا خلاف فيه، والخلاف واقع في مصير أولاد المشركين، وقد روى مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

---

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج642/3).
(2) ابن حجر، لسان الميزان (ج340/7).
(3) ابن حبان، الثقات (ج438/7).
(4) ابن حجر، لسان الميزان (ج337/7).
(5) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص61).
(6) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج142/7).
(7) طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص 389).
(8) البخاري، التاريخ الكبير (ج437/3)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج515/9).
(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج161/5).
(10) [أحمد: مسند أحمد ، 71/2]، الطبراني: المعجم الأوسط، 254/7].
(11) السيوطي، جامع الأحاديث (ج408/30).

أطفال المشركين، قال: "الله أعلم بما كانوا عاملين إذ خلقهم" الطور: 21[1]، وروى هناد بن السري أثراً موقوفاً عليه رضي الله عنهما: "قال يرفع الله تبارك وتعالى للمسلم ذريته، وإن كانوا دونه في العمل؛ ليقر الله تبارك وتعالى بهم عينه. ثم قرأ: " والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم بإيمان"[2]، وهذا أثر موقوف رواته ثقات[3]، بهذا يتبين أن ابن كثير أصاب في جزء من تعقبه، وأخطأ في جزء.

المسألة الثالثة:

حديث إذا طنت أذن أحدكم.

المتعقب عليه:

رواية البزار للحديث في صحيحه.

التعقيب:

قال ابن كثير: روى الإمام ابن خزيمة في صحيحه قال: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ يَحْيَى أَبُو الْخَطَّابِ، قَالَ: نَا مَعْمَرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا طَنَّتْ أُذُنُ أَحَدِكُمْ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ اذْكُرْ بِخَيْرٍ مَنْ ذَكَرَنَا بِخَيْرٍ"، قال: "إسناده غريب، وفي ثبوته نظر والله أعلم"[4].

دراسة المسألة:

الحديث أخرجه العقيلي[5]، والروياني[6]، والطبراني[7]، من طريق معمر بن محمد، وأخرجه الخرائطي[8] من طريق حِبَّان ومِنْدَل، ثلاثتهم عن محمد بن عبيد الله، وأخرجه الطبراني[9]،

---

(1) [مسلم: صحيح مسلم، كتاب القدر/بَابُ مَعْنَى كُلِّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ وَحُكْمِ مَوْتِ أَطْفَالِ الْكُفَّارِ وَأَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ،2049/4: رقم الحديث 2659].

(2) ابن السري، الزهد (ج136/1).

(3) يُنظر: تحقيق البدور السافرة (ص 55).

(4) ابن كثير، التفسير (ج477/6).

(5) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج104/4).

(6) [الروياني: مسند الروياني،/473/1 : رقم الحديث718].

(7) [الطبراني: المعجم الصغير ،245/2].

(8) [الخرائطي: مكارم الأخلاق ، ص 322].

(9) [الطبراني: المعجم الكبير، 321/1].

والعقيلي[1]، من طريق حبان، عن محمد بن عبيد الله، عن أخيه عبد الله بن عبيدالله، كلاهما (محمد بن عبيدالله، وأخيه عبد الله) عن أبيهما عبيد الله، عن جدهما أبي رافع.

مدار الحديث على محمد بن عبيد الله واختلف عنه:

فرواه معمر، وحبان، ومندل، عنه، عن أبيه، عن جده.

ورواه حبان عنه، عن أخيه عبد الله، عن أبيه، عن جده.

فالحديث بجميع طرقه ضغيف جداً؛ لضعف محمد بن عبيد الله بن أبي رافع؛ وضعف الرواة عنه، فمحمد بن عبيد الله ضعيف؛ ضعفه أبو حاتم[2]، وابن حجر[3]، وزاد ابن حاتم: "منكر الحديث جداً ذاهب"، كذا قال ابن حبان وزاد: "يروي عن أبيه ما ليس يشبه حديث أبيه، فلما غلب المناكير على روايته، استحق الترك، كان يحيى بن معين شديد الحمل عليه"[4]، وقال ابن معين: "ليس بشيء، ولا ابنه معمر"[5]، وقال البخاري: "منكر الحديث"[6]، وقال الدارقطني: "متروك، وله معضلات"[7].

كما أن ابنه معمر: منكر الحديث[8]، وكذلك حبان وأخوه مندل ابنا علي العنزي: ضعيفان[9].

وقال الطبراني: تفرد به معمر[10]، قلت بل تابعه مندل وحبان كما سبق.

ويُستغرب جداً من قول الهيثمي: "وإسناد الطبراني في الكبير حسن"[11]، فقد سبق الحديث عن ضعف محمد بن عبيد الله، وضعف الرواة عنه.

---

(1) [العقيلي: الضعفاء الكبير ، 104/4].

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/8).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 494).

(4) ابن حبان، المجروحين (ج249/2).

(5) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (ج60/4).

(6) البخاري، التاريخ الكبير (ج171/1).

(7) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص 64).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ج194/1).

(9) المصدر السابق (ج545/1).

(10) [الطبراني: المعجم الصغير، 245/2].

(11) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج138/10).

قال العقيلي بعد روايته للحديث: لا أصل له [1]، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال: "هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم"[2].

إلا أنني لم أعثر على الحديث في صحيح ابن خزيمة، وقد رواه ابن القيم في جلاء الأفهام [3]، وذكر أن ابن خزيمة رواه في صحيحه.

فقد أصاب ابن كثير في تضعيفه للحديث، والتشكيك في ثبوته.

المسألة الرابعة:

حديث مُطَهَّر ابن الهيثم.

المتعقب عليه:

الحديث الذي استدل به ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: 8].

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَزَّازُ، حَدَّثَنَا مُطَهَّر بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ عُلَيِّ بْنِ رَبَاح، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "مَا وُلِدَ لَكَ؟ " قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عَسَى أَنْ يُولَد لِي؟ إِمَّا غُلَامٌ وَإِمَّا جَارِيَةٌ، قَالَ: "فَمَنْ يُشْبِهُ؟ "، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ عَسَى أَنْ يُشْبِهَ؟ إِمَّا أَبَاهُ وَإِمَّا أُمَّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا: "مَهْ، لَا تقولَنَّ هَكَذَا، إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ، أَحْضَرَهَا اللَّهُ كُلَّ نَسَبٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ آدَمَ، أَمَا قَرَأْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾، قَالَ: سَلَكك".

وَهَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالطَّبَرَانِيُّ، مِنْ حَدِيثِ مُطَهَّر بْنِ الْهَيْثَمِ، بِهِ وَهَذَا الْحَدِيثُ لَوْ صَحَّ لَكَانَ فَيْصَلًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَلَكِنَّ إِسْنَادَهُ لَيْسَ بِالثَّابِتِ؛ لِأَنَّ "مُطَهَّر بْنَ الْهَيْثَمِ" قَالَ فِيهِ أَبُو سَعِيدِ بْنُ يُونُسَ: كَانَ مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: يُرْوى عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مَا لَا يُشبهُ حَديثَ الْأَثْبَاتِ"[4].

---

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج104/4).

(2) ابن الجوزي، الموضوعات (ج76/3).

(3) ابن القيم، جلاء الأفهام (ص97).

(4) ابن كثير، التفسير (ج343/8).

دراسة المسألة:

استدل ابن جرير بهذا الحديث على تفسير قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾، فتعقبه ابن كثير بأن هذا الحديث ضعيف جداً، لأجل مطهر بن الهيثم، ولو صحَّ هذا الحديث لكان فيصلاً في تفسير هذا الآية.

والحديث أخرجه الطبري[1]، وابن أبي حاتم[2]، وابن منده[3]، وأبو نعيم[4]، والطبراني[5]، من طريق مطهر بن الهيثم به.

مدار الحديث على مطهر بن الهيثم؛ قال ابن يونس[6]، وابن حجر[7]: "متروك الحديث"، وقال العقيلي: "لا يصح حديثه"[8]، وقال ابن حبان: "منكر الحديث، يأتي عن موسى بن علي، ما لا يتابع عليه، وعن غيره من الثقات، ما لا يشبه حديث الأثبات"[9]، وقال الذهبي: "واهٍ"[10].

فالحديث واه جداً؛ لأجل مطهر بن الهيثم، فلا يصح الاستدلال به على تفسير الآية، كما قال ابن كثير، ولو استدل الإمام ابن جرير بحديث رسول الله ﷺ الثابت في الصحيحين، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وُلِدَ لِي غُلَامٌ أَسْوَدُ، فَقَالَ: "هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "مَا أَلْوَانُهَا؟" قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: "هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَأَنَّى ذَلِكَ؟" قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ، قَالَ: "فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ"[11].

المسألة الخامسة:

مصير أولاد المشركين الجنة.

---

(1) الطبري، التفسير (ج270/24).
(2) ابن أبي حاتم، التفسير (ج3408/10).
(3) الأصبهاني، معرفة الصحابة (ج2/ 620).
(4) المصدر السابق (ج1108/2).
(5) [الطبراني: المعجم الكبير ، 74/5].
(6) المصري، تاريخ ابن يونس،(ج169/1).
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 535).
(8) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج261/4).
(9) ابن حبان، المجروحين (ج26/3).
(10) الذهبي، الكاشف (ج271/2).
(11) يُنظر:[البخاري: صحيح البخاري، الطلاق/إذا عرَّض بنفي الولد//53/7: رقم الحديث 5305]، [مسلم: صحيح مسلم، الطلاق/انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل//1122/2: رقم الحديث 1500].

المتعقب عليه:

حديث استدل به القائلين بأن أطفال المشركين خدمٌ لأهل الجنة.

التعقيب:

قال ابن كثير: "ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ مَنْ يَجْعَلُهُمْ مُسْتَقِلِّينَ فِيهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُمْ خَدَمًا لَهُمْ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَم"[1].

دراسة المسألة:

اختلف العلماء في مصير أولاد المشركين على أقوال، أحدها: أنهم في الجنة، واختلف القائلين بأنهم في الجنة على قولين: فمنهم من جعلهم مستقلين فيها، ومنه من جعلهم خدماً لأهلها واستدلوا بحديث أبي داود الطيالسي [2]:

والحديث أخرجه أبو داود الطيالسي من طريق يزيد بن أبان، وليس من طريق علي بن زيد كما قال ابن كثير، وهذا نص الحديث: "قال أبو داود: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ، عَنْ يَزِيدَ، قَالَ: قُلْنَا لِأَنَسٍ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، مَا تَقُولُ فِي أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَمْ تَكُنْ لَهُمْ سَيِّئَاتٌ، فَيُعَاقَبُوا بِهَا، فَيَكُونُوا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ حَسَنَاتٌ، فَيُجَازَوْا بِهَا فَيَكُونُوا مِنْ مُلُوكِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، هُمْ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ» [3].

إسناده ضعيف فيه يزيد بن أبان، وهو ضعيف إلا أن له متابعة؛

فأخرجه الطبراني [4] من طريق مقاتل بن سليمان، عن قتادة، بلفظ "أولاد المشركين خدم أهل الجنة".

وأخرجه ابن أبي الدنيا [5] والطبراني [6] من طريق علي بن زيد بلفظ "أطفال المشركين خدم أهل الجنة".

وأخرجه أبو نعيم [7]، والبيهقي [8]، من طريق الربيع بن صبيح، بمثله.

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج55/5).

(2) يُنظر: تفسير ابن كثير (ج55/5).

(3) [الطيالسي: مسند أبي داود،580/3].

(4) [الطبراني: المعجم الأوسط، 220/3].

(5) [ابن أبي الدنيا، النفقة على العيال، 369/1].

(6) [الطبراني: المعجم الأوسط، 294/5].

(7) [الأصبهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، 308/6].

(8) [البيهقي: القضاء والقدر، ص 355].

وأخرجه أبو يعلى [1]، وتمام [2]، من طريق الأعمش، كلاهما عن يزيد بن أبان، بلفظ "الأطفال خدم أهل الجنة"، زاد تمام "الولدان".

ثلاثتهم؛ قتادة، علي بن زيد، ويزيد بن أبان، عن أنس.

فقد تُوبع يزيد بن أبان من قتادة، وعلي بن زيد، إلا أن متابعتهما لا تُفيد؛ فإسناد قتادة فيه مقاتل بن سليمان كذبوه وهجروه[3]، كما أن علي بن زيد ضعيف[4]، وفي إسناده مبارك بن فضالة، وهو صدوق يدلس ويسوي[5]، وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة [6]، ولم يصرح بالسماع، فالحديث بكل طرقه ضعيف، وهذا يقوي ما ذهب إليه ابن كثير.

المسألة السادسة:

فتى موسى.

المتعقب عليه:

الحديث الذي رواه الطبري في قصة تخليد فتى موسى.

التعقيب:

قال ابن كثير: فَإِنْ قِيلَ: "فَمَا بَالُ فَتَى مُوسَى ذُكِرَ فِي أَوَّلِ الْقِصَّةِ ثُمَّ لَمْ يُذْكَرْ بَعْدَ ذَلِكَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالسِّيَاقِ إِنَّمَا هُوَ قِصَّةُ مُوسَى مَعَ الْخَضِرِ وَذِكْرُ مَا كَانَ بَيْنَهُمَا، وَفَتَى مُوسَى مَعَهُ تَبَعٌ، وَقَدْ صُرِّحَ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الصِّحَاحِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَلِي بَنِي إِسْرَائِيلَ بَعْدَ مُوسَى، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ مَا أَوْرَدَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ حَيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ حَمِيدٍ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ، حَدَّثَنِي ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ نَسْمَعْ لِفَتَى مُوسَى بِذِكْرٍ مِنْ حَدِيثٍ وَقَدْ كَانَ مَعَهُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاس فِيمَا يُذْكَرُ مِنْ حَدِيثِ الْفَتَى قَالَ: شَرِبَ الْفَتَى مِنَ الْمَاءِ [فَخَلَدَ، فَأَخَذَهُ] الْعَالِمُ، فَطَابَقَ بِهِ سَفِينَةً ثُمَّ أَرْسَلَهُ فِي الْبَحْرِ، فَإِنَّهَا تَمُوجُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَشْرَبَ مِنْهُ فَشَرِبَ. إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، والحسن متروك، وأبوه غير معروف"[7].

---

(1) [الموصلي: مسند أبي يعلى، 130/7].

(2) [تمام: فوائد تمام، 100/1].

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 545).

(4) المصدر السابق، ص401.

(5) المصدر نفسه، ص519.

(6) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص43).

(7) ابن كثير، التفسير (ج188/5).

دراسة المسألة:

يرى ابن كثير أن الحديث الذي رواه الطبري عن فتى موسى ضعيف لا يصح، معللاً ذلك؛ بأن الحسن متروك، وأبوه غير معروف، وسبب عدم ذكره إلا في أول القصة؛ أن المقصود هو قصة موسى مع الخضر، وفتى موسى معه تبع.

والحسن بن عُمَارة بن المُضَرِّب البَجَلي: متروك[1]، وأبيه: عمارة ابن المضرب: ليس له ذكر في كتب التراجم، إلا أن اسمه يذكر في شيوخ ابنه[2]، ولم يترجم له أحد، فهو غير معروف.

فإسناد الحديث واهٍ جداً، لا يصح؛ لأجل الحسن وأبيه.

قال ابن حجر: "قال القشيري: "إن ثبت هذا فليس هو يوشع"، قلت: لم يثبت فإن إسناده ضعيف"[3]، قال القرطبي: "والأظهر أن موسى عليه السلام، صرف فتاه لما لقيَ الخضر، قال شيخنا الإمام أبو العباس: يُحتمل أن يكون اكتفى بذكر المتبوع عن التابع"، والله أعلم"[4].

فالحديث ضعيف الإسناد جداً، كما أن متنه يقتضي أن يكون فتى موسى ليس هو يوشع، وهذا يخالف ما ورد في الصحيحين من تسمية فتى موسى بيوشع، فقد أخرج البخاري[5]، ومسلم[6]، من حديث ابن عباس مرفوعاً، فيه تسمية الفتى يوشع، وهذا يقوي ما ذهب إليه ابن كثير من تعليله الحديث.

المسألة السابعة:

حديث إن الله خلق آدم رجلاً طوالاً.

المتعقب عليه:

رفع ابن أبي حاتم للحديث، واستدلاله به على ضعفه.

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 162).

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج266/6).

(3) ابن حجر، فتح الباري (ج415/8).

(4) القرطبي، التفسير (ج39/11).

(5) [البخاري: صحيح البخاري، العلم/ما يُستحب للعالم إذا سُئل: أيَّ الناس أعلم؟ فيَكلُ العلمَ إلى الله 35/1: رقم الحديث122]

(6) [مسلم: صحيح مسلم، الفضائل/من فضائل الخضر عليه السلام 1847/4: رقم الحديث 2380]

التعقيب:

قال ابن كثير: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِشْكَابَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبة، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ رَجُلًا طِوَالًا كَثِيرَ شَعْرِ الرَّأْسِ، كَأَنَّهُ نَخْلَةٌ سَحُوق. فَلَمَّا ذَاقَ الشَّجَرَةَ سَقَطَ عَنْهُ لِبَاسُهُ، فَأَوَّلُ مَا بَدَا مِنْهُ عَوْرَتُهُ. فَلَمَّا نَظَرَ إِلَى عَوْرَتِهِ جَعَلَ يَشْتَد فِي الْجَنَّةِ، فأخذتْ شعرَه شَجَرَةٌ، فَنَازَعَهَا، فَنَادَى الرَّحْمَنُ: يَا آدَمُ، منِّي تَفِرُّ؟ فَلَمَّا سَمِعَ كَلَامَ الرَّحْمَنِ قَالَ: يَا رَبِّ، لَا وَلَكِنِ اسْتِحْيَاءً أَرَأَيْتَ إِنْ تُبْتُ وَرَجَعْتُ، أَعَائِدِي إِلَى الْجَنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ" فَذَلِكَ قَوْلُهُ: {فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ} وَهَذَا مُنْقَطِعٌ بَيْنَ الْحَسَنِ وأُبيّ بْنِ كَعْبٍ، فَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، وَفِي رَفْعِهِ نَظَرٌ أَيْضًا"[1].

دراسة المسألة:

وقد سبقت دراسة هذه المسألة في المسألة الأولى في باب الإتصال والإنقطاع، وقد استدللت بها ههنا لما يقتضيه هذا الباب؛ فالحديث استدل به ابن أبي حاتم عند تفسيره قوله تعالى: "فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى"، وهذا فيه إشارة إلى أن ابن أبي حاتم يحتج به، إلا أن ابن كثير اعترض عليه بأن الحديث ضعيف منقطع لا يصح الاستدلال به على تفسير هذه الآية، لانقطاعه وضعف رواته.

المسألة الثامنة:

خبر موقوف في قصة سليمان عليه السلام مع بلقيس.

المتعقب عليه:

تحسين أبو بكر ابن أبي شيبة للحديث.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقد روى الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في هذا أثرا غريبا عن ابن عباس، قال: حدثنا الحسين بن علي، عن زائدة، حدثني عطاء بن السائب، حدثنا مجاهد، ونحن في الأزد قال: حدثنا ابن عباس قال: كان سليمان، عليه السلام، يجلس على سريره، ثم توضع كراسي حوله، فيجلس عليها الإنس، ثم يجلس الجن، ثم الشياطين... الحديث" إلى أن قال: ثم قال أبو بكر بن أبي شيبة: "ما أحسنه من حديث". قلت: بل هو منكر غريب جداً، ولعله من أوهام عطاء بن السائب على ابن عباس، والله أعلم. والأقرب في مثل هذه السياقات أنها متلقاة عن أهل الكتاب، مما يوجد في صحفهم، كروايات كعب ووهب –سامحهما الله تعالى –فيما

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج321/5).

نقلاه إلى هذه الأمة من أخبار بني إسرائيل، من الأوابد والغرائب والعجائب، مما كان وما لم يكن، ومما حرف وبدل ونسخ. وقد أغنانا الله، سبحانه، عن ذلك بما هو أصح منه وأنفع وأوضح وأبلغ، ولله الحمد والمنة [1].

دراسة المسألة:

الحديث لم أعثر عليه في مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة، ومن طريقه أخرجه ابن أبي حاتم [2] أيضاً، ونقل كلام ابن أبي شيبة في تحسينه للحديث، وذكر الشوكاني[3] أن عبد بن حميد رواه في مسنده لكني لم أعثر عليه أيضاً.

تكملة الحديث: "ثم تأتي الريح فترفعهم، ثم تظلهم الطير، ثم يغدون قدر ما يشتهي الراكب أن ينزل شهراً ورواحها شهراً، قال: فبينما هو ذات يوم في مسير له، إذ تفقد الطير ففقد الهدهد فقال: {مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ * لأعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لأذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ}، قال: فكان عذابه إياه أن ينتفه، ثم يلقيه في الأرض، فلا يمتنع من نملة ولا من شيء من هوام الأرض.

قال عطاء: وذكر سعيد بن جبير عن ابن عباس مثل مجاهد {فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ} [النمل: 22] فقرأ حتى انتهى إلى قوله: {سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا} [النمل: 28] وكتب {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [الفاتحة: 1] إلى بلقيس {أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ} [النمل: 31] فلما ألقى الهدهد الكتاب إليها أُلقي في روعها أنه كتاب كريم، و{إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ} [النمل: 30] و{أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ} [النمل: 31] {قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ} {قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا} [النمل: 34] {وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ} [النمل: 35] فلما جاءت الهدية سليمان {قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ} [النمل: 36] {ارْجِعْ إِلَيْهِمْ} [النمل: 37] فلما نظر إلى الغبار، قال ابن عباس "وكان بين ملكة سبأ ومن معها حتى نظر إلى الغبار كما بيننا وبين الحيرة"، قال عطاء: ومجاهد حينئذ في الأزد، فقال سليمان: {أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا} [النمل: 38] قال بين عرشها حين نظر سليمان إلى الغبار مسيرة شهرين، {قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ} [النمل: 39] وكان لسليمان مجلس يجلس فيه للناس، كما يجلس

---

(1) المصدر السابق (ج197/6).

(2) ابن أبي حاتم، التفسير (ج2895/9).

(3) الشوكاني، فتح القدير (ج164/4).

الأمراء ثم يقوم –قال: {أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ} [النمل: 39] فقال سليمان: أريد أعجل من ذلك {الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ} [النمل: 40] أنا أنظر في كتاب ربي،، ثم {آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ} [النمل: 40] قال: فنظر إليه سليمان فلما قطع كلامه رد سليمان بصره، فنبع عرشها من تحت قدم سليمان، من تحت كرسي كان سليمان يضع عليه رجله، ثم يصعد إلى السرير. قال: فلما رأى سليمان عرشها{قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي} [النمل: 40] {قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا} [النمل: 41] {فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ} [النمل: 42] لَهَا {أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ} [النمل: 42]، قال: فسألته عن أمرين، قالت لسليمان: أريد ماء [من زبد رواء] ليس من أرض ولا من سماء –وكان سليمان إذا سئل عن شيء، سأل الإنس ثم الجن ثم الشياطين. [قال] فقالت الشياطين: هذا هين، أجر الخيل ثم خذ عرقها، ثم املأ منه الآنية. قال: فأمر بالخيل فأجريت، ثم أخذ عرقها فملأ منه الآنية. قال: وسألت عن لون الله عز وجل. قال: فوثب سليمان عن سريره، فخر ساجدا، فقال: يا رب، لقد سألتني عن أمر إنه يتكايد، أي: يتعاظم في قلبي أن أذكره لك. قال: ارجع فقد كفيتكهم، قال: فرجع إلى سريره فقال: ما سألت عنه؟ قالت: ما سألتك إلا عن الماء. فقال لجنوده: ما سألت عنه؟ فقالوا: ما سألتك إلا عن الماء. قال: ونسوه كلهم. قال: وقالت الشياطين لسليمان: تريد أن تتخذها لنفسك، فإن اتخذها لنفسه ثم ولد بينهما ولد، لم ننفك من عبوديته. قال: فجعلوا صرحا ممردا من قوارير، فيه السمك. قال: فقيل لها: ادخلي الصرح فلما رأته حسبته لجة، وكشفت عن ساقيها، فإذا هي شعراء. فقال سليمان: هذا قبيح، ما يذهبه؟ فقالوا: تذهبه المواسي. فقال: أثر الموسى قبيح! قال: فجعلت الشياطين النُّوَرة [1]. قال: فهو أول من جعلت له النورة [2].

والحديث أشبه ما يكون بالإسرائيليات، ففي الدخيل في التفسير ما نصه "هذا كلام طبعًا فيه كذب ظاهر؛ كأن النُّورة والحمام لم يكونا إلا لها، وكأن سليمان –عليه السلام– لم يكن له

---

(1) [النُّورة]: الكلس، وهي حارة يابسة في الدرجة الرابعة لها قوة في الحرارة، وأفضلها المعمول من الرخام، وما لم يصبْهُ الماء، وإذا خلطت بالشحم والزيت أدملت القروح وحللت أورامها، وإن طُلي بها مع الزرنيخ على موضع الشعر حلقته. الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج6791/10). ويُنظر: الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ج630/2).

(2) ابن كثير، التفسير (ج398/3).

هم إلا إزالة شعر ساقيها، وهو تجنٍّ وكذب صارخ على الأنبياء، وإظهار الأنبياء بمظهر المتهالك على النساء ومحاسنهم، قبح الله اليهود هم وراء ذلك" [1]

قال الشوكاني معلقاً على الحديث بعد ذكر كلام ابن كثير: وكلامه هذا هو شعبة مما قد كررناه في هذا التفسير ونبهنا عليه في عدة مواضع، وكنت أظن أنه لم ينبه على ذلك غيري، فالحمد لله على الموافقة لمثل هذا الحافظ المنصف [2].

فمثل هذه الأخبار لا سبيل لمعرفتها إلا بالوحي وهي لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهي حتماً من الإسرائيليات، والتي فيها تشويه وكذب على الانبياء عليهم السلام، كما أنني لم أعثر على الحديث في أي من كتب الحديث المطبوعة، وطريق الحديث الوحيدة هي ما نقلها ابن أبي حاتم، وابن كثير عن أبي بكر ابن أبي شيبة، من ذلك يظهر صحة تعقب ابن كثير.

المسألة التاسعة:

حديث سؤال بني اسرائيل للنبي صلى الله عليه وسلم عن التسع آيات.

المتعقب عليه:

يتعقب ابن كثير الترمذي في روايته لحديث وحكمه عليه بأنه حسن صحيح.

التعقيب

قال ابن كثير بعد أن روى الحديث: "فهذا الحديث رواه هكذا الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن جرير في تفسيره من طرق عن شعبة بن الحجاج، به وقال الترمذي: حسن صحيح"

وهو حديث مشكل، وعبد الله بن سلمة في حفظه شيء، وقد تكلموا فيه، ولعله اشتبه عليه التسع الآيات بالعشر الكلمات، فإنها، وصايا في التوراة لا تعلق لها بقيام الحجة على فرعون، والله أعلم[3].

---

(1) جامعة المدينة، الدخيل في التفسير (ص 233).

(2) الشوكاني، فتح القدير (ج164/4).

(3) ابن كثير، التفسير (ج125/5).

دراسة المسألة:

تعقب ابن كثير الترمذي في حكمه على الحديث بالصحة مشيراً إلى أن الحديث مشكل في متنه ضعيف الإسناد، ونص الحديث أخرجه الترمذي قال: حدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا أبو داود، ويزيد بن هارون، وأبو الوليد – واللفظ لفظ يزيد والمعنى واحد، حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة قال: سمعت عبد الله بن سلمة يحدث، عن صفوان بن عسال المرادي، رضي الله عنه، قال: قال يهودي لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي [صلى الله عليه وسلم] حتى نسأله عن هذه الآية: (ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات) فقال: لا تقل له: نبي فإنه لو سمعك لصارت له أربع أعين. فسألاه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ولا تسحروا، ولا تأكلوا الربا، ولا تمشوا ببريء إلى ذي سلطان ليقتله، ولا تقذفوا محصنة –أو قال: لا تفروا من الزحف –شعبة الشاك –وأنتم يا يهود، عليكم خاصة أن لا تعدوا في السبت". فقبلا يديه ورجليه، وقالا نشهد أنك نبي. [قال: "فما يمنعكما أن تتبعاني؟ " قالا لأن داود، عليه السلام، دعا ألا يزال من ذريته نبي]، وإنا نخشى إن أسلمنا أن تقتلنا يهود [1].

والحديث أخرجه الترمذي[2] والنسائي[3] وأحمد[4] وابن أبي حاتم [5]، وأبو داود الطيالسي[6] ، وابن أبي شيبة [7] ، وابن أبي عاصم [8] والطحاوي [9]، والحاكم [10] وأبو نعيم [11] والعقيلي[12]،

والبيهقي [13] من طريق شعبة به.

---

(1) [الترمذي: سنن الترمذي، تفسير القرآن/ومن سورة بني إسرائيل، 305/5: رقم الحديث3144].

(2) [الترمذي: سنن الترمذي، الاستئذان والآداب/ما جاء في قبلة اليد والرجل/77/5: رقم الحديث2733].

(3) [النسائي: سنن النسائي، تحريم الدم/السحر، 111/7: رقم الحديث4078].

(4) [أحمد: مسند أحمد، 21/12/30].

(5) [ابن أبي حاتم، التفسير، 2851/9].

(6) [الطيالسي: مسند أبي داود ، 483/2].

(7) [ابن أبي شيبة: مسند ابن أبي شيبة،367/2].

(8) [ابن أبي عاصم: الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم ،414/4].

(9) [الطحاوي: شرح مشكل الآثار، 58/57/55/1].

(10) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين للحاكم،52/1].

(11) [أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، 97/5].

(12) [العقيلي: الضعفاء الكبير،261/2].

(13) البيهقي: دلائل النبوة ،268/6].

الحديث فيه:

عبد الله بن سلمة المُرادي الكوفي: وثقه يعقوب بن شيبة [1] والعجلي [2]، وقال ابن عدى: أرجو لا بأس به [3]، وقال الذهبي: صويلح [4]، وقال شعبة ، عن عمرو بن مرة : كان عبد الله بن سلمة يحدثنا فنعرف وننكر ، كان قد كبر [5] وقال البخاري : لا يتابع في حديثه[6] وقال أبو حاتم: تعرف وتنكر [7]، وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم [8] وقال ابن حجر: صدوق تغير حفظه [9].

قلت: ضعيف، وبقية رواته ثقات؛ عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي : ثقة عابد كان لا يدلس ورمي بالإرجاء[10]، محمود بن غيلان العَدوي مولاهم أبو أحمد المروزي: ثقة[11] ، يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي: ثقة متقن عابد[12]، شعبة ابن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم: ثقة حافظ متقن[13] وابو الوليد هو: هشام ابن عبد الملك الباهلي الطيالسي: ثقة ثبت[14].

فالحديث إسناده ضعيف؛ لأجل ضعف عبد الله بن سلمة، ولم يتابعه أحد على حديثه، لكن الترمذي لم ينفرد في تصحيحه للحديث بل تبعه الحاكم فصحح الحديث وقال: "لا نعرف له

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج242/5).
(2) العجلي، الثقات (ص 258).
(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج281/5).
(4) الذهبي، الكاشف (ج559/1).
(5) البخاري، التاريخ الكبير (ج99/5).
(6) البخاري، التاريخ الكبير (ج99/5).
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج74/5).
(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج242/5).
(9) المصدر السابق (ص 306).
(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ص 426).
(11) المصدر السابق، ص 522.
(12) المصدر نفسه ص 606.
(13) المصدر نفسه، ص 266.
(14) المصدر نفسه، ص 573.

علة"[1]. وقد اختلف المفسرون في معنى الآيات فقال أكثرهم بأن المقصود بالآيات الطوفان والجراد والقمل، والضفادع والدم، والعصا، ويده والسنون، ونقص من الثمرات [2].

قال أبو العباس الصوفي: "لعل الله تعالى أرسل لهم تسع آيات وكلفهم بتسع، شكراً لما أرسل إليهم من معجزات، فأخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بما كلفوا به لأنه أهم، وسكت عن التسع آيات لأنها معلومة، فجاءت التسع موافقة لما في كتابهم لذلك قبل السائل يد رسول الله صلى الله عليه وسلم"[3]، **قلت:** وهذا القول متجَّه لو صح الحديث، لكن الحديث ضعيف كما سبق.

قال الطنطاوي: "الحق أن ما رجحه الإمام ابن كثير من أن المراد بالآيات التسع هنا: ما آتاه الله- تعالى- لنبيه موسى- عليه السلام- من العصا، واليد ... هو الذي تسكن إليه النفس، لأن قوله- تعالى- بعد ذلك قالَ لَقَدْ عَلِمْتَ ما أَنْزَلَ هؤُلاءِ إِلَّا رَبُّ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ بَصائِرَ ... يؤيد أن المراد بها ما تقدم من العصا، واليد، والسنين.. ولأنها هي التي فيها الحجج، والبراهين والمعجزات الدالة على صدق موسى- عليه السلام-. أما تلك الوصايا التي وردت في الحديث فلا علاقة لها بقيام الحجة على فرعون- كما قال الإمام ابن كثير"[4].

قال العظيم آبادي: "وفي نفس الحديث ما يدل على أنه منكر جدا فإن فيه أنهم سألوه عن تسع آيات بينات فقال لهم لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق إلى آخره والآيات التسع التي أرسل بها موسى إلى فرعون إنما كانت آيات نبوته ومعجزات صدقه كالعصا واليد وباقي الآيات" [5]فأصاب ابن كثير في تعقبه هذا.

---

(1) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين للحاكم ، 52/1].

(2) ينظر: القيرواني، تفسير يحيى بن سلام (ج165/1)، الطبري، تفسير الطبري (ج564/17)، الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (ج137/6) الواحدي، التفسير الوسيط (ج130/3)، ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج56/3)، الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (ج500/3).

(3) ينظر: الحسيني، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (ج238/3).

(4) الطنطاوي، التفسير الوسيط (ج443/8).

(5) العظيم آبادي، عون المعبود وحاشية ابن القيم (ج86/14).

المبحث الثاني عشر
تعقباته في المبهم

المبهم لغة واصطلاحا:

المبهم لغة: من (بَهِمَ) الْبَاءُ وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ: أَنْ يَبْقَى الشَّيْءُ لَا يُعْرَفُ الْمَأْتَى إِلَيْهِ. يُقَالُ هَذَا أَمْرٌ مُبْهَمٌ. وَمِنْهُ الْبُهْمَةُ، وَ (أَبْهَمَ) الْبَابَ أَغْلَقَهُ، وليلٌ بَهيم: لَا ضَوء فِيهِ إِلى الصَّباح، و البُهَم بِالضَّمِّ: مُشكلات الأُمور [1]

المبهم اصطلاحاً: هو الراوي الذي لم يسمَ، أو سمي ولا تعرف عينه، أو لم يسمَ اختصاراً ممن روى عنه، كقوله: أَخْبَرَني فلانٌ، أَو شيخٌ، أَو رجلٌ، أَو بعضُهم، أَو ابنُ فلانٍ، ويمكن معرفة المبهم بأن يرد مسمى في بعض الروايات [2].

حكمه: من المعلوم أن العدالة والضبط تشترط لقبول خبر الراوي، ومن لم يعرف اسمه لن تعرف عدالته، فالمبهم مردود ما لم يسمَّ راويه، واستُثني من ذلك إن كان المبهم من القرون المشهود لها بالخير، فإنه يمكن الاستئناس بروايته في بعض المواطن، وكذلك لو وقع الإبهام في لفظ التعديل، كأن يقول الراوي حدثني الثقة، فقد يكون ثقة عنده، مجروحاً عند غيره [3].

فوائد معرفة الأسماء المبهمة:

قال الشيخ ولي الدين: "ومن فوائد تبيين الأسماء المبهمة تحقيق الشيء على ما هو عليه فإن النفس متشوقة إليه وأن يكون في الحديث منقبة له فيستفاد بمعرفة فضيلته وأن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من أفاضل الصحابة وخصوصا إذا كان ذلك من المنافقين وأن يكون سائلا عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ إن عرف زمن إسلامه وإن كان المبهم في الإسناد فمعرفته تفيد ثقته أو ضعفه ليحكم للحديث بالصحة أو غيرها" [4].

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج311/1)، الرازي، زين الدين، مختار الصحاح (ص 41)، ابن منظور، لسان العرب (ج56/12).

(2) ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص 97)، السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ج854/2)، ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 125).

(3) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص 125)، ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص 97).

(4) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي (ص 3).

تعقباته في المبهم:

المسألة الأولى:

حديث حذيفة رضي الله عنه في صلاته مع النبي صلى الله عليه وسلم.

المتعقب عليه:

تسمية النسائي للرجل الذي لم يُسمَّ في السند بِصِلة.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقد روى أبو داود، والترمذي في الشمائل، والنسائي، من حديث شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي حمزة –مولى الأنصار–عن رجل من بني عبس، عن حذيفة؛ أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل، وكان يقول: "الله أكبر –ثلاثا –ذو الملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة... الحديث"، ثم قال: "وقال النسائي: "أبو حمزة عندنا: طلحة بن يزيد، وهذا الرجل يشبه أن يكون صلة". كذا قال. والأشبه أن يكون ابن عم حذيفة، كما تقدم في رواية الإمام أحمد، والله أعلم. فأما رواية صلة بن زفر، عن حذيفة، فإنها في صحيح مسلم، ولكن ليس فيها ذكر الملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة"[1].

دراسة المسألة:

يتعقب ابنُ كثير النسائيَ في تسميته للرجل بأنه صلة، مرجحاً أن يكون ابن عم لحذيفة، كم ذكرت رواية أحمد في مسنده.

قلتُ: الحديث رُوي على عدة أوجه:

الوجه الأول: لم يصرح باسم الرجل، فقد أخرجه أبو داود[2]، والنسائي[3]، وأحمد[4]، والطيالسي[5]، وابن الجعد[6]، والمروزي[7]، وغيرهم من طرق عن شعبة به.

---

(1) ابن كثير، تفسير (ج596/6).

(2)[أبو داود: سنن أبي داود، تفريع استفتاح الصلاة/ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده،231/1: رقم الحديث 874].

(3) [النسائي: سنن النسائي، التطبيق/قدر القيام بين الرفع من الركوع والسجود،199/2: رقم الحديث1069، باب الدعاء بين السجدتين،231/2: رقم الحديث1145].

(4) [أحمد: مسند أحمد مخرجا392/38].

(5) [الطيالسي: مسند أبي داود الطيالسي،332/1].

(6) [ابن الجعد: مسند ابن الجعد، ص 29].

(7) تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي ،326/1].

الوجه الثاني: حُذف الرجل من الإسناد، ورُوي الحديث عن طلحة، عن حذيفة، فقد أخرجه أحمد[1]، وابن أبي شيبة [2]، والحاكم وصححه [3]، من طريق العلاء بن المسيب، عن عمرو بن مرة، عن طلحة بن يزيد، عن حذيفة.

قلتُ: الوجه الأول الذي فيه ذكر الرجل أصوب؛ قال النسائي: "لم يسمعه طلحة بن يزيد من حذيفة"[4]، كما أن شعبة رواه كما سبق فيه ذكر الرجل، وهو أوثق من العلاء، فالعلاء ثقة لكن له أوهام كما ذكر الحاكم [5].

الوجه الثالث: فقد أخرجه أحمد عن عبد الملك بن عمير، مرة قال عن ابن عم لحذيفة [6]، والأخرى قال عن ابن أخي حذيفة[7]عن حذيفة.

الوجه الرابع: والذي صرح باسم الراوي بين طلحة بن يزيد، وحذيفة، فله طرق كثيرة، فقد أخرجه مسلم[8]، وأخرجه ابن ماجه[9]، وأبو داود[10]، والترمذي[11] مختصراً، وأحمد[12]، من طريق سعد بن عبيدة، عن المُستورِد، عن صلة، عن حذيفة، مع اختلاف في اللفظ، فهذا الوجه ليس فيه ذكر الملكوت والجبروت، ففي صحيح مسلم جاء اللفظ كالتالي: عن حذيفة، قال: "صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثم مضى، فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى، فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء، فقرأها، ثم افتتح آل عمران، فقرأها، يقرأ مترسلا، إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، وإذا مر بسؤال سأل، وإذا مر بتعوذ تعوذ، ثم ركع، فجعل يقول: "سبحان ربي العظيم"، فكان ركوعه نحوا من قيامه، ثم قال: "سمع

---

(1) [أحمد: مسند أحمد ، 406/38].

(2) [ابن أبي شيبة: مصنف ابن أبي شيبة ، 209/1].

(3) [الحاكم: المستدرك على الصحيحين،466/1].

(4) [النسائي: السنن الكبرى ،148/2].

(5)ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج193/8).

(6) [أحمد: مسند أحمد، 331/38].

(7) [أحمد: مسند أحمد، 413/38].

(8) [مسلم: صحيح مسلم، صلاة المسافرين وقصرها/استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل،536/1/رقم الحديث772).

(9) [ابن ماجه: سنن ابن ماجه، إقامة الصلة والسنة فيها/ما جاء في القراءة في صلاة الليل،429/1: رقم الحديث1351).

(10) [أبو داود: سنن أبي داود ، الصلة/ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، 230/1: رقم الحديث871].

(11) [الترمذي: سنن الترمذي ، الصلاة/ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، 48/2: رقم الحديث262].

(12)[أحمد: مسند أحمد، 387/38].

الله لمن حمده"، ثم قام طويلا قريبا مما ركع، ثم سجد، فقال: "سبحان ربي الأعلى"، فكان سجوده قريبا من قيامه. قال: وفي حديث جرير من الزيادة، فقال: "سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد".

فالمعنى واحد، لكن دون ذكر قوله "الله أكبر ذي الملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة".

قلتُ: وقد وافق النسائيَ شعبةُ، وابنُ صاعد في أن الرجل الذي لم يسمَّ هو صلة بن زفر، فقد أخرج ابن المبارك الحديث بسنده، فيه: قال ابن صاعد: "وهذا الذي لم يسم هو عندي صلة بن زفر العبسي"[1].

وأخرجه أبو داود الطيالسي بسنده قال فيه: "شعبة يرى أنه صلة بن زُفَر"[2].

قلتُ: وهو الراجح؛ للأسباب التالية:

1. سياق ومعنى الحديث الذي فيه لم يُذكر فيه اسم الرجل، والذي فيه تسميته "بِصِلة" واحد، وقد نص عدد من العلماء، وهم ابن صاعد، وشعبة والنسائي، على أن الرجل هو صلة بن زفر.
2. ان صلة بن زُفر من بني عبس[3]، والطريق التي لم تذكر اسم صلة ذكرت بأنه من بني عبس، وحذيفة أيضاً عبسي، فربما كان من أقاربه، لذلك بعض الروايات ذكرت بأنه ابن عم لحذيفة.
3. الطريق الأخرى الصحيحة والتي جاءت في صحيح مسلم، من طريق المستورد، عن صلة عن حذيفة، فصرحت باسم الراوي بأنه صلة.

لذلك لم يُصِب ابن كثير في تعقبه هذا.

المسألة الثانية:

قصة ثابت بن قيس.

القول المتعقب عليه:

تفرد حماد بن سلمة بذكر سعد بن معاذ في القصة.

---

(1) [ابن المبارك: الزهد والرقائق، 34/1].

(2) [الطيالسي: مسند أبي داود ، 332/1: رقم الحديث416].

(3)المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج233/13).

التعقيب:

قال ابن كثير بعد أن أورد حديث حماد، وحديث من خالفه: "فَهَذِهِ الطُّرُقُ الثَّلَاثُ مُعَلّلة لِرِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، فِيمَا تَفَرَّدَ بِهِ مِنْ ذِكْرِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ. وَالصَّحِيحُ: أَنَّ حَالَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ لَمْ يَكُنْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ مَوْجُودًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ مَاتَ بَعْدَ بَنِي قُرَيْظَةَ بِأَيَّامٍ قَلَائِلَ سَنَةَ خَمْسٍ، وَهَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي وَفْدِ بَنِي تَمِيمٍ، وَالْوُفُودُ إِنَّمَا تَوَاتَرُوا فِي سَنَةِ تِسْعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[1].

دراسة المسألة:

حديث حماد أخرجه مسلم في صحيحه قال: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: 2] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، جَلَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ، وَقَالَ: أَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَاحْتَبَسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، فَقَالَ: "يَا أَبَا عَمْرٍو، مَا شَأْنُ ثَابِتٍ؟ اشْتَكَى؟" قَالَ سَعْدٌ: إِنَّهُ لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى، قَالَ: فَأَتَاهُ سَعْدٌ، فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ".

ثم ساق مسلم الحديث من طريق جعفر بن سليمان، وسليمان بن المغيرة، وسليمان بن طرخان[2]، ثلاثتهم عن ثابت البُناني، وليس في حديثهم ذكر سعد.

والحديث أخرجه أحمد[3]، من طريق الحسن بن موسى، وأخرجه أحمد[4] أيضاً، وأبو عوانة[5]، من طريق عفان كلاهما عن حماد بن سلمة، وفيه ذكر سعد بن معاذ.

---

(1) ابن كثير: التفسير (ج367/7).

(2) [مسلم: صحيح مسلم ، الإيمان/مخافة المؤمن أن يحبط عمله، 111/11: رقم الحديث119).

(3) [أحمد: مسند أحمد،463/19].

(4) [أحد: مسند أحمد ، 447/21].

(5) [الاسفرائيني: مستخرج أبي عوانة، الإيمان/بيان رفع الإثم عن الذي يأتي الشيء المنهي عنه قبل علمه بالنهي عنه/69/1: رقم الحديث ح197].

وأخرجه أبو يعلى[1] من طريق جعفر بن سليمان، وأخرجه أحمد[2]، والنسائي[3]، وعبد بن حميد[4]، وأبو يعلى[5]، والطحاوي[6]، وابن حبان[7]، من طريق سليمان بن المغيرة، ثلاثتهم عن ثابت البُناني، وأخرجه البخاري[8] من طريق ابن عون، عن موسى بن أنس، كلاهما عن أنس بن مالك، من غير ذكر سعد.

مدار الحديث على ثابت البناني، واختلف عنه؛

فرواه حماد بن سلمة وذكر سعد بن معاذ، ورواه جعفر بن سليمان، وسليمان بن المغيرة، وسليمان بن طرخان، ولم يذكروا سعداً.

أما حماد بن سلمة: قال ابن معين[9]، وأحمد[10]: "أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة"، وقال ابن معين: "من خالف حماد بن سلمة في ثابت، فالقول قول حماد"[11]، قيل له: فسليمان بن المغيرة عن ثابت، قال: "سليمان ثبت، وحماد أعلم الناس بثابت"[12]، وقال ابن المدينى: "أثبت أصحاب ثابت حماد، ثم سليمان، ثم حماد بن زيد، وهى صحاح"[13]، وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث، و ربما حدث بالحديث المنكر"[14].

---

(1) [الموصلي: مسند أبي يعلى الموصلي،149/6: رقم الحديث3427].

(2) [مسند أحمد، 391/19].

(3) [النسائي: السنن الكبرى ، المناقب/ثابت بن قيس//340/7: رقم الحديث8170].

(4) [الكَشّي: المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص 363].

(5) [المموصلي: مسند أبي يعلى ، 76/6: رقم الحديث 3331].

(6) [الطحاوي: شرح مشكل الآثار،312/1: رقم الحديث338].

(7) [ابن حبان: صحيح ابن حبان، إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، 128/16: رقم الحديث 7169/7168].

(8) [البخاري: صحيح البخاري، المناقب/علامات النبوة في الإسلام،201/4 : رقم الحديث3613].

(9) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (ج265/4).

(10) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج131/2).

(11) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (ج265/4).

(12) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (ج265/4).

(13) ابن المديني، العلل (ص 72).

(14) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج208/7).

وجعفر بن سليمان الضَّبعي: صدوق طعن فيه لتشيعه[1]، وسليمان بن المغيرة القَّيسي: ثقة ثقة[2]، وسليمان بن طرخان التَّيمي: ثقة[3].

تفرد حماد بن سلمة في ذكره لسعد بن معاذ، وينبغي الإشارة للأمور التالية:

1. ساق البخاري الحديث من غير أن يسمي الرجل، مما يُشعر أن البخاري لا يرتضي الرواية التي ذكر فيها سعد.
2. كما أن مسلماً أورد رواية حماد بن سلمة، والتي سمّى فيها الرجل بسعد، ثم أتبعها بثلاث طرق عن جعفر بن سليمان، وسليمان بن المغيرة، وسليمان بن طرخان، ثلاثتهم عن ثابت، لم يُسمَّ فيها الرجل، وهذا فيه دلالة على أن مسلماً يُعلل رواية حماد.
3. وقد عزا ابن حجر لابن المنذر رواية فيها ذكر سعد بن عبادة، ورجح بأن يكون هو الرجل لا سعد بن معاذ، معللاً ذلك؛ بأن سعد بن عبادة من قبيلة ثابت بن قيس، بينما سعد بن معاذ من قبيلة أخرى[4]، ولم أعثر عليها في تفسير ابن المنذر، إلا أن البيهقي[5] أخرجها، وكذلك محمد بن نصر المَروزي[6]، بسند مرسل عن مقاتل بن حيان.

فحديث حماد شاذ المتن، حيث خالف حمادُ كلاً من: جعفر بن سليمان، وسليمان بن المغيرة، وسليمان بن طرخان، مع أن ابن معين نصَّ على أن رواية حماد هي المقدمة عند الاختلاف على ثابت، إلا أن تعليل البخاري لرواية حماد، والذي فُهم من صنيعه في إيراده للرواية التي لم يُسمَّ فيها الرجل، وكذلك فُهم من إيراد مسلم للروايات الثلاث التي لم يُذكر فيها سعداً، بعد ذكر رواية حماد، وهذا الصنيع من هذين الإمامين لهوَ خير دليلٍ، على أن حماداً لا يُقدم دائماً، وسعد بن معاذ تُوفيّ سنة خمس من الهجرة[7]، وهذه الآية نزلت في سنة تسع للهجرة[8]، وهذا يؤيد قول ابن كثير في تعليله لرواية حماد.

إلا أن ابن حجر أورد وجهاً للجمع بين نزول الآية في حياة سعد بن معاذ، ونزولها في السنة التاسعة من الهجرة فقال: "ويمكن الجمع بأن الذي نزل في قصة ثابت مجرد رفع الصوت،

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 140).

(2) المصدر السابق (ص 254).

(3) المصدر السابق (ص 252).

(4) يُنظر: ابن حجر، فتح الباري (ج621/6).

(5) [البيهقي: شعب الإيمان ، 100/3].

(6) [المروزي: تعظيم قدر الصلاة ، 667/2].

(7) [الأصبهاني، معرفة الصحابة لأبي نعيم،1241/3].

(8)ابن حجر، فتح الباري (ج620/6).

والذي نزل في قصة الأقرع أول السورة، وهو قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: 1]، وقد نزل من هذه السورة سابقاً أيضاً قوله ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: 9]"[1].

لكن الراجح وما دل عليه صنيع البخاري ومسلم، أن حماداً أخطأ في روايته.

(1) ابن حجر، فتح الباري (ج6/620).

المبحث الثالث عشر

تعقباته على ايراد الحديث في غير بابه

للعلماء في تصنيف الحديث وطريقة ترتيبه في مصنفاتهم طريقان: التصنيف على الأبواب، والتصنيف على المسانيد.

المقصود بالتصنيف على الأبواب:

ترتيب الأحاديث حسب موضوعها، وجمع ما ورد في كل حكم في باب واحد[1].

وأهل هذه الطريقة في التصنيف اختلفوا؛ فمنهم من اقتصر على جمع ما صح فقط كالبخاري ومسلم، ومنهم من جمع الصحيح وغيره كأبي داود والترمذي[2].

وفي هذه الطريقة من الفوائد الوقوف على درجة الأحاديث بسهولة، وتيسير الاطلاع على الأحكام الشرعية، وغيرها في الأبواب المختلفة، ولذلك جعل العلماء الأحاديث هذه الكتب المرتبة الأولى في الاعتبار، ولأحاديث المسانيد المرتبة الثانية [3].

تعقباته على المحدث في إيراد الحديث في غير بابه:

المسألة الأولى:

حديث الشمس والقمر مكوران.

القول المتعقب عليه:

عدم إيراد البخاري للحديث في تفسير قوله تعالى: إذا الشمس كورت".

التعقيب:

قال ابن كثير: "انفرد به البخاري، وهذا لفظه، وإنما أخرجه في كتاب "بدء الخلق"، وكان جديراً أن يذكره هاهنا، أو يكرره، كما هي عادته في أمثاله"[4].

دراسة المسألة:

يتعقب ابنُ كثير، البخاريَّ، في إيراده للحديث في كتاب بَدْء الخلق، فالأولى أن يذكره في كتاب التفسير، في قوله تعالى: "إذا الشمس كورت"، أو أن يكرر الحديث، كما هي عادته.

---

(1) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 253)، العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص 255)، السمعوني، توجيه النظر إلى أصول الأثر (ج724/2).

(2) ينظر: أبو زهو، الحديث والمحدثون (ص 366).

(3) أبو زهو، الحديث والمحدثون (ص 367)

(4) ابن كثير ، التفسير (ج329/8).

أما الحديث فقد أخرجه البخاري في كتاب بَدْء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ المُخْتَارِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الدَّانَاجُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الشَّمْسُ وَالقَمَرُ مُكَوَّرَانِ يَوْمَ القِيَامَةِ"[1].

بناء على عادة البخاري التي سار عليها في صحيحه من الترجمة المتكررة للحديث الواحد وتكراره على الأبواب عند الحاجة إليه، كان الأولى تكراره مرة أخرى في كتاب التفسير، أما عن إيراده للحديث في كتاب بدء الخلق، فقد بدأ البخاري هذا الكتاب بالحديث عن خلق السماوات والأرض، ثم في النجوم، ثم عن صفة الشمس والقمر بحسبان وتحت هذا الباب أورد الحديث، مبيناً صفة الشمس والقمر يوم القيامة، قال العيني: "مطابقته للترجمة ظاهرة، لأن تكور الشمس والقمر من صفاتهما"[2].

والتكوير في اللغة: الجمع واللف، كما تلف العمامة، فالشمس والقمر تلفان وتمحيان [3]، وقيل مكوران: ذاهبا الضوء[4]، لأنهما عبدا من دون الله، وليس المراد من تكويرهما فيها تعذيبهما بذلك؛ لكنه زيادة تبكيت لمن كان يعبدهما في الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لهما كانت باطلة[5].

قلتُ: البخاري له غاية في إيراده للحديث في هذا الباب، وقد بينا علاقة الحديث بالباب، فالباب يتحدث عن صفة الشمس والقمر، وتكويرهما يوم القيامة صفة لهما، لذلك أورد البخاري الحديث هنا، لكنه لم يورده في تفسير سورة التكور، حتى أنه شرح بعض ألفاظ السورة لكنه لم يتعرض لمعنى التكوير، فلا أدري وجه عدم إيراده للحديث في سورة التكوير، مع أن له علاقة ظاهرة بالحديث، ولعل ابن كثير معه حق في تعقبه هذا.

---

(1) [البخاري: صحيح البخاري ، بدء الخلق/صفة الشمس والقمر بحسبان،108/4: رقم الحديث 3200].

(2) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج120/15).

(3) يُنظر: الفراهيدي، العين (ج402/5)، ابن دريد، جمهرة اللغة (ج873/2)، الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج810/2)، ابن فارس، مقاييس اللغة (ج146/5).

(4) يُنظر: الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج810/2)، الأزهري، تهذيب اللغة (ج189/10).

(5) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح (ج259/5).

الفصل الثالث

التعقبات المتعلقة بالمتن

المبحث الأول
غرابة المتن أو نكارته

الحكم على الحديث لا يقتصر على النظر في إسناده، فلا بد من التأكد من سلامة متنه من الشذوذ والنكارة، وهذا منهج المتقدمين، في كتبهم، فقد يكون الحديث صحيح الإسناد، إلا أن متنه فيه نكارة أو غرابة، ومما يدلل على أنهم لم يكتفوا بالحكم على الحديث بالنظر إلى إسناده فقط، أقوالهم التي ملأت الكتب، ومن ذلك قول أبو حاتم في حديث اختلف في وصله وإرساله: «حديث معمر عندي أشبه، لأنه لا يحتمل أن يكون عن النَّبي صلى الله عليه وسلم مرفوع»[1]، فأعل متنه بأنه لا يشبه كلام النبوة، وقال أيضاً في حديثٍ: «ولا أحسبه إلا وهم، يشبه كلام الزُّهري»[2]، ولقد أوضح النُّقاد المحدّثون من أين لهم بذلك العلم[3]، في القصة الطويلة التي فيها سؤال الرجل للإمام أبي حاتم: " من أين علمت هذا؟، أخبرك الراوي بأنَّه غلط أو كذب؟، فقال أبو حاتم: "إنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم". وقال أيضاً: "وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا"[4].

وقال الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[5].

وقال ابن الصلاح رحمه الله: "ويستعان على إدراكها أي العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم لغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه"[6].

وقد ظهر ذلك في تفسير ابن كثير ، فكثيراً ما يعل متن الحديث بغرابته أو نكارته، وسيتضح ذلك بالأمثلة.

---

(1) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج217/3).

(2) المصدر السابق (ج615/3).

(3) الداودي، منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل (ص 118).

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج25/1).

(5) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 90).

(6) المصدر السابق (ص 90).

فغرابة المتن تعني: أن يكون في لفظ الحديث من الغرابة ما تجعل كونه مرفوعاً بعيداً، حيث إنَّ حفَّاظ الحديث لكثرة ممارستهم لهذا العلم، تكون لديهم ملكة قوية في فقه المتون وعادة النصوص النبوية لفظاً ومعنىً [1].

وقد وضع العلماء القواعد التي سار عليها المتقدمين في ضبط المتون من خلال النظر في كتبهم أهمها:

1 – ألاَّ يكون ركيك اللفظ، بحيث لا يقوله بليغ أو فصيح.

2 – ألاَّ يكون مخالفاً لبدهيات العقول، بحيث لا يمكن تأويله.

3 – ألاَّ يخالف القواعد العامة في الحِكَمِ والأخلاق.

4 – ألاَّ يكون مخالفًا للحس والمشاهدة.

5 – ألاَّ يخالف البدهي في الطب والحكمة.

6 – ألاَّ يكون داعية إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع.

7 – ألاَّ يخالف العقول في أصول العقيدة من صفات الله ورسله.

8 – ألاَّ يكون مخالفاً لسنة الله في الكون والإنسان.

9 – ألاَّ يشتمل على سخافات يصان عنها العقلاء.

10 – ألاَّ يخالف القرآن أو مُحْكَمَ السُنَّةِ أو المجمع عليه أو المعلوم من الدين بالضرورة، بحيث لا يحتمل التأويل.

11 – ألاَّ يكون مخالفاً للحقائق التاريخية المعروفة عن عصر النبي صلى الله عليه وسلم.

12 – أن لا يوافق مذهب الراوي الداعية إلى مذهبه.

13 – ألاَّ يخبر عن أمر وقع بمشهد عظيم ثم ينفرد رَاوٍ وَاحِدٌ بروايته.

14 – ألاَّ يكون ناشئا عن باعث نفسي، حمل الراوي على روايته.

التعقبات في غرابة المتن أو نكارته:

المسألة الأولى:

حديث في فضل سورتي طه، ويس.

المتعقب عليه:

الحديث الذي رواه ابن خزيمة في فضل سورتي طه، ويس.

التعقيب:

---

(1) الزرقي، قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص 101).

قال ابن كثير: "رَوَى إِمَامُ الْأَئِمَّةِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ فِي كِتَابِ " التَّوْحِيدِ "، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ الحِزَامي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ ذَكْوَان، عَنْ مَوْلَى الحُرقة [1]، يَعْنِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: " إِنَّ اللَّهَ قَرَأَ "طه" وَ" يس" قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ بِأَلْفِ عَامٍ، فَلَمَّا سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ قَالُوا: طُوبَى لِأُمَّةٍ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ هَذَا وَطُوبَى لِأَجْوَافٍ تَحْمِلُ هَذَا، وَطُوبَى لِأَلْسُنٍ تَتَكَلَّمُ بِهَذَا ". هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَفِيهِ نَكَارَةٌ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ وَشَيْخُهُ تُكُلِّم فِيهِمَا"[2].

دراسة المسألة:

يتعقب ابنُ كثير الحديثَ الذي رواه ابن خزيمة[3]، إمام الأئمة، في فضل سورتي طه ويس، فحكم على الحديث بأنه غريب، فيه نكارة، وضعّف سنده، والحديث:

في الحديث: عبد الرحمن بن يعقوب الجهني: ثقة[4].

وعمر بن حفص بن ذكوان، أبو حفص العبدي: ضعيف جداً؛ قال أحمد: "تركنا حديثه، وخرقناه"[5]، وقال يحيى: "ليس بشيء"[6]، وقال علي ابن المديني[7]، والنسائي: "ليس بثقة"[8]، وقال النسائي[9]، والساجي[10]: متروك الحديث"، وضعفه مسلم[11]، والدارقطني[12]، وقال البخاري: "ليس بقوي"[13]، وقال ابن سعد: "كان ضعيفاً عندهم في الحديث، كتبوا عنه ثم تركوه"[14].

---

(1) الحُرَقَةُ: بالضم ثم الفتح، والقاف: ناحية بعمان ينسب إليها أبو الشعثاء جابر بن زيد اليحمدي الأزدي الحرقي، أحد أئمة السّنة من أصحاب عبد الله بن عبّاس. ياقوت الحموي، معجم البلدان (ج243/2).

(2) ابن كثير، التفسير (ج271/5).

(3) [ابن خزيمة: التوحيد،403/1].

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 353).

(5) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج300/3).

(6)ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج278/3).

(7) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج22/13).

(8) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 81).

(9) المصدر السابق (ص 116).

(10) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج22/13).

(11) المصدر السابق (ج22/13).

(12) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج138/3).

(13) البخاري، التاريخ الكبير (ج150/6).

(14) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج344/7).

وإبراهيم بن مهاجر بن مسمار المدني: ضعيف؛ قال ابن معين: "ليس به بأس"[1]، قال البخاري[2]، وأبو حاتم[3]: "منكر الحديث"، زاد أبو حاتم: "وليس بالمتروك"، وسئل مرة فقال: "شيخ مدني"، ضعفه النسائي[4]، وابن حجر[5]، وقال ابن حبان: " لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد وكان يحيى بن معين يمرض القول فيه"[6]، قال الدارقطني: "يعتبر به"[7].

وإبراهيم ابن المنذر ابن عبد الله القرشي: صدوق، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن[8].

وزياد بن أيوب بن زياد البغدادي: ثقة حافظ[9].

والحديث أخرجه الدارمي[10]، وابن أبي عاصم[11]، والطبراني[12]، وابن بطة[13]، وتمام[14]، والبيهقي[15]، والعقيلي[16]، جميعهم من طريق إبراهيم بن المنذر، عن إبراهيم ابن المهاجر، به.

إسناده ضعيف جداً؛ ففيه علتان:

أولاً: عمر بن حفص بن ذكوان، وهو ضعيف جداً.

ثانياً: تلميذه إبراهيم بن مهاجر، وهو ضعيف أيضاً.

---

(1) ابن أبي خيثمة، التاريخ السفر الثالث (ج330/2).

(2) البخاري، التاريخ الكبير (ج328/1).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج133/2).

(4) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 11).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 94).

(6) ابن حبان، المجروحين (ج108/1).

(7)الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ج251/1).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 94).

(9) المصدر السابق (ص 218).

(10) [الدارمي: سنن الدارمي ، فضائل القرآن/في فضل سورة طه ويس//2147/4: رقم الحديث 3457].

(11) [ابن أبي عاصم: السنة ،269/1: رقم الحديث607].

(12) [الطبراني: المعجم الأوسط ،133/5: رقم الحديث4876].

(13) [ابن بطة: الإبانة الكبرى (ج268/5: رقم الحديث39].

(14) [تمام: فوائد تمام،132/1: رقم الحديث 303].

(15) [البيهقي: الأسماء والصفات،/566/1: رقم الحديث: 491]، [البيهقي: شعب الإيمان،/88/4 : رقم الحديث225]

(16)العقيلي، الضعفاء الكبير (ج66/1).

أما عن متن الحديث، فقد قال ابن حبان بعد أن روى الحديث: " وهذا متن موضوع"[1]، وقال ابن عدي: "وإبراهيم بن مهاجر لم أجد له حديثا أنكر من حديث قرأ {طه} و {يس} ، لأنه لم يروه إلا إبراهيم بن مهاجر، ولا يروي بهذا الإسناد، ولا بغير هذا الإسناد هذا المتن إلا إبراهيم بن مهاجر هذا"[2]، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: "هذا حديث موضوع"[3].

قال ابن حجر: "وزعم ابن حبان وتبعه ابن الجوزي: أن هذا المتن موضوع. وليس كما قالا، والله أعلم، فإن مولى الحرَقَة: هو عبد الرحمن بن يعقوب من رجال مسلم، والراوي عنه وإن كان متروكاً عند الأكثر، ضعيفاً عند البعض، فلم ينسب للوضع، والراوي عنه لا بأس به، وإبراهيم بن المنذر من شيوخ البخاري. وقد أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" وقال: لا يروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إلا بهذا الإسناد، تفرد به إبراهيم بن المنذر"[4].

قلتُ: إسنادهُ ضعيف جداً، ولا يبعد أن يكون موضوعاً، خاصةً أن عمر بن حفص متروك، وانفرد به، أما قول ابن حجر بأن إبراهيم ابن المهاجر: لا بأس به، فيه نظر؛ فأكثر النقاد على تضعيفه، كما أن ابن عدي أنكر عليه حديثه هذا، خصوصاً أنه تفرد به، لذا فإن قول ابن حجر مردود، ولم يُصِب في تعقبه، في المقابل يظهر صحة تعقب ابن كثير، وتشكيكه في ثبوت الحديث.

المسألة الثالثة:

حديث ليلة وفد الجن إلى رسول الله.

المتعقب عليه:

ما رواه أحمد وأبو نعيم والطبراني من حديث منكر عجيب، في ليلة وفد الجن.

التعقيب:

قال ابن كثير: "هكذا رأيته في المسند مختصراً، وقد رواه الحافظ أبو نعيم في كتابه "دلائل النبوة"، فقال: حدثنا سليمان بن أحمد بن أيوب، حدثنا إسحاق بن إبراهيم –وحدثنا أبو بكر بن مالك، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا أبي قالا حدثنا عبد الرزاق، عن أبيه، عن ميناء، عن ابن مسعود قال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة وفد الجن... الحديث"

---

(1) ابن حبان، المجروحين (ج108/1).

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج353/1).

(3) ابن الجوزي، الموضوعات (ج110/1).

(4) ابن حجر، إتحاف المهرة (ج303/15).

قال ابن كثير: وهو حديث غريب جداً، وأحرى به ألا يكون محفوظاً، وبتقدير صحته فالظاهر أن هذا بعد وفودهم إليه بالمدينة على ما سنورده، فإن في ذلك الوقت في آخر الأمر لما فتحت مكة، ودخل الناس والجان أيضا في دين الله أفواجا، نزلت سورة {إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا. فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا} ، وهي السورة التي نعيت نفسه الكريمة فيها إليه، كما قد نص على ذلك ابن عباس، ووافقه عمر بن الخطاب عليه" وقد ورد في ذلك حديث سنورده عند تفسيرها، والله أعلم. وقد رواه أبو نعيم أيضا، عن الطبراني، عن محمد بن عبد الله الحضرمي، عن علي بن الحسين بن أبي بردة، عن يحيى بن سعيد الأسلمي، عن حرب بن صبيح، عن سعيد بن مسلمة، عن أبي مرة الصنعاني، عن أبي عبد الله الجدلي، عن ابن مسعود، فذكره وذكر فيه قصة الاستخلاف، وهذا إسناد غريب، وسياق عجيب.

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير أبا نعيم في روايته لحديث يرى أنه لا يصح، والحديث أخرجه أحمد[1] مختصراً، ولم أجده في كتاب دلائل النبوة لأبي نعيم، وأخرجه معمر[2]، وابن أبي عاصم[3]، والعقيلي[4]، والطبراني[5]، من طريق عبد الرزاق عن أبيه بسنده.

نص الحديث: عن ابن مسعود قال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة وفد الجن فتنفس، فقلت: ما لك يا رسول الله؟ قال: "نعيت إلي نفسي يا ابن مسعود". قلت: استخلف. قال: "من؟ " قلت: أبا بكر. فسكت، ثم مضى ساعة فتنفس، فقلت: ما شأنك بأبي أنت وأمي يا رسول الله؟ قال: "نعيت إلي نفسي يا ابن مسعود". قلت: استخلف. قال: "من؟ " قلت: عمر بن الخطاب. فسكت، ثم مضى ساعة، ثم تنفس فقلت: ما شأنك؟ قال: "نعيت إلي نفسي". قلت: فاستخلف. قال صلى الله عليه وسلم: "من؟ " قلت: علي بن أبي طالب. قال صلى الله عليه وسلم: "أما والذي نفسي بيده، لئن أطاعوه ليدخلن الجنة أجمعين أكتعين[6].

---

(1) [أحمد: مسند أحمد 322/7].

(2) [الصنعاني: جامع معمر بن راشد 317/11: رقم الحديث 20646].

(3) [السنة لابن أبي عاصم،563/2: رقم الحديث 1359].

(4) [العقيلي، الضعفاء الكبير،253/4].

(5) [الطبراني: المعجم الكبير،67/10: رقم الحديث 9970].

(6) الطبراني، المعجم الكبير (ج67/10).

والحديث فيه مِيْنا ابن أبي مينا الخراز[1]: وهو متروك ورمي بالرفض، وكذبه أبو حاتم[2]، وكان غالياً في التشيع[3].

والحديث موضوع قطعاً؛ قال ابن الجوزي: "هذا حديث موضوع والحمل فيه على مينا وهو مولى لعبد الرحمن بن عوف وكان يغلو في التشيع"[4].

لكن مينا قد تُوبع؛ فتابعه أبو عبد الله الجدلي عند الطبراني، قال حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا علي بن الحسين بن أبي بردة البجلي الذهبي، ثنا يحيى بن يعلى الأسلمي، عن حرب بن صبيح، ثنا سعيد بن مسلم، عن أبي مرة الصنعاني، عن أبي عبد الله الجدلي، عن عبد الله بن مسعود قال: استتبعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن، فانطلقت معه حتى بلغنا أعلى مكة ...الحديث"[5].

وقد ذكر هذا السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي[6]. قلت: هذه المتابعة لا قيمة لها فإسناد الحديث ضعيف جداً؛ فيه أبو مرة الصنعاني، وحرب بن صبيح لم أجد لهما ذكر في كتب الجرح والتعديل، فضلاً عن ضعف يحيى بن يعلى الأسلمي وتشيعه[7].

والحديث يعارض ما ورد في صحيح مسلم من حديث ابن مسعود، قال علقمة: أنا سألت ابن مسعود قال : "لم أكن ليلة الجن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ووددت أني كنت معه" [8]، وأورد الحديث بطوله، ليس فيه شيء من حديث مينا. فهذا نص صريح منه رضي الله عنه أنه لم يصحب النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الليلة ولا أحداً من أصحابه.

كما أن ابن كثير أعل متن الحديث، فالسورة التي نعت النبي صلى الله عليه وسلم هي سورة النصر، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه بسنده عن ابن عباس أن عمر رضي الله عنه، سألهم عن قوله تعالى: {إذا جاء نصر الله والفتح} [النصر: 1]، قالوا: فتح المدائن

---

(1) يُنظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 556).

(2) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص 406).

(3) ابن الجوزي، الموضوعات (ج5/2).

(4) المصدر السابق (ج346/1).

(5) الطبراني، المعجم الكبير (ج67/10).

(6) السيوطي، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (ج298/1).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 598).

(8) [مسلم: صحيح مسلم ، الصلاة/الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن/333/1: رقم الحديث 450].

والقصور، قال: «ما تقول يا ابن عباس؟» قال: «أجل، أو مثل ضرب لمحمد صلى الله عليه وسلم نعيت له نفسه»[1]. وفي رواية أخرى قال ابن عمر: "قال: ما أعلم منها إلا ما تعلم"[2].

أصاب ابن كثير في تعقبه لكنه لم ينتبه إلى أن الحديث موضوعاً.

(1) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/قوله "ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً،179/6: رقم الحديث 4969].

(2) [البخاري: صحيح البخاري، المناقب/علامات النبوة في الإسلام،204/4: رقم الحديث3672].

المبحث الثاني
تعقباته في غريب الحديث

تعريف غريب الحديث:

تعريفه: هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم؛ لقلة استعمالها[1].

ويعد معرفة غريب الحديث من الأهمية بمكان عند المحدثين، قال ابن الصلاح: "هذا فن مهم، يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري، جدير بالتوقي"[2]. وقال السخاوي: "وهو من مهمات الفن؛ لتوقف التلفظ ببعض الألفاظ فضلا عن فهمها عليه، وتتأكد العناية به لمن يروي بالمعنى"[3].

وأجود صور معرفة غريب الحديث وبيانه وتفسيره، أن يفسر الحديث بعضه بعضاً من خلال تعدد روايات الحديث الواحد، قال ابن الصلاح: "وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث: أن يظفر به مفسراً في بعض روايات الحديث، نحو ما روي في حديث ابن صيَّاد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "قد خبأت لك خبيئاً، فما هو؟ قال: "الدخ".. فهذا خفي معناه وأعضل. ومعنى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: قد أضمرت لك ضميراً، فما هو؟ فقال: الدُّخ بضم الدال، يعني: الدُّخان، والدُّخ: هو الدُّخان في اللغة[4]، إذ في بعض روايات الحديث ما نصه: ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إني قد خبَّأت لك خَبِيئاً، وخبَّأ له: {يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ} [الدخان: 10][5].

وأول من صنف في هذا الفن النضر بن شميل، ثم أبو عبيد القاسم بن سلام[6]. وذهب بعضهم إلى أن أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى[7]، قال الحافظ محب الدين

---

(1) يُنظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص 88)، ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 272).

(2) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 375).

(3) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج24/4).

(4) يُنظر: الفراهيدي، العين (ج138/4)، ابن دريد، جمهرة اللغة (ج104/1)، الأزهري، تهذيب اللغة (ج298/6).

(5) [أبو داود: سنن أبي داود،الملاحم/باب في خبر ابن صائد 120/4: رقم الحديث4329]، [مسند أحمد،429/10].

(6) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 88).

(7) المصدر السابق (ص 273).

الطبري في كتاب تقريب المرام: "وقد قيل: إن أول من جمع في هذا الفن شيئاً، وألفه أبو عبيدة معمر بن المثنى"[1]. ثم تتبع القتيبي ما فات أبا عبيد، فوضع فيه كتابه المشهور، ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما، فوضع في ذلك كتابه المشهور[2].

التعقبات في غريب الحديث:

المسألة الأولى:

حديث ابن لهيعة في معنى الطيرة

المتعقب عليه:

تفسير ابن لهيعة لكلمة "طائر" بقوله: "الطيرة".

التعقيب:

قال ابن كثير: "قال الإمام أحمد: حدثنا قتيبة، حدثنا ابن لهيعة، عن أبى الزبير، عن جابر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لطائر كل إنسان في عنقه". قال ابن لهيعة: "يعني الطيرة"

وهذا القول من ابن لهيعة في تفسير هذا الحديث، غريب جداً، والله أعلم"[3].

دراسة المسألة:

استغرب ابن كثير تفسيرُ ابن لهيعة لقوله صلى الله عليه وسلم "لطائر كل إنسان في عنقه"، بالطيرة، معلقاً بقوله: "وهذا القول من ابن لهيعة في تفسير هذا الحديث، غريب جداً، والله أعلم".

وبالرجوع إلى أصل الكلمة في اللغة، نجد أن أصلها "طير".

قال الخليل الفراهيدي: "الطَّيْر: اسمٌ جامِعٌ مؤنث، الواحد: طائر، وقلّما يقال للأنثى: طائرة، والطِّيَرَةُ: مصدرُ قولك: اطَّيَّرْتُ، أي: تَطَيَّرْتُ"،

وقال: "والطّائر: من الزّجْر في التَّشؤُم والتّسَعُّد"[4].

وقال الأزهري: وكان النبي ﷺ يتفاءل ولا يتطير، وأصل التفاؤل الكلمة الحسنة يسمعها عليل فتوهمه بسلامته من علته، وكذلك المضل يسمع رجلاً يقول يا واجد فيجد ضالته، والطيرة

---

(1) يُنظر: العراقي، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (ج85/2). ولم أعثر على الكتاب.

(2) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 273).

(3) ابن كثير، تفسير (ج51/5)

(4) الفراهيدي، العين (ج447/7).

مضادة للفأل، على ما جاء في هذا الخبر، وكانت العرب مذهبها في الفأل والطيرة واحد، فأثبت النبي ﷺ الفأل واستحسنه، وأبطل الطيرة ونهى عنها[1].

أما ابن فارس فقد أرجع الكلمة إلى أصل واحد فقال: "طير: الطاء والياء والراء أصلٌ واحد، يدل على خفةِ الشيء في الهواء، ثم يستعار ذلك في غيره وفي كل سرعة، من ذلك الطير: جمع طائر، سُمي ذلك لما قلناه، يقال: طار يطير طيراناً، ثم يقال لكل من خف قد طار"[2].

وقال ابن سيده: والطّائُر: "ما تيمنت به أو تشاءمت"[3].

بالنظر إلى المدلول اللغوي للفظة "طائر"، يتبين أنها تحمل معنى التطير، فالتطير لفظ مشتق من الطائر. وقد كانت العرب تتشاءم وتتفاءل بالطير، فمن قولهم: جرى له الطائر بكذا من الشر، على طريق الفأل والطيرة، فخاطبهم الله بما يستعملون في قوله : "وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه" وأعلمهم أن ذلك الأمر الذي يُسمى بالطائر يلزمه[4].

أما عن قول المفسرون في هذا الحديث:

فقوله ﷺ مشتق من قوله تعالى: "وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ"، وللعلماء فيها عدة أقوال: عن ابن عباس قال: قوله: {وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ}، قال: "عمله وما قدر عليه، فهو ملازمه أينما كان ، فزائل معه أينما زال"[5]. وقال مجاهد: "عمله خيره وشره" [6]. وقال الحسن: "عمله خيره وشره، شقاوته وسعادته" [7]. وقال الطبري: "وإنما قوله "ألزمناه طائره" مثل لما كانت العرب تتفائل به، أو تتشاءم، من سوانح الطير، وبوارحها، فأعلمهم –جل ثناؤه– أن كل إنسان منهم قد ألزمه ربه طائره في عنقه، نحساً كان ذلك الذي ألزمه من الطائر، وشقاء يورده سعيراً، أو كان سعداً يورده جنات عدن، وبنحو الذي قلنا في ذلك، قال أهل التأويل، ذكر من قال ذلك: حدثني محمد بن بشار قال: ثنا معاذ بن هشام، قال: ثنى أبي، عن قتادة، عن جابر بن عبد الله أن نبي الله قال: "لا عدوى ولا طيرة، وكل إنسان الزمناه طائره في عنقه"[8].

---

(1) الأزهري، تهذيب اللغة (ج11/14).

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج435/3).

(3) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج214/9)

(4) الحسني، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (ج187/3)

(5) الطبري، التفسير (ج519/14).

(6) مجاهد، التفسير (ص 429).

(7) عبد الرزاق، التفسير (ج293/2).

(8) الطبري ، التفسير (ج519/14).

قال ابن عطية: "وخاطب الله العرب في هذه الآية بما تعرف، وذلك أنه كان من عادتها التيمن والتشاؤم بالطير في كونها سانحة، وبارحة، وكثر ذلك حتى فعلته بالظباء، وحيوان الفلاة، وسميت ذلك كله تطيراً، وكانت تعتقد أن تلك الطيرة قاضية بما يلقى الإنسان من خير، وشر، فأخبرهم الله تعالى في هذه الآية في أوجز لفظ، وأبلغ إشارة، أن جميع ما يلقى الإنسان من خير وشر قد سبق به القضاء، وألزم حظه وعمله وتكسبه في عنقه، وروى جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: "لا عدوى ولا طيرة"[1].

مما سبق يتبين أن تفسير ابن لهيعة له أصل، فالطائر فُسرت بعدة معاني: العمل، الكتاب، الحظ، التطير، فلا غرابة في تفسيره، خلافاً لما ظنه ابن كثير.

(1) ابن عطية، التفسير (ج442/3).

المبحث الثالث

تعارض الحديث مع صريح القرآن

وقد يحصل التعارض بين الحديث والقرآن، والحديث والعقل، وهذا ما أُطلق عليه مشكل الحديث، فمختلف الحديث أخص، لأن المختلف يقع بين حديثين، أما المشكل أعم من ذلك فقد يقع الاختلاف بين حديثين أو أكثر، وقد يكون الحديث مشكلاً لمخالفته للقرآن، أو حقيقة من الحقائق أو أصل من أصول العقيدة المعروفة [1]، مع أن المطلع على كتب المصطلح لا يجد تفرقة واضحة بين المسميين عند العلماء القدامى، فيطلقون على المشكل مختلف والعكس، والتفرقة جاءت متأخرة.

المشكل لغة واصطلاحا:

المشكل لغة: من أشْكَل: والأشكل عند العرب اللونان المختلطان، وأشكل علي الأمر: اختلط بغيره، ومنه قل للأمر المشتبه: مشكل [2].

المشكل اصطلاحاً: الحديث الذي لم يظهر المراد منه لمعارضته مع دليل آخر صحيح[3].

ويقال في الجمع بين الدليلين المتعارضين كما قيل في مختلف الحديث، فمجال المحكم والمختلف الأحاديث المقبولة.

تعقباته في تعارض الحديث مع صحيح القرآن:

المسألة الأولى:

أرض فدك.

المتعقب عليه:

ما رواه البزار في مسنده أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى فاطمة فدك.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وقال الحافظ أبو بكر البزار: حدثنا عباد بن يعقوب، حدثنا أبو يحيى التيمي، حدثنا فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد قال لما نزلت، هذه الآية ﴿وآت ذا

---

(1) أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص 442)

(2)الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس (ج151/2)، الأزهري، تهذيب اللغة (ج16/10)

(3) مقدمات في علم مختلف الحديث (ص 2)

القربى حقه﴾ دعا رسول الله ﷺ فاطمة فأعطاها "فدك[1]". ثم قال: لا نعلم حدث به عن فضيل بن مرزوق إلا أبو يحيى التيمي، وحميد بن حماد بن أبي الخوار.

قال ابن كثير: "وهذا الحديث مشكل لو صح إسناده؛ لأن الآية مكية، وفدك إنما فتحت مع خيبر سنة سبع من الهجرة فكيف يلتئم هذا مع هذا"[2].

دراسة المسألة:

لم أعثر على الحديث في مسند البزار، إلا أن الهيثمي ذكره في كتابه كشف الأستار[3].

والحديث أخرجه ابن عدي[4] من طريق علي بن عابس، وأخرجه أبو يعلى[5] من طريق سعيد بن خثيم، كلاهما عن فضيل به.

فيه: عباد بن يعقوب الرَّوَاجِني[6]: صدوق رافضي[7]، قال ابن حبان: كان رافضياً داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك"[8].

وفيه: أبو يحيى التيمي: إسماعيل بن إبراهيم الأحول: ضعيف [9]، وقال أبو داود: شيعي.

---

(1) فَدَك بالتحريك وآخره كاف، قال ابن دريد: فدكت القطن تفديكاً إذا نفشته، وفدك قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان، وقيل ثلاثة، أفاءها الله على رسوله ﷺ في سنة سبع صلحاً، وذلك أن النبي ﷺ لما نزل خيبر، وفتح حصونها، ولم يبقَ إلا ثلث، واشتد بهم الحصار، راسلوا رسول الله ﷺ؛ يسألونه أن ينزلهم على الجلاء، وفعل، وبلغ ذلك أهل فدك، فأرسلوا إلى رسول الله ﷺ أن يصالحهم على النصف من ثمارهم، وأموالهم، فأجابهم إلى ذلك، فهي مما لم يوجف عليه بخيلٍ، ولا ركاب، فكانت خالصة لرسول الله ﷺ. الحموي، معجم البلدان (ج238/4).

(2) ابن كثير، التفسير (ج68/5).

(3) [الهيثمي: كشف الأستار عن زوائد البزار ، 55/3].

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج324/6).

(5) [الموصلي: مسند أبي يعلى الموصلي،334/2: رقم الحديث 1057].

(6) الرَّوَاجِني: بفتح الراء والواو وكسر الجيم وفي آخرها النون، هذه النسبة سألت عنها أستاذى أبا القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ بأصبهان عن هذه النسبة فقال: هذا نسب أبى سعيد عباد بن يعقوب شيخ البخاري، وأصل هذه النسبة الدواجن بالدال المهملة وهي جمع داجن، وهي الشاة التي تسمّن في الدار، فجعلها الناس الرواجن بالراء، ونسب عباد إلى ذلك هكذا، قال السمعاني: ولم يسند الحكاية إلى أحد، وظني أن الرواجن بطن من بطون القبائل والله أعلم. السمعاني، الأنساب (ج175/6).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 291).

(8) ابن حبان، المجروحين (ج172/2).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 106).

وفيه: فضيل بن مرزوق الأغر الكوفي: صدوق يهم ورمي بالتشيع[1].

وفيه: عطية بن سعد بن جُنادة العَوفي[2] الكوفي: الراجح فيه أنه ضعيف؛ قال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به"[3]، وقال ابن معين: "صالح"[4]، وقال ابن عدي: "وهو مع ضعفه يكتب حديثه وكان يعد من شيعة الكوفة"[5]، وضعفه أحمد[6]، وهشيم[7]، والثوري، وأبو حاتم[8]، والنسائي[9]، ولينه أبو زرعة[10]، زاد أبو حاتم: "يكتب حديثه، وأبو نضرة أحب إليَّ منه"، وقال أبو داود: "ليس بالذي يعتمد عليه"[11]، وقال الساجي: "ليس بحجة، وكان يقدم علياً على الكل"[12].

أما عن سماعه من أبي سعيد، فقد قال ابن حبان: "سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد، جعل يجالس الكلبي، ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي، فلا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه، إلا على جهة التعجب"[13].

فالحديث ضعيف؛ لضعف أبي يحيى التيمي وقد تابعه علي بن عابس وهو ضعيف[14]، وسعيد بن خثيم وهو صدوق رمي بالتشيع وله أغاليط [15]، إلا أن في إسناده:

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 448).

(2) بفتح العين المهملة وسكون الواو وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى عوف. السمعاني، الأنساب (ج404/9).

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج305/6).

(4) ابن معين، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (ج500/3).

(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج85/7).

(6) أحمد، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج548/1).

(7) المصدر السابق (ج548/1).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج383/6).

(9) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 85).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج383/6).

(11) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص 105).

(12) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج226/7).

(13) ابن حبان، المجروحين (ج176/2).

(14) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 402).

(15) المصدر السابق، ص 235.

الحسين بن يزيد الطحان، وهو لين الحديث[1]، فلا تنفع متابعته، كما أن فيه عطية والأكثر على تضعيفه، بالإضافة إلى تدليسه، وقد عدَّه ابن حجر مدلساً من الرابعة، وكان مشهوراً بالتدليس القبيح كما قال ابن حجر[2]، ولم يصرح بالسماع، وقد سبق الحديث عن روايته عن الكلبي وتكنيته بأبي سعيد، كما أن رواة الحديث كلهم من الشيعة، عدا أبي سعيد، والحديث في فضيلة فاطمة.

قال ابن دقيق العيد: هل تقبل رواية المبتدع فيما يؤيد به مذهبه أم لا؟ هذا محل نظر فمن يرى رد الشهادة بالتهمة فيجيء على مذهبه أن لا يقبل ذلك، الثاني: أنا نرى أن من كان داعية لمذهبه المبتدع متعصبا له متجاهراً بباطله أن تترك الرواية عنه؛ إهانةً له وإخماداً لبدعته؛ فإن تعظيم المبتدع تنويه لمذهبه به، اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجود لنا إلا من جهته، فحينئذ تقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المبتدع[3]

كما أن متن الحديث معلول؛ فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث عائشة، أن فاطمة، والعباس، أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما، أرضه من فدك، وسهمه من خيبر، فقال أبو بكر: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: " لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا المَالِ» وَاللَّهِ لَقَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي[4].

قال الذهبي في ترجمة علي بن عابس، بعد ذكره الحديث: "هذا باطل، ولو كان وقع ذلك لما جاءت فاطمة رضي الله عنها تطلب شيئا هو في حوزها وملكها"[5].

كما أن فدكاً كانت خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم، ثم يتولاها ولي الأمر بعده، قال ابن حجر: "وأما سهمه من خيبر وفدك فكان حكمه إلى من يقوم بالأمر بعده، وكان أبو بكر يقدم نفقة نساء النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها مما كان يصرفه، فيصرفه من خيبر، وفدك، وما فضل من ذلك جعله في المصالح، وعمل عمر بعده بذلك فلما كان عثمان تصرف في فدك بحسب ما رآه، فروى أبو داود من طريق مغيرة بن مقسم قال: جمع عمر بن عبد العزيز بني

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج67/3).

(2) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص 50).

(3) ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص 59).

(4) [البخاري: صحيح البخاري، المغازي/حَدِيثِ بَنِي النَّضِيرِ، وَمَخْرَجِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ فِي دِيَةِ الرَّجُلَيْنِ، وَمَا أَرَادُوا مِنَ الغَدْرِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،88/5: رقم الحديث 4035]، [مسلم: صحيح مسلم، الجهاد والسير/قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ، 1379/3: رقم الحديث1759].

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج135/3).

مروان فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفق من فدك على بني هاشم ويزوج أيمهم، وأن فاطمة سألته أن يجعلها لها فأبى، وكانت كذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، ثم أقطعها مروان، يعني في أيام عثمان قال الخطابي: إنما أقطع عثمان فدك لمروان لأنه تأول أن الذي يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم، يكون للخليفة بعده، فاستغنى عثمان عنها بأمواله، فوصل بها بعض قرابته[1].

يمكن أن نلخص ما سبق في النقاط التالية:

- الحديث معلول بسنده ومتنه:

1. مدار الحديث على عطية، وقد سبق الحديث عن ضعفه، وأنه مدلس من الطبقة الرابعة، ووصف تدليسه بالقبيح، ومع ذلك لم يصرح بالسماع، بالإضافة إلى روايته عن الكلبي وتكنيته له بأبي سعيد.
2. كما أن السند جميع رواته اتهموا بالتشيع، وبعضهم كان داعية كعباد بن يعقوب، والحديث في ميراث فاطمة، وقد نص العلماء على أن المبتدع إذا روى ما يؤيد بدعته يُرد حديثه، فكيف إذا كان هو في الأصل ضعيفاً في الحديث، ويروي ما يؤيد بدعته؟
3. والحديث لا تنفعه متابعات ولا شواهد، فكل طرقه ضعيفة.
4. كما أنه يخالف ما جاء في الصحيحين من أن فاطمة جاءت إلى أبي بكر تطلب فدك، فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاها فدكاً لما جاءت تطلبها.
5. إضافة إلى ما ذكره ابن كثير في أن الآية مكية، وفدك فُتحت في السنة السابعة للهجرة بعد خيبر.

وعليه: فالحديث واهٍ جداً.

المسألة الثانية:

سد يأجوج ومأجوج.

القول المتعقب عليه:

حديث مرفوع رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي.

---

(1) ابن حجر، فتح الباري (ج203/6).

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَهَذَا إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، وَلَكِنْ فِي رَفْعِهِ نَكَارَةٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ لَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنَ ارْتِقَائِهِ وَلَا مِنْ نَقْبِهِ، لِإِحْكَامِ بِنَائِهِ وَصَلَابَتِهِ وَشِدَّتِهِ. وَلَكِنْ هَذَا قَدْ رُوِيَ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ: أَنَّهُمْ قَبْلَ خُرُوجِهِمْ يَأْتُونَهُ فَيَلْحَسُونَهُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ، فَيَقُولُونَ: غَدًا نَفْتَحُهُ. فَيَأْتُونَ مِنَ الْغَدِ وَقَدْ عَادَ كَمَا كَانَ، فَيَلْحَسُونَهُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ، فَيَقُولُونَ كَذَلِكَ، وَيُصْبِحُونَ وَهُوَ كَمَا كَانَ، فَيَلْحَسُونَهُ وَيَقُولُونَ: غَدًا نَفْتَحُهُ. وَيُلْهَمُونَ أَنْ يَقُولُوا: "إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، فَيُصْبِحُونَ وَهُوَ كَمَا فَارَقُوهُ، فَيَفْتَحُونَهُ. وَهَذَا مُتَّجه، وَلَعَلَّ أَبَا هُرَيْرَةَ تَلَقَّاهُ مِنْ كَعْبٍ. فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا كَانَ يُجَالِسُهُ وَيُحَدِّثُهُ، فَحَدَّثَ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَتَوَهَّمَ بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنْهُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، فَرَفَعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[1].

دراسة المسألة:

وسبقت دراسة هذا الحديث، وترجيح ضعفه فهو يتعارض مع ظاهر قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾الكهف: 97[2]، فهم لم يستطيعوا نقبه.

المسألة الثالثة:

حديث مشكل

القول المتعقب عليه:

حديث معاوية في أن آخر ما أنزل من القرآن قوله تعالى "فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحداً"

التعقيب:

قال ابن كثير بعد أن روى الحديث: "أثر مشكل؛ فإن هذه الآية هي آخر سورة الكهف، والكهف كلها مكية، ولعل معاوية أراد أنه لم ينزل بعدها ما تنسخها ولا يغير حكمها، بل هي مثبتة محكمة، فاشتبه ذلك على بعض الرواة، فروى بالمعنى على ما فهمه، والله أعلم".

دراسة المسألة:

يتعقب ابن كثير ابنَ جرير في روايته لهذا الحديث المشكل، فإنه يتعارض مع كون سورة الكهف مكية فكيف يصح أن تكون آية من آياتها هي آخر ما نزل من القرآن، والحديث أخرجه ابن جرير قال: حدثنا أبو عامر إسماعيل بن عمرو السكوني، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا ابن عياش ، حدثنا عمرو بن قيس الكندي؛ أنه سمع معاوية بن أبي سفيان تلا هذه الآية {فمن كان

(1) ابن كثير، التفسير (ج198/5).

(2) ابن كثير، التفسير (ج198/5).

يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا} وقال: إنها آخر آية نزلت من القرآن [1].

والحديث أخرجه الطبراني عن أحمد بن المعلى، وموسى بن سهل، وعبدان بن أحمد، عن هشام بن عمار بسنده ونصه أن عمرو بن قيس سمع معاوية بن سفيان عَلَى الْمِنْبَرِ نَزَعَ بِهَذِهِ الْآيَةِ: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} [المائدة: 3] حَتَّى خَتَمَ الْآيَةَ، قَالَ: نَزَلَتْ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: {فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا} [الكهف: 110] ، وَقَالَ: إِنَّهَا آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ [2]

وله حديث في الصحيح أخرجه البخاري بسنده قال "آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آيَةُ الرِّبَا"[3]. ويؤكد قول ابن كثير هذا ما أخرجه الطبري قال: حدثنا ابن بشار قال، حدثنا عبد الرحمن قال، حدثنا شعبة، عن المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: هي من آخر ما نزلت، ما نسخها شيء. جاء عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية: وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزاؤُهُ جَهَنَّمُ هى آخر ما نزل، وما نسخها شيء [4].

---

(1) الطبري، التفسير (ج441/15)

(2) الطبراني، المعجم الكبير (ج392/19)

(3) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/قوله تعالى وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ" [البقرة: 281] 33/6/رقم الحديث:]4544.

(4) الطبري، التفسير (ج66/9)

المبحث الرابع

تعارض الحديث مع صحيح السنة

الأصل في النصوص الشرعية الثابتة: ألا تتعارض؛ لأن الحق لا يعارض الحق[1]، إلا أن العلماء تحدثوا في مصنفاتهم عن مبحث مختلف الحديث.

مختلف الحديث لغة واصطلاحا:

لغة:

اختلف: ضد اتفق[2]، وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكل ما لم يتساوَ فقد تخالف واختلف[3].

اصطلاحاً:

وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث، والفقه، والأصوليون[4].

فالتعارض ظاهري، ويزول بالتوفيق أو بالترجيح، لأن التعارض والتضاد يستحيل في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو نبي يوحى إليه، لذا قال الإمام أبو بكر بن خزيمة: " ليس ثم حديثان متعارضان من كل وجه، ومن وجد شيئا من ذلك فليأتني لأؤلف له بينهما"[5]، وأول من تكلم فيه الإمام الشافعي في كتابه اختلاف الحديث[6].

قال ابن الصلاح: وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة [7].

---

(1) القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط (ص 113).

(2) الفيروز آبادي، القاموس المحيط (ص 808).

(3) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم (ج201/5).

(4) النووي، التقريب والتيسير (ص 90).

(5) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 285)، ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص 60).

(6) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (ج108/2)، السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج67/4).

(7) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 284).

وهو على قسمين[1]:

أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين، ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما، من غير تعسف فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معا؛ فإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما.

القسم الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

والثاني: أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما، فيفزع حينئذ إلى الترجيح، ويعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالترجيح بكثرة الرواة، أوبصفاتهم في خمسين وجها من وجوه الترجيحات وأكثر، وقد جمع الحازمي خمسين وجهاً للترجيح في كتاب الناسخ والمنسوخ.

فهذا المبحث يتعلق بالأحاديث الصحيحة، لأن الضعيفة لا تدخل في هذا المجال، ونحن لا نطالب بالجمع بينها وبين الثابت الصحيح فهي لا تقوى على معارضة الصحيح، فإن وجد حديث صحيح عارضه آخر ضعيف، نقدم الحديث الصحيح، فلسنا ملزمين بالجمع بينهما، فنأخذ بالثابت ونترك العمل بما فيه ضعف [2].

ولهذا رد العلماء المحققون حديث أم سلمة ، عند أبي داود والترمذي ، الذي يحرم على المرأة رؤية الرجل ولو كان أعمى "أفعمياوان أنتما"[3]، بحديث عائشة أم المؤمنين[4]، وحديث فاطمة بنت قيس [5] وكلاهما في الصحيح[6].

---

(1) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص 284)، ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 91).

(2) يُنظر: أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص 441) القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط ط الوفاء (ص 113).

(3) [أبو داود: سنن أبي داود، اللباس/قوله عز وجل: "وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن"/63/4/رقم الحديث: 4112]، [الترمذي: سنن الترمذي، الأدب/ما جاء في احتجاب النساء من الرجال/399/4/رقم الحديث2778]. قال شعيب: إسناده ضعيف، نبهان مولى أم سلمة في عداد المجهولين.

(4) يُنظر: [البخاري: صحيح البخاري، النكاح/نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة/38/7: رقم الحديث5236]، [مسلم: صحيح مسلم، صلاة العيدين/الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد/609/2: رقم الحديث829].

(5) [مسلم: صحيح مسلم ، الطلاق/المطلقة ثلاثاً لا عدة لها،1114/2: رقم الحديث1480].

(6) القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط (ص 114).

تعقباته في تعارض الحديث مع صحيح السنة:

المسألة الأولى:

حديث تحريم لحوم الخيل.

المتعقب عليه:

حديث أخرجه النسائي، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، فيه تحريم لحوم الخيل.

التعقيب:

قال ابن كثير: "فلو صح هذا الحديث لكان نصاً في تحريم لحوم الخيل، ولكن لا يقاوم ما ثبت في الصحيحين، عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: "نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل"، ورواه الإمام أحمد، وأبو داود، بإسنادين، كل منهما على شرط مسلم، عن جابر، قال: "ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير، فنهانا رسول الله ﷺ عن البغال والحمير، ولم ينهنا عن الخيل"، وفي صحيح مسلم، عن أسماء بنت أبي بكر ﷺ، قالت: "نحرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فأكلناه ونحن بالمدينة" فهذه أدل وأقوى، وأثبت، وإلى ذلك صار جمهور العلماء: مالك، والشافعي، وأحمد، وأصحابهم، وأكثر السلف والخلف، والله أعلم."[1]

دراسة المسألة:

يرى ابن كثير أن حديث تحريم لحوم الخيل لا يصح، وإن صحَّ؛ فإنه لا يقاوم ما ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أذِن في لحوم الخيل.

والحديث أخرجهُ أحمد في مسنده قال: "حدثنا أحمد بن عبد الملك، حدثنا محمد بن حرب يعني الأبرش، قال: حدثنا سليمان بن سليم أبو سلمة، عن صالح بن يحيى بن المقدام، عن جده المقدام بن معدي كرب، قَالَ: "غَزَوْنَا مَعَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، الصَّائِفَةَ، فَقَرِمَ أَصْحَابُنَا إِلَى اللَّحْمِ، فَسَأَلُونِي، رَمْكَةً لِي، فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِمْ، فَحَبَلُوهَا، ثُمَّ قُلْتُ: "مَكَانَكُمْ حَتَّى آتِيَ خَالِدًا، فَأَسْأَلَهُ"، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: "غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ خَيْبَرَ، فَأَسْرَعَ النَّاسُ فِي حَظَائِرِ يَهُودَ، فَأَمَرَنِي أَنْ أُنَادِيَ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُسْلِمٌ"، ثُمَّ قَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ قَدْ أَسْرَعْتُمْ فِي حَظَائِرِ يَهُودَ، أَلَا لَا تَحِلُّ أَمْوَالُ الْمُعَاهَدِينَ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَرَامٌ عَلَيْكُمْ لُحُومُ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَخَيْلِهَا، وَبِغَالِهَا، وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ"[2].

---

(1) ابن كثير، التفسير (ج559/4).

(2) [أحمد، مسند أحمد، 15/28].

قلت: حديث تحريم لحوم الخيل، أخرجه أبو داود[1]، والنسائي[2]، وابن ماجه[3]، وأحمد[4]، من طريق صالح بن يحيى بن المقدام، عن أبيه، عن جده، عن خالد بن الوليد.

مدار الحديث على صالح بن يحيى بن المقدام، قال فيه البخاري: "فيه نظر"[5]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ"[6]، وقال موسى بن هارون الحمال: "لا يعرف صالح و أبوه إلا بجده"، وقال ابن حزم: "هو وأبوه مجهولان، وفى حديثه في تحريم لحوم الخيل دليل الضعف؛ لأن خالد بن الوليد لم يسلم بلا خلاف إلا بعد خيبر، وقال هذا في هذا الحديث وذلك بعد يوم خيبر"[7]، ولينه ابن حجر[8] .

كما أن أبيه يحيى لم يوثقه أحد؛ إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات[9]، وقال فيه ابن حجر: "مستور"[10].

فالحديث بكل طرقه ضعيف؛ لعدة أسباب:

أولها: ضعفُ يحيى بن المقدام، وجهالةُ أبيه.

كما أن الحديث يُروى عن خالد بن الوليد ﷺ في خيبر، مع العلم أن خالداً ﷺ أسلم بعد فتح خيبر[11]، فمن غير الممكن أن يكون خالد رواه، قال أبو داود بعد روايته للحديث: "وهذا منسوخٌ، قد أكَلَ لحومَ الخيلِ جماعةٌ من أصحابِ النبيﷺ منهم: ابنُ الزبير، وفضالةُ بنُ عُبيد، وأنسُ بن مالك، وأسماءُ بنتُ أبي بكر، وسُويدُ بنُ غَفلَة، وعلقمةُ، وكانت قريشٌ في عهد رسولِ الله ﷺ تَذْبَحُها"[12].

---

(1) [أبو داود: سنن أبو داود، الأطعمة/في أكل لحوم الخيل، 352/3: رقم الحديث3790].

(2) [النسائي: سنن النسائي ، الصيد والذبائح/تحريم أكل لحوم الخيل، 202/7: رقم الحديث 433].

(3) [سنن ابن ماجه، الذبائح/لحوم البغال، 1066/2: رقم الحديث3198).

(4) [أحمد، مسند أحمد ، 15/28].

(5) البخاري، التاريخ الكبير (ج292/4).

(6) ابن حبان، الثقات (ج459/6).

(7) يُنظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج407/4).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 274).

(9) ابن حبان، الثقات (ج524/5).

(10)ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 597).

(11) اُختلف في سنة إسلامه، إلا أن الراجح أنه أسلم بعد فتح خيبر، قال الواقدي: الثبت عندنا أن خالداً لم يشهد خيبر، وأسلم قبل الفتح هو، وعمرو بن العاص، وعثمان بن طلحة بن أبي طلحة، أول يوم من صفر سنة ثمان، الواقدي، المغازي (ج661/2).

(12) أبو داود: سنن أبي داود(ج610/5).

الحديث يخالف ما رواهُ جابر ﷺ في الصحيحين، أن النبي ﷺ أذِنَ في لحوم الخيل.

فقد أخرج البخاري[1]، ومسلم[2]، حديثاً يخالف ما رواه خالد، من طريق جابر، قال: "نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر، ورخص في لحوم الخيل".

وقد أصاب ابن كثير في تعقبه هذا، فالحديث مضطرب ضعيف، كما أنه خالف الأحاديث الصحيحة، فهو منكر.

قال ابن قُدامة: وتباح لحوم الخيل كلها عِرَابُها وبَرَاذِينُها، نص عليه أحمد، وبه قال ابن سيرين، وروي ذلك عن ابن الزبير، والحسن، وعطاء، والأسود بن يزيد، وبه قال حماد بن زيد، والليث، وابن المبارك، والشافعي، وأبو ثور، قال سعيد بن جبير: "ما أكلت شيئاً أطيب من معرفة بِرْذَون"، وحرمها أبو حنيفة[3].

المسألة الثانية:

فتى موسى.

المتعقب عليه:

الحديث الذي رواه الطبري في قصة تخليد فتى موسى.

التعقيب:

قال ابن كثير: فَإِنْ قِيلَ: "فَمَا بَالُ فَتَى مُوسَى ذُكِرَ فِي أَوَّلِ الْقِصَّةِ ثُمَّ لَمْ يُذْكَرْ بَعْدَ ذَلِكَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالسِّيَاقِ إِنَّمَا هُوَ قِصَّةُ مُوسَى مَعَ الْخَضِرِ وَذِكْرُ مَا كَانَ بَيْنَهُمَا، وَفَتَى مُوسَى مَعَهُ تَبَعٌ، وَقَدْ صُرِّحَ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الصِّحَاحِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَلِي بَنِي إِسْرَائِيلَ بَعْدَ مُوسَى، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ مَا أَوْرَدَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ حَيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ حَمِيدٍ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ، حَدَّثَنِي ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ نَسْمَعْ لِفَتَى مُوسَى بِذِكْرٍ مِنْ حَدِيثٍ وَقَدْ كَانَ مَعَهُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاس فِيمَا يُذْكَرُ مِنْ حَدِيثِ الْفَتَى قَالَ: شَرِبَ الْفَتَى مِنَ الْمَاءِ [فَخَلَدَ، فَأَخَذَهُ] الْعَالِمُ، فَطَابَقَ بِهِ سَفِينَةً ثُمَّ أَرْسَلَهُ فِي الْبَحْرِ، فَإِنَّهَا تَمُوجُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَشْرَبَ مِنْهُ فَشَرِبَ. إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، والحسن متروك، وأبوه غير معروف"[4].

---

(1) [البخاري: صحيح البخاري، الذبائح والصيد/باب لحوم الخيل، 95/7: رقم الحديث5520).

(2) [مسلم: صحيح مسلم، الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان/في أكل لحوم الخيل، 1541/3: رقم الحديث1941].

(3) ابن قدامة: المغني(ج411/9).

(4) ابن كثير، التفسير (ج188/5).

دراسة المسألة:

والحديث سبقت دراسته، فهو ضعيف الإسناد جداً، كما أن متنه يقتضي أن يكون فتى موسى ليس هو يوشع، وهذا يخالف ما ورد في الصحيحين من تسمية فتى موسى بيوشع، فقد أخرج البخاري[1]، ومسلم[2]، من حديث ابن عباس مرفوعاً، فيه تسمية الفتى يوشع، وهذا يقوي ما ذهب إليه ابن كثير من تعليله الحديث.

(1) [البخاري: صحيح البخاري، كتاب العلم/ما يُستحب للعالم إذا سُئل: أيُّ الناس أعلم؟ فيَكلُ العلمَ إلى الله1/35: رقم الحديث ح122].

(2) [مسلم: صحيح مسلم، الفضائل/من فضائل الخضر عليه السلام4/1847: رقم الحديث2380].

المبحث الخامس
تعقباته في أصول العقيدة

الأصول لغة: (أَصَلَ) الْهَمْزَةُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ، ثَلَاثَةُ أُصُولٍ مُتَبَاعِدٍ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، أَحَدُهَا: أَسَاسُ الشَّيْءِ، وَالثَّانِي: الْحَيَّةُ، وَالثَّالِثُ: مَا كَانَ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الْعَشِيِّ [1].

الأصل في الشرع: عبارة عما يبنى عليه غيره، ولا يبنى هو على غيره، والأصل: ما يثبت حكمه بنفسه ويبنى على غيره [2].

مفهوم العقيدة لغة واصطلاحا:

العقيدة لغة: (عَقَدَ) الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى شَدٍّ وَشِدَّةِ وُثُوقٍ، وعقدت الحبل عقدا، ونحوه فانعقد، ورجل أعقد، وقد عقد يعقد عقدا أي في لسانه عقدة، والعقدة: موضع العقد من النظام ونحوه [3].

والمراد بالعقيدة في الاصطلاح: هي الأمور التي يجب على المسلم اعتقادها بقلبه مما يتعلق بالله عز وجل وأركان الإيمان الأخرى ومسائل تلحق بذلك مثل مسائل الإيمان والخلافة ونحوها[4].

التعقبات في أصول العقيدة:

المسألة الأولى:

حديث هل ينام الله ﷻ.

المتعقب عليه:

ما رواه ابن أبي حاتم في سؤال موسى عليه السلام للملائكة.

التعقيب:

قال ابن كثير: "وَقَدْ أَوْرَدَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ هَاهُنَا حَدِيثًا غَرِيبًا بَلْ مُنْكَرًا، فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ أُمَيَّةَ بْنِ شِبْلٍ،

---

(1)ابن فارس، مقاييس اللغة (ج109/1).

(2) الجرجاني، التعريفات (ص 28).

(3)ابن فارس، مقاييس اللغة (ج86/4)، الفراهيدي، كتاب العين (ج140/1).

(4) سعود الخلف، أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة (ج3/1).

عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْكِي عَنْ مُوسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: "وَقَعَ فِي نَفْسِ مُوسَى عليه السلام: هَلْ يَنَامُ اللَّهُ ﷻ فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا، فَأَرَّقَهُ ثَلَاثًا، وَأَعْطَاهُ قَارُورَتَيْنِ، فِي كُلِّ يَدٍ قَارُورَةٌ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَحْتَفِظَ بِهِمَا. قَالَ: فَجَعَلَ يَنَامُ وَتَكَادُ يَدَاهُ تَلْتَقِيَانِ، ثُمَّ يَسْتَيْقِظُ فَيَحْبِسُ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى، حَتَّى نَامَ نَوْمَهُ، فَاصْطَفَقَتْ يَدَاهُ فَتَكَسَّرت الْقَارُورَتَانِ. قَالَ: ضَرَبَ اللَّهُ لَهُ مَثَلًا أَنَّ اللَّهَ لَوْ كَانَ يَنَامُ لَمْ تَسْتَمْسِكِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ".

قال ابن كثير: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ، بَلْ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الْمُنْكَرَةِ فَإِنَّ مُوسَى عليه السلام أَجَلّ مِنْ أَنْ يُجَوّز عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى النَّوْمَ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ بِأَنَّهُ: "الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ" [الْبَقَرَةِ:255]"[1] .

دراسة المسألة:

وقد سبقت دراسة هذه المسألة في باب الوقف والرفع، إلا أن المقام يقتضي تكرارها هنا، فهذا الحديث يتعارض مع العقيدة التي لا شك فيها في أن الله عز وجل لا ينام، وقد سبق وأن تحدثت عن أن هذا الحديث لا تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بل هو أقرب إلى الإسرائيليات.

(1) ابن كثير، التفسير (ج6/558).

الخاتمة

وتشمل:

- **النتائج.**
- **التوصيات.**

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: أهم النتائج:

1. عاش الإمام ابن كثير في القرن الثامن الهجري، في ظل دولة المماليك والتي شهدت اضطرابات سياسية، واجتماعية إلا أن هذه الاضطرابات لم تؤثر على النشاط العلمي، فبرز العلماء الأجلاء أمثال ابن كثير.
2. ساعدت البيئة العلمية التي نشأ فيها ابن كثير، في صقل شخصيته العلمية القوية؛ فوالده كان خطيباً، ثم تتابع على العلماء والفقهاء، ناهلاً من علمهم، وساعده في ذلك مدينته التي نشأ فيها دمشق التي كانت موطن العلم والعلماء.
3. المكانة العلمية الرفيعة لتفسير ابن كثير فهو من أهم كتب التفسير، كما انه يزخر بالفوائد الحديثية التي تستحق الدراسة.
4. اتسمت تعقبات ابن كثير بالوضوح والدقة، واقترانها بالدليل العلمي الصحيح.
5. الكتاب مليء بالفوائد الحديثية، والمناقشات العلمية التي تدل على نبوغ ابن كثير واطلاعه الواسه على علم الحديث.
6. بينت الدراسة المعرفة الواسعة لابن كثير في مختلف الحديث من جرح وتعديل وعلله. وأسانيد، وأبرزت شخصيته المستقلة في ترجيحه بين الأقوال مستدلاً بالأدلة العلمية الصحيحة.
7. تفاوتت المصطلحات التي استخدمها ابن كثير في تعقباته على العلماء، فمنها ما هو صريح قوي مثل أن يصرح بأن القول باطل أو مردود، وأحياناً تكون بصيغة غير صريحة كأن يقول هو عندي أشبه بالصحة والله أعلم.
8. بلغت تعقبات ابن كثير في الجزء الذي تمت دراسته 55 تعقب، منها ما يتعلق بالإسناد وقد بلغت 44 مسألة، ومنها ما يتعلق بالمتن بلغت 11 مسألة، وقد حدث أن خالفته في مسألتين ووافقته في البقية.

ثانياً: أهم التوصيات:

اعتنى العلماء بكتاب تفسير ابن كثير عناية كبيرة، وقد تناولت في دراستي هذه ما يتعلق بالجانب الحديثي، وأوصي أهل البحث بما يلي:

1. الاعتناء بمؤلفات ابن كثير في شتى العلوم، لإبراز شخصيته العلمية الحديثية المميزة، والخروج بقواعد نظرية وتطبيقية للإمام في مختلف علوم الحديث.
2. أوصي الطلبة والباحثين بالاعتناء والالتفات إلى دراسة موضوع التعقبات عند الأئمة؛ للتعرف على منهجهم في ذلك، للفائدة العلمية الكبيرة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري. (1389 هـ). *جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ. ط1*. تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، بشير عيون.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري. (1399هـ). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية.

ابن الأثير الجزري ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، عز الدين.(1415هـ). ط1. *أسد الغابة*، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية.

الآجُرِّيُّ، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي. *ذم اللواط*. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم القاهرة: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

ابْنِ أَخِي مِيْمِي، أَبُو الحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ هَارُوْنَ البَغْدَادِيُّ الدَّقَّاقُ. (1426 هـ) *فوائد ابن أخي ميمي الدقاق* . ط1. تحقيق: نبيل سعد الدين جرار. الرياض: دار أضواء السلف.

ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي أبو سعيد.(1418 هـ) *معجم ابن الأعرابي*. ط1. تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري. (1412هـ). *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة*. ط1. الرياض: دار المعارف.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله. *التاريخ الكبير*. حيدر آباد – الدكن: دائرة المعارف العثمانية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1409هـ). *الأدب المفرد*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط3. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المشهور بـ: صحيح البخاري*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. دار طوق النجاة.

أبو برهان الدين إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ. (1421هـ). *رسوم التحديث في علوم الحديث*. ط1. تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي. بيروت: دار ابن حزم.

أبو البزار، بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي. *مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*. ط1. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

ابن بَطَّة ، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري. *الإبانة الكبرى*. تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري. الرياض: دار الراية للنشر والتوزيع.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء.(1420هـ). *معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي). ط1*. تحقيق : عبد الرزاق المهدي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي. (1987هـ). *جمهرة اللغة*. ط1. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين.

أبو بكر بن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي. (1997م). *مسند ابن أبي شيبة*. ط1. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي. الرياض: دار الوطن.

أبو بكر بن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي. (1409هـ). *مصنف ابن أبي شيبة الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. ط1*. تحقيق: كمال يوسف الحوت. الرياض: مكتبة الرشد.

أبو بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني. (1411هـ). *الآحاد والمثاني*. ط1. تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة. الرياض: دار الراية.

أبو بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني.(1400هـ). *السنة*. ط1. كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية.

البلقيني، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني. *مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح*. دار المعارف.

البهوتى، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس الحنبلي. (1993م). *دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات*. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي. *المدخل إلى كتاب الإكليل*. تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد. الاسكندرية: دار الدعوة.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر. (1413هـ). الأسماء والصفات. ط1. تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. جدة: مكتبة السوادي.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر. (1406هـ). *البعث والنشور*. ط1. تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر. بيروت: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر. (1988هـ). *دلائل النبوة*، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1408 هـ ، 1988م.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر. (1424هـ). *السنن الكبرى للبيهقي*. ط3. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر .(1423هـ). *شعب الإيمان*. ط1. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد. الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند.

تحقيق: علي رضا عبد الله. دمشق: دار المأمون للتراث.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى. (1409هـ). *العلل الكبير للترمذي* (*علل الترمذي الكبير*). ط1. تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي. بيروت: عالم الكتب.

الترمذي، محمد بن عيسى. (1975م). *سنن الترمذي*. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف. ط2. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي، أبو القاسم. (1412هـ). *فوائد تمام*. ط1. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الرياض: مكتبة الرشد .

الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق. (1422). *الكشف والبيان عن تفسير القرآن*. ط1. تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن الجارود، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري.(1408هـ). *المنتقى من السنن المسندة*. ط1. تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. (1403هـ). *التعريفات*. ط1. تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ، محمد بن محمد بن يوسف.(1351هـ). *غاية النهاية في طبقات القراء*، مكتبة ابن تيمية.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1387هـ). *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*. ط1. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار إحياء الكتب العربية.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1403هـ). *طبقات الحفاظ للسيوطي*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. *الدر المنثور في التفسير بالمأثور*، بيروت: دار الفكر.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. دار طيبة.

جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (1417هـ). *اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة*. ط 1. تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. بيروت: دار الكتب العلمية.

جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. (1388هـ). *الموضوعات لابن الجوزي*. ط1. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: المكتبة السلفية.

الجوزجاني، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني. (1417هـ). *التفسير من سنن سعيد بن منصور*. ط1. تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد. دار الصميعي للنشر والتوزيع.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. (1412هـ). *المنتظم في تاريخ الأمم والملوك*. ط1. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي.(1406هـ). *الضعفاء والمتروكون*. ط1. تحقيق: عبد الله القاضي. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي.(1401هـ). *العلل المتناهية في الأحاديث الواهية*. ط2. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. باكستان: إدارة العلوم الأثرية.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي. (1419هـ). *تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم)*. ط3. تحقيق: أسعد محمد الطيب، المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي. (1271هـ). *الجرح والتعديل*. ط1. الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (المتوفى: 327هـ)، *علل الحديث لابن أبي حاتم*. ط1. تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، و خالد بن عبد الرحمن الجريسي. مطابع الحميضي.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي. (1397هـ). ط 1. *المراسيل لابن أبي حاتم*. تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني. بيروت: مؤسسة الرسالة .

ابن حبان البُستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي. (1393هـ). *الثقات لابن حبان*. ط1. الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

ابن حبان البستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي.(1414هـ). *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*. ط2. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (1415 هـ). *الإصابة في تمييز الصحابة*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد.(1419هـ). *المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية*. ط1. تحقيق: سبعة عشر رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود. السعودية: دار العاصمة، دار الغيث.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (1389هـ). *إنباء الغمر بأبناء العمر*. تحقيق: حسن حبشي، مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (1326هـ). *تهذيب التهذيب*. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (1390هـ). *لسان الميزان*. ط2. تحقيق: دائرة المعرف النظامية. الهند: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (1392هـ). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*. ط2. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (1403هـ). *تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس*. ط1. تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي. عمان: مكتبة المنار.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (1404هـ). *النكت على كتاب ابن الصلاح*. ط1. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (1406هـ). *تقريب التهذيب*. ط1. تحقيق: محمد عوامة، سوريا: دار الرشيد.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (1422هـ). *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*. ط1. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الرياض: مطبعة سفير.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (2002م). *لسان الميزان*. ط1. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية.

الحسيني، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الدمشقي الشافعي. (1419هـ). *ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني*. ط1. دار الكتب العلمية.

الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي المكي (1966م)، مسند الحميدي. ط1. تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ. دمشق: دار السقا.

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله. (1414هـ). *سؤالات أبي داود للإمام أحمد*. ط1. تحقيق: زياد .محمد منصور. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله. (1420هـ). *الزهد لأحمد بن حنبل*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله. (1421هـ). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. ط1. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون. مؤسسة الرسالة.

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله. (1422هـ). *العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله* . ط2. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. الرياض: دار الخاني.

ابن الحنبلي، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين.(1408هـ). *قفو الأثر في صفوة علوم الأثر*. ط2. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي. (1420هـ). *البحر المحيط في التفسير*. ط1. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري. (1414هـ). *التوحيد (كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل). ط5.* تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. السعودية: مكتبة الرشد.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري. (1414). *التوحيد لابن خزيمة (كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل)*. ط1. تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. السعودية: مكتبة الرشد.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري. *صحيح ابن خزيمة*. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. (1417هـ). *تاريخ بغداد وذيوله*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. (1422هـ). *تاريخ بغداد*. ط1. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. *الكفاية في علم الرواي*. تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني. المدينة المنورة: المكتبة العلمية

الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن. *العين*. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (1404هـ). ط1. *سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني*. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الرياض: مكتبة المعارف.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي . (1404هـ). *الضعفاء والمتروكون*. تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري. المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي. (1405هـ). *علل الدارقطني العلل الواردة في الأحاديث النبوية*. ط1. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الرياض: دار طيبة.

الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي. (1386هـ). *سنن الدارقطني*. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني. بيروت: دار المعرفة.

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد التميمي السمرقندي. (1412هـ). *سنن الدارمي (مسند الدارمي)*. ط1. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. المملكة العربية السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع.

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني. (1403هـ). *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل*. ط1. تحقيق: محمد علي قاسم العمري. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني. (1408هـ). *المراسيل لأبي داود*. ط1. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو داود، الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود البصرى. (1419هـ). *مسند أبي داود الطيالسي*. ط1. تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي. مصر: دار هجر.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني. *سنن أبي داود*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.

الداوودي، أبو عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف. (1432هـ). *مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العِلَل*. ط1. دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر.

ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري. *الاقتراح في بيان الاصطلاح*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي. *صفة النار لابن أبي الدنيا*.(1417هـ). تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. ط1. بيروت: دار ابن حزم .

أبو الدولابي، بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الرازي. (1421هـ). *الكنى والأسماء*. ط1. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. بيروت: دار ابن حزم.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (003م). *تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام*. ط1. تحقيق: بشار عوّاد معروف. دار الغرب الإسلامي.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (1419هـ). *تذكرة الحفاظ*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (1387هـ). *ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين*. ط2. تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري. مكة: مكتبة النهضة الحديثة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (1405هـ). *سير أعلام النبلاء*. ط3. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (1413هـ). *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*. ط1. تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (1408هـ). *المعجم المختص بالمحدثين*. ط1. تحقيق: الطائف: محمد الحبيب الهيلة مكتبة الصديق.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. *المغني في الضعفاء*. تحقيق: نور الدين عتر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (1412هـ). *الموقظة في علم مصطلح الحديث*، ط2. تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (1382هـ). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. ط1. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الذهبي، محمد السيد حسين. التفسير والمفسرون. القاهرة: مكتبة وهبة.

الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي. (1420هـ). *مختار الصحاح*. ط5. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. بيروت المكتبة العصرية – الدار النموذجية.

رجب الحنبلي ابن، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي. (1407هـ). *شرح علل الترمذي*. ط1. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. الأردن: مكتبة المنار.

الرُّوياني، أبو بكر محمد بن هارون. (1416هـ). *مسند الروياني*. ط1. تحقيق: أيمن علي أبو يماني. القاهرة: مؤسسة قرطبة.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (1390هـ)، *الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة*. ط2. تحقيق: سعيد الأفغاني. بيروت: المكتب الإسلامي.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (2002م). *الأعلام للزركلي*. ط15. دار العلم للملايين.

زكي الدين المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد. (1417هـ). *الترغيب والترهيب من الحديث الشريف*. ط1. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد. (1414هـ). *تخريج أحاديث الكشاف (تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري)*. ط1. تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد. الرياض: دار ابن خزيمة.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد. *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد. (1424هـ). *فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي*. ط1. تحقيق: علي حسين علي. مصر: مكتبة السنة.

السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن الدارمي الكوفي.(1406هـ). *الزهد لهناد بن السري*. ط1. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

أبو سعد، عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي. (1410هـ). ط1. *الطبقات الكبرى*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

سعيد بن منصور أبو عثمان بن شعبة الخراساني الجوزجاني. (1403هـ). *سنن سعيد بن منصور*. ط1. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الهند: الدار السلفية.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، أبو سعد. (1382هـ). *الأنساب*. ط1. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

السمعوني، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: 1338هـ)، *توجيه النظر إلى أصول الأثر*، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الأولى 1416هـ ، 1995م.

ابن السُّنِّي، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَريُّ.*عمل اليوم والليلة لابن السني (عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل*

ومعاشرته مع العباد). تحقيق: كوثر البرني. بيروت: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن.

السيد، أحمد بن عمر. (1431هـ). *تعقبات ابن كثير على المفسرين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم*. (رسالة دكتوراة). مكة: جامعة أم القرى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. *ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي*، تحقيق زكريا عميرات. دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. لبنان: المكتبة العصرية.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي. (1404هـ). *تاريخ أسماء الثقات*. ط1. تحقيق: صبحي السامرائي. الكويت: الدار السلفية.

أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم. *الوسيط في علوم ومصطلح الحديث*. دار الفكر العربي.

أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم. *الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير*. ط4.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (المتوفى: 1250هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة الأولى 1414 هـ.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني. *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*. بيروت: دار المعرفة.

أبِو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري. (1408هـ). *العظمة*. ط1. تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري. الرياض: دار العاصمة.

الصالح، صبحي إبراهيم (1948م). *علوم الحديث ومصطلحه*. ط15. بيروت: دار العلم للملايين.

الصفدي، ابن أيبك صلاح الدين خليل. (1420هـ). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث.

الصفدي، ابن أيبك صلاح الدين خليل.(1418هـ). *أعيان العصر وأعوان النصر*. ط1. تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد. بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر.

ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين. (1406هـ). *معرفة أنواع علوم الحديث*. ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. سوريا: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم. (1413هـ). *الدعاء للطبراني*. ط1. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني. *المعجم الأوسط*. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. القاهرة: دار الحرمين.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (1405هـ). *المعجم الصغير (الروض الداني)*. ط1. تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير. بيروت: المكتب الإسلامي ، دار عمار.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، *المعجم الكبير للطبراني*. ط2. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر. (1420هـ). *تفسير الطبري جامع البيان (جامع البيان في تأويل القرآن). ط1*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (1415هـ)، *شرح مشكل الآثار*. ط1. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (1414هـ). *شرح معاني الآثار*. ط1. تحقيق: محمد زهري النجار. ومحمد سيد جاد الحق. عالم الكتب.

الطهطاوي، أحمد رافع بن محمد الحسيني القاسمي الحنفي. (1384هـ). *التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ*. مطبعة الترقي.

ابن أبي عاصم، أبو بكر وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني. (1400هـ). *السنة لابن أبي عاصم*. ط1. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن أبي عاصم، وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني أبو بكر. (1411هـ). *الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم*. ط1. تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة. الرياض: دار الراية.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. (1414هـ). *جامع بيان العلم وفضله*. ط1. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. (1421هـ). *الاستذكار*. ط1. تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. (1412هـ). *الاستيعاب في معرفة الأصحاب*. ط1. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار الجيل، بيروت.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. (1387هـ). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

عبد الرحمن أبو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (1406هـ). *السنة لعبد الله بن أحمد*. ط1. تحقيق: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني. الدمام: دار ابن القيم.

عبد الرزاق الصنعاني بن همام بن نافع الحميري اليماني أبو بكر. (1403هـ). *مصنف عبد الرزاق الصنعاني*. ط3. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الهند: المجلس العلمي

عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر بن همام بن نافع الحميري اليماني. (1419هـ). *تفسير عبد الرزاق*. ط1. تحقيق: محمود محمد عبده بيروت. دار الكتب العلمية.

عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي. (1410هـ). *الدارس في تاريخ المدارس*. ط1.، تحقيق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية.

أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع. (1411هـ). *المستدرك على الصحيحين*. ط1. تحقيق: *مصطفى عبد القادر عطا*. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (1397هـ). *معرفة علوم الحديث*. ط2. تحقيق: السيد معظم حسين، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين. (1406هـ). *المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي*. ط2. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. دمشق: دار الفكر.

عتر، نور الدين محمد عتر الحلبي. (1418هـ). *منهج النقد في علوم الحديث*. ط3. دمشق: دار النووي.

ابن العثيمين، محمد بن صالح بن محمد. (1415 هـ). *مصطلح الحديث*. ط1. القاهرة: مكتبة العلم.

العجلى، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفى (1405هـ). *الثقات (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم)*. ط1. دار الباز.

ابن عدي الجرجاني أبو أحمد. (1418هـ). *الكامل في ضعفاء الرجال*. ط1. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. بيروت: الكتب العلمية.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم. (1389هـ). *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح*. ط1. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المدينة المنورة: المكتبة السلفية.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم. (1423هـ). *شرح (التبصرة والتذكرة ألفية العراقي)*. ط1. تحقيق: عبد اللطيف الهميم. ماهر ياسين فحل. بيروت: دار الكتب العلمية.

العزري، ناصر، *تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري*. (2008م). إشراف: سلطان العكايلة، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. (1415هـ). *تاريخ دمشق*. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي. (1404هـ). *الضعفاء الكبير*. ط1. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. بيروت. دار المكتبة العلمية

العُقَيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد. (2008م). *الضعفاء للعقيلي*. ط2. تحقيق: مازن السرساوي. مصر: دار ابن عباس.

علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي. (1410هـ). *مسند ابن الجعد*. ط1. تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت: مؤسسة نادر.

علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن. (1404هـ). *سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني)*. *ط1*. تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الرياض: مكتبة المعارف.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكري ، أبو الفلاح.(1406 هـ). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. ط1. تحقيق: محمود الأرناؤوط. دمشق: دار ابن كثير.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد (1429هـ). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. ط1. عالم الكتب.

العينى، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى. *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

العينى، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين. (المتوفى: 1427هـ). *مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار. ط1*. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. (1407هـ). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. ط4. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين.

ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين. (1399هـ). *مقاييس اللغة (معجم مقاييس اللغة)*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون: دار الفكر.

ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين. (1406هـ). *مجمل اللغة*. ط2. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. بيروت: مؤسسة الرسالة.

فحل، ماهر ياسين. *بحوث في المصطلح*.

فحل، ماهر ياسين الهيتي، (1420هـ). *أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء*. ط1. عمان: دار عمار للنشر.

الفِرْيابِي، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض. (1418هـ). *القدر*. ط1. تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور. السعودية: أضواء السلف.

الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي أبو يوسف (1401هـ). *المعرفة والتاريخ*. ط2. تحقيق: أكرم ضياء العمري. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. (1405هـ). *مسند الشاميين*. ط1. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق. *قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث*، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين. (1407هـ). *طبقات الشافعية*. ط1. تحقيق: الحافظ عبد العليم خان. بيروت: عالم الكتب.

ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي.(1418هـ). *معجم الصحابة لابن قانع*. ط1. تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي. المدينة المنورة. مكتبة الغرباء الأثرية.

ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي.(1388هـ). *المغني لابن قدامة*. القاهرة: مكتبة القاهرة.

القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القتيبي المصري، أبو العباس.(1323هـ). *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*. ط7. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.

القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون المصري. (1407هـ). مسند الشهاب القضاعي. ط2. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي أبو الحسن. (1418هـ). *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام*. ط1. تحقيق: الحسين آيت سعيد. الرياض: دار طيبة .

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين. (1415هـ). *زاد المعاد في هدي خير العباد*. ط7. بيروت: مؤسسة الرسالة، الكويت: مكتبة المنار الإسلامية.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. *الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث*. ط2. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1407هـ). *البداية والنهاية*. دار الفكر.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1420هـ). *تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم). ط2*. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. دار طيبة للنشر والتوزيع.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1419هـ). *جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن*. ط2. تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش. بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1426هـ). *عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير*. ط2. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار الوفاء.

اللاحم، سليمان بن عبد الله. (1420هـ) *منهج ابن كثير في التفسير*. ط1. دار المسلم للنشر والتوزيع.

ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. *سنن ابن ماجه*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية.

ابن ماكولا، سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر. (1411هـ). *الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري. (1419هـ) *الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني*. ط1. تحقيق: علي محمد معوض. الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية.

المبارك ابن، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي. *الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد*.(يليه مَا رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي نُسْخَتِهِ

زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو المحاسن ، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، جمال الدين. *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب.

أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، جمال الدين. *المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي*. تحقيق دكتور محمد محمد أمين. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أبو محمد زهو، الحديث والمحدثون.(1378هـ). دار الفكر العربي.

محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (2001م). *تهذيب اللغة*. ط1. تحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (1396هـ). *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*. ط1. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي.

محمد بن عبد الرزاق بن محمَّد، كُرْد عَلي. (1403هـ). *خطط الشام*. ط3. دمشق: مكتبة النوري.

محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (1419هـ). لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ. ط1. دار الكتب العلمية.

محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (1414هـ). *لسان العرب*. ط3. بيروت: دار صادر محمد عبد العظيم الزُّرْقاني. *مناهل العرفان في علوم القرآن*. ط3. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة الثالثة.

محمد عبد أبو الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي. (1408هـ). *المنتخب من مسند عبد بن حميد*. ط1. تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي. القاهرة: مكتبة السنة.

مرتضى الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض . *تاج العروس من جواهر القاموس*. دار الهداية.

ابن مردويه، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ الحَافِظ الكَبِيْر أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ مُوْسَى بن مَرْدَوَيْه بن فُورَك بن مُوْسَى الأَصْبَهَانِيّ. (1414هـ). *جزء فيه أحاديث ابن حيان من كتم علما جيء به يوم القيامة*. ط1. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. الرياض: مكتبة الرشد.

المَرْوَزِي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج. (1406هـ). *تعظيم قدر الصلاة*. ط1. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي. (1400هـ). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. ط1. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري. (2005م). *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور بـ: صحيح مسلم*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري. (1403هـ). *جامع معمر بن راشد*. ط2. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. باكستان: المجلس العلمي توزيع بيروت: المكتب الإسلامي.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي . *تاريخ ابن معين – رواية الدارمي*. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. دمشق: دار المأمون للتراث.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن .(1399هـ). *تاريخ ابن معين – رواية الدوري*. ط1. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام. (1408هـ). *سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين*. ط1. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: 762هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1422 هـ -2001 م.

ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي. (1423). *التوحيد لابن منده (التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده)*. ط1. تحقيق: علي بن محمد ناصر الفقيهي. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، سوريا: دار العلوم والحكم.

ناصر الدين ابن، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي. (1393هـ). *الرد الوافر*. ط1. تحقيق: زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي.

نجم، عبد المنعم السيد. (1400هـ). *علم الجرح والتعديل*. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق.(1417هـ). *الفهرست*. ط. تحقيق: إبراهيم رمضان. بيروت: دار المعرفة.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. (1396هـ). *الضعفاء والمتروكون للنسائي*. ط1. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. (1986م). *السنن الصغرى*. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط2. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. (2001م). *السنن الكبرى*. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

نشوان بن سعيد الحميرى اليمني. (1420هـ). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*. ط1. تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله. بيروت: دار الفكر المعاصر.

نصار، منصور، *تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب*، (2005م) إشراف: ياسر الشمالي. رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. (1410هـ). *تاريخ أصبهان أخبار أصبهان*. ط1. تحقيق: سيد كسروي حسن. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. (1394هـ). *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*. السعادة.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. (1419هـ). *معرفة الصحابة لأبي نعيم*. ط1. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. الرياض: دار الوطن للنشر.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. *صفة الجنة*.

النعيمي، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان. (1425هـ). *تيسير مصطلح الحديث*، ط10. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (1392هـ). *شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)*. ط2. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

النووي، زكريا أبو محيي الدين يحيى بن شرف (1405هـ). *التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث*. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. (1414هـ). *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*. تحقيق: حسام الدين القدسي. القاهرة: مكتبة القدسي.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. (1399هـ). *كشف الأستار عن زوائد البزار*. ط1. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (1995م). معجم البلدان. ط2. بيروت: دار صادر.

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي. الموصلي (1404هـ). *مسند أبي يعلى*. ط1. تحقيق: حسين سليم أسد. دمشق: دار المأمون للتراث.

أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني. (1409هـ). *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*. ط1. تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد. (1421هـ). *تاريخ ابن يونس المصري* . ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفهارس العلمية

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقم الصفحة
اليوم الموعود" يوم القيامة "وشاهد" يوم الجمعة، "ومشهود، 48...	أبو هريرة ﷺ	61
"{الْفَلَقِ} جُبّ فِي جَهَنَّمَ مُغَطًّى...	أبو هريرةﷺ	63، 104
"السِّجِلُّ كَاتِبٌ كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...	ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ	125
"إِنَّ الْعَشْرَ عَشْرُ الْأَضْحَى، وَالْوَتْرُ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَالشَّفْعُ يَوْمُ النَّحْرِ...	عَنْ جَابِرٍ ﷺ	75
"إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ رَجُلًا طِوَالًا كَثِيرَ شَعْرِ الرَّأْسِ، كَأَنَّهُ نَخْلَةٌ سَحُوق ...	أبو بْنِ كَعْبٍ ﷺ	94، 152
"عَلَيْكُمْ بِالشِّفَاءَيْنِ: الْعَسَلِ، وَالْقُرْآنِ"	عبد الله ﷺ	40، 49
إِذَا طَنَّتْ أُذُنُ أَحَدِكُمْ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ اذْكُرْ بِخَيْرٍ مَنْ ذَكَرَنَا بِخَيْرٍ	أبو رَافِعٍ ﷺ	145
إِنَّ الْأَرَضِينَ بَيْنَ كُلِّ أَرْضٍ وَالَّتِي تَلِيهَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ مَا أَظُنُّ الْوَفْدَ ...	عبد الله بن عمرو علي ﷺ	71
إِنَّ اللَّهَ قَرَأَ "طه" وَ" يس" قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ بِأَلْفِ عَامٍ،	أبو هُرَيْرَةَ ﷺ	172
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "مَا وُلِدَ لَكَ؟ " قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عَسَى أَنْ يُولَد لِي؟	رباحﷺ	147
إِنَّ بنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا اعْتَدَوْا وَعَلَوْا، وقَتَلُوا الأَنْبِيَاءَ، بَعَثَ الله عَلَيْهِمْ مَلِكَ فَارِسَ بُخْتَنَصَّر	حُذيفة بن اليمان ﷺ	128
إِنَّ قَوْمَ مَدْيَنَ وَأَصْحَابَ الْأَيْكَةِ أُمَّتَانِ، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا شُعَيْبًا النَّبِيَّ، عَلَيْهِ السَّلَامُ	عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ	82
أن نفرًا من اليهود جاؤوا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذي القرنين	عُقْبَةَ بن عامر ﷺ	123

طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقم الصفحة
إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ لَيَحْفِرُونَ السَّدَّ كُلَّ يَوْمٍ، حَتَّى إِذَا كَادُوا يَرَوْنَ شُعَاعَ الشَّمْسِ	أبو هُرَيْرَةَ ﷺ	79
أي الأجلين قضى موسى؟ قال: "أبرهما وأوفاهما".	عتبة بن الندر ﷺ	85
بَيْنَا أَنَا قَاعِدٌ إِذْ جَاءَ جِبْرِيلُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، فوَكَز بَيْنَ كَتِفِي	أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ	113
التوبة من الذنب أن يتوب منه، ثم لا يعود فيه"	عبد الله بن مسعودﷺ	53
رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل، وكان يقول: "الله أكبر –ثلاثا –ذو الملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة	حذيفة ﷺ	160
رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي، ورغم أنف رجل دخل عليه شهر رمضان، ثم انسلخ قبل أن يغفر	أبو هريرة ﷺ	109
سألت خديجة رسول الله ﷺ عن ولدين لها ماتا في الجاهلية فقال: "هما في النار	علي ﷺ	143
سبعة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم	أنس بن مالك ﷺ	142
سبني ابن آدم ولم يكن ينبغي له أن يسبني، وكذبني ولم يكن ينبغي له أن يكذبني	جابر بن عبد الله ﷺ	77
عَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الشَّمْسُ وَالقَمَرُ مُكَوَّرَانِ يَوْمَ القِيَامَةِ.	أبو هُرَيْرَةَ ﷺ	168
قال يهودي لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي [صلى الله عليه وسلم] حتى نسأله عن هذه الآية: (ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات)	صفوان بن عسال المرادي ﷺ	156
قال: قال رسول الله ﷺ: "من كثُرت صلاته بالليل حسُن وجهه بالنهار" والصحيح أنه موقوف.	عن جابرﷺ	59 ،57
قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَانِي إِلَى الْإِسْلَامِ، فَدَخَلْتُ فِيهِ وَأَقْرَرْتُ بِهِ	الْحَارِثَ بْنَ ضِرَارٍ الْخُزَاعِيَّ	132

طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقم الصفحة
	ﷺ	
كَالمُهْلِ"، الكهف: 29، قَالَ: "كَعَكَرِ الزَّيْتِ، فَإِذَا قَرَّبَهُ إِلَى وَجْهِهِ سَقَطَتْ فَرْوَةُ وَجْهِهِ فِيهِ	عَنْ أبو سَعِيدٍ	110
كان سليمان، عليه السلام، يجلس على سريره، ثم توضع كراسي حوله، فيجلس عليها الإنس، ثم يجلس الجن، ثم الشياطين،	ابن عباس ﷺ	152
كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فضحك حتى بدت نواجذه، ثم قال: " أتدرون ممَّ أضحك؟ "	أنس بن مالك ﷺ	120
كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة وفد الجن فتنفس، فقلت: ما لك يا رسول الله؟	ابن مسعود ﷺ	175
لطائر كل إنسان في عنقه"	جابر ﷺ	179
لَمْ تَكُنْ لَهُمْ سَيِّئَاتٌ، فَيُعَاقَبُوا بِهَا، فَيَكُونُوا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ حَسَنَاتٌ	أنس ﷺ	149
لَمَّا فُتِحَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتْح فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سُيِّبَتِ الْخَيْلُ	النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ	100
لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: 2]	أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ	163
لما نزلت، هذه الآية ﴿وآت ذا القربى حقه﴾ دعا رسول الله ﷺ فاطمة فأعطاها "فدك، 166	أبو سعيد ﷺ	183
لو أن رجلاً أراد فيه بإلحاد بظلم، وهو بعَدَن أبيَن، أذاقه الله من العذاب الأليم"	عبد الله بن مسعود ﷺ	55
لوْ أَنَّ صَخْرَةً زِنَةَ عَشْرِ أَوَاقٍ قُذِفَ بِهَا مِنْ شَفِيرِ جَهَنَّمَ، ما بلغت قعرها خمسين خريفًا	أُمَامَةَ صُدَيّ بْنَ عَجْلان الْبَاهِلِيَّ ﷺ	65
ما من حافظين يرفعان إلى الله ﷻ، ما حفظا في يوم، فيرى في أول الصحيفة وفي آخرها استغفار	أنس ﷺ	138

طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقم الصفحة
مَنْ يَسْتَغْفِرْنِي أَغْفِرْ لَهُ، مَنْ يَسْأَلْنِي أُعْطِهِ، مَنْ يَدْعُنِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ".	أبو الدَّرْدَاءِ ﷺ	116
نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل"	جابر ﷺ	191
وَقَعَ فِي نَفْسِ مُوسَى عليه السلام: هَلْ يَنَامُ اللَّهُ ﷻ فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا، فَأَرَّقَهُ ثَلَاثًا، وَأَعْطَاهُ قَارُورَتَيْنِ،	أبو هريرة ﷺ	67، 196
يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا مَعْشَرَ بَنِي كَعْبٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ	أبو هُرَيْرَةَ، ﷺ	90

فهرس الرواة

اسم الراوي	مرتبته	رقم الصفحة
إبراهيم بن سليمان الأفطس	ثقة ثبت إلا أنه يرسل	101، 102
إبراهيم بن مسلم، العبدي	ضعيف	53
أبو إسحاق السبيعي	ثقة مكثر اختلط بأخرة	51
أبو الأحوص: عوف بن مالك	ثقة	51، 53
أبو الزبير: محمد بن مسلم	صدوق يدلس	76
أبو الهيثم: سليمان بن عمرو	ثقة	111، 112
أبو كريب: محمد بن العلاء	ثقة حافظ	111
أحمد بن خالد الخلال	ثقة فقيه	74
إسحاق بن وهب الواسطي	صدوق	63، 104
ابراهيم بن أبي عبلة	ثقة	102
إسماعيل بن إبراهيم الأحول	ضعيف	183
إسماعيل بن عبد الرحمن السدي	ثقة	55
أوس بن عبد الله الربعي	ثقة يرسل	126
تَمَّام بن نَجِيح الأسدي	ضعيف	138
جرير بن حازم الأزدي	ثقة، إلا أن في حديثه عن قتادة ضعف	84
جعفر بن سليمان الضَّبعي	صدوق طعن فيه لتشيعه	165
جويبر بن سعيد الأزدي	ضعيف جداً	71
الحارث ابن عبيد	ثقة	114
الحارث الأعور	ضعيف	71
حسان بن حميد	مجهول	142
الحسن بن عُمَارة	متروك	151
حفص بن حميد القُمِّي	ثقة	140
حماد بن سلمة	ثقة	40، 136
خير بن نعيم، الحضرمي	صدوق	76
درّاج بن سمعان أبو السمح القرشي	ضعيف	72، 111

اسم الراوي	مرتبته	رقم الصفحة
السهمي		
ربيعة بن سيف بن ماتِع المَعَافِري	صدوق، له مناكير	82
رِشدين بن سعد بن مفلح	ضعيف	111
رَوَّاد بن الجراح الشامي	ثقة اختلط	129
روح بن عبادة	ثقة فاضل له تصانيف	80
زكريا ابن أبي مريم	ضعيف	66
زياد بن أيوب بن زياد	ثقة حافظ	173
زيادة بن محمد الأنصاري	ضعيف	117
زيد بن أسلم القرشي	ثقة، وكان يرسل	74
زيد بن الحباب	ثقة يُخطئ في أحاديث الثوري	50، 76
سعيد ابن أبي عروبة	ثقة، حافظ، له تصانيف، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة	80
سعيد بن أبي هلال، الليثي	صدوق	83
سعيد بن بشير الأزدي	ضعيف	84
سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	ثقة حافظ	51
سليمان بن أرقم	متروك	70
سليمان بن المغيرة القَّيسي	ثقة ثقة	165
سليمان بن طرخان التَّيمي	ثقة	165
شرقي بن قطامي	ضعيف جداً	66
شعبة ابن الحجاج	ثقة حافظ متقن	157
شعيب بن صفوان بن الربيع	ضعيف	63، 104
صالح بن يحيى بن المقدام	ضعيف	192
صفوان بن صالح الثقفي	ثقة وكان يدلس تدليس التسوية	83
عباد بن يعقوب الرَّوَاجِني	ثقة	183
عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة	ضعيف	70
عبد الرحمن بن يعقوب	ثقة	172

اسم الراوي	مرتبته	رقم الصفحة
عبد الله بن سلمة المُرادي	ضعيف	157
عبد الله بن سليمان، الطويل	صدوق يخطئ	72
عبد الله بن عياش بن عباس، القِتْباني	ضعيف يعتبر به	72
عبد الملك بن عمير	ثقة، تغير بأخرة	91، 92
عطاء بن يسار الهلالي	ثقة	74
علي بن الحسين بن إبراهيم	صدوق	95
علي بن زيد	ضعيف	149، 150
علي بن سلمة اللَّبَقيُّ	ثقة	50
علي بن عاصم بن صهيب الواسطي	صدوق يخطئ ويصر	53، 96
عمر بن حفص بن ذكوان	ضعيف جداً	172، 173
عمرو بن الحارث بن يعقوب	ثقة	111
عمرو بن مالك النُّكري	صدوق له أوهام	125
عمرو بن مرة	ثقة	157
عياش بن عقبة، أبو عقبة المصري	صدوق	76
عيسى بن هلال الصدفي	صدوق	73
فضيل بن مرزوق الأغر	صدوق يهم	184
قتادة بن دعامة السدوسي	ثقة ثبت	79
قتيبة بن سعيد الثقفي	ثقة ثبت	127
مبارك بن فضالة	صدوق يدلس ويسوي	150
المثنى بن معاذ بن معاذ العنبري	ثقة	87
محمد بن العباس بن أيوب	حافظ متقن	74
محمد بن عبيد الله	ضعيف	146، 146
محمد بن عثمان	مجهول	143، 144
محمد بن كعب بن سليم	ثقة عالم	64، 105
محمد بن مطرف الليثي	ثقة	74
محمد بن مهاجر	ثقة	102، 102
محمود ابن غيلان	ثقة	157

اسم الراوي	مرتبته	رقم الصفحة
مرة بن شراحيل الهمْداني	ثقة	56
مسعود بن موسى بن مُشكان	لا يعرف	63، 104
مسلمة بن جعفر الْبَجَلِيُّ	مجهول	142
مطهر بن الهيثم	متروك	148
معاذ بن هشام الدستوائي	صدوق ربما وهم	87
معاوية بن إسحاق بن طلحة القرشي	ثقة	91
معاوية بن هشام الأسدي	صدوق له أوهام لا يحتج	83
معمر بن محمد	منكر الحديث	145
نصر بن خزيمة الخراساني	لا يعرف	64، 105
نصر بن علقمة	ثقة يرسل عن جبير	101، 102
النعمان بن سعد	ضعيف	70
نفيع، أبو رافع الصائغ المدني	ثقة ثبت	79
نوح بن قيس	صدوق	126
هشام ابن عبد الملك	ثقة ثبت	157
هشام بن سعد المدني	صدوق له أوهام	83، 83
والنضر بن عبد الجبار المرادي	ثقة	86
عثمان بن صالح السهمي	صدوق	86
الوليد بن عبد الرحمن الجُرشي،	ثقة	101
الوليد بن مسلم القرشي	ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية	83، 86
وهب بن منبه الذماري	ثقة	74
يحيى بن عبد الله بن بكير المصري	ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك	86
يزيد ابن هارون	ثقة متقن	157
يزيد بن كعب العَوذِي	مجهول	126
يزيد بن هارون السلمي	ثقة متقن	74
يزيد بن هارون بن زَاذِي السُّلَمِيُّ	ثقة متقن عابد	55